أ. الدكتور محمد بن عميرة

منهجية البحث التاريخي

مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) حتى نهاية العهد العثماني



دار هومه

هدية من المؤلف
إلى
تلميذه النجيب موسى هواري
مع التمنيات بالتوفيق.
بوزريعة يوم 2017/02/26

أ. د- محمد بن عميرة

منهجية البحث التاريخي

الطبعة الثانية

(مصححة ومنقحة)

دار هومه

– صنف : 4/393
– الإيداع القانوني : 2012/2540
– ردمك : 978-9961-65-638-9 : ISBN

www.editionshouma.com
email:Info@editionshouma.com

تقديم

ما قمت به هنا ليس بحثاً علمياً، وإنما هو مجرّد بحث، اعتمدت في إنجازه على مجموعة من المؤلفات في موضوع منهجية البحث العلمي، حيث درستها جميعاً وقارنت بين المعلومات الواردة فيها ثم رحت ألخّص بعضها وأكمل بعضها الآخر بغيره وأنقّح أحيانا، أشرح أحيانا أخرى بهدف الوصول إلى تصفية الزبدة التي يتغذى بها الباحث في العلوم الاجتماعية عموماً وفي علم التاريخ خصوصاً.

وقد تطلب منّي الحديث عن منهج أو مناهج البحث في مجال التاريخ، بصفة خاصة التطرق إلى مناهج البحث العلمي، بصفة عامة، وذلك قصد تحديد العلاقة بين هذه وتلك.

وحتى يتيّسر لي تحقيق هذا الهدف قسّمت هذا العمل إلى قسمين رئيسيين : قسم عام ويهمّ كلّ الباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية، بما فيها التاريخ، حيث حاولت تحديد مفهوم مصطلح العلم وعلاقته بالمعرفة وكذلك مفهوم البحث العلمي وخصائصه ومنهجه، فأنواع المناهج المستعملة في العلوم الاجتماعية.

وسلّطت الضوء فيها على أكثر المناهج استخداما، وهي المنهج الوصفي ومنهج المسح ومنهج دراسة الحالة والمنهج التجريبي، فتعرّضت إلى تعريف كل منهج من هذه المناهج وأهميتها وتحديد مجالاتها وأهدافها ومصادرها وخطواتها.

أمّا القسم الثاني، فهو الذي يهم الباحثين في علم التاريخ، أكثر ممّا يهمّ غيرهم، ويتعلق الأمر بما يسمّى المنهج التاريخي أو

الوثائقي أو الاسترجاعي أو الاستردادي، وهي مصطلحات مترادفة يختار الباحثون منها ما شاءوا ليطلقوها على العملية نفسها.

ثم بينت علاقة علم التاريخ بالمنهج التاريخي، ومفهوم التاريخ وتعريفه ومفهوم المنهج التاريخي وخطواته، بدءا بمرحلة اختيار الموضوع فمرحلة وضع الفروض، فتحديد المصادر التاريخية، مادية ومكتوبة، ومرحلة جمع المادة التاريخية وتنظيمها ونقد مصادر المعلومات، والمادة التاريخية المتمثلة في النقد الباطني أو الدّاخلي، الايجابي والسلبي، ثم مرحلة تحرير البحث وما يتطلبه من العناية بالأسلوب وكيفية الاقتباس وشروطه والتعبير ومراعاة قواعد اللغة واختيار الكلمات وتشكيلها واحترام أدوات القطع والفصل والوقف والالتزام بالموضوع وتسلسل الأفكار وتنظيمها في فقرات، والحرص على الموضوعية و غير ذلك.

وتناولت فيه كذلك عملية التوثيق والتهميش أو الحواشي فبينت وظائفها والأماكن المخصصة لكتابتها وأنواعها وتقنياتها ثم كيفية التوثيق من الكتب ومن المجلات والجرائد والرسائل الجامعية، ومن كتب القراءات وبحوث المؤتمرات والمحاضرات العامة والخاصة والندوات والقوانين والنظم والمنشورات الحكومية والمقابلات الشخصية وحصص البث الإذاعي والتلفزيوني والأفلام والأشرطة الوثائقية.

وبيّنت كيف تكتب الهوامش أو الحواشي اللاّحقة، وصيغة الإشارة إلى صفحات المصادر والمراجع والمصطلحات المستعملة في المصادر والمراجع، بالعربية واللاتينية، ثم تطرقت إلى شكل الفصول في البحوث العلمية وكيفية كتابة خواتمها ومقدماتها، وكيف تكون ملخصاتها وملاحقها وتنظيم قائمة المصادر والمراجع أو البيبلوغرافيا، وكتابة فهارس الموضوعات والفهارس الأخرى.

وتطرقت كذلك إلى الجانب الشكلي لكتابة البحث، بدءا بطريقة كتابته على الأوراق، وكيفية كتابة صفحة العنوان، والصفحة المتضمنة لقرار المناقشة وصفحة الإهداء وصفحة الشكر فمقدمة البحث وترقيمها، وترقيم الأقسام والأقسام الفرعية، ومضمون متن البحث وترتيب الأجزاء التي تأتي بعده، من خاتمة وخلاصة وملاحق وبيبلوغرافيا وفهارس.

علاقة العلم بالمعرفة

يُدخل الباحثون العلم في إطار المعرفة ويعتبرونه جزءاً منها، على اعتبار أن المعرفة أوسع وأشمل من العلم، فهي تتضمن معارف غير علمية وأخرى علمية[1].

وتقسّم المعارف غير العلمية إلى ثلاث فئات، هي : المعارف العادية أو الشعبية ومعارف الحرفة أو المهنة، والمعارف الدينية[*] : وهي معارف ناشئة عن مستويات مختلفة من الإدراك، تمّ إنتاجها وتحويلها وفق شروط مختلفة، وعادة ما تصل المعارف العلمية إلى الناس عن طريق التقليد أو الاعتقادات الشعبية (Croyances populaires) أو الخرافات (superstitions) أو الحدسيات ويمكن لبعض التجارب أن تكون مصادر لهذا النوع من المعارف. كما يستمدون تفسيراتهم للوقائع والظواهر التي تواجههم. وتكوّن هذه المعارف والتفسيرات ما يُعرف بالحس المشترك ويمكن أن تظهر فعالية كبيرة في الحياة اليومية لكنها غير ملائمة للبحث العلمي[2].

---

1 - راجع أنجرس موريس: Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون تحت عنوان منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، دار القصبة للنشر 2004، ص 46 ؛ بدر أحمد: أصول البحث العلمي ومناهجه، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت 1977، ص 14 ؛ محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، الجامعة الأردنية 1999، ص 5.

* - يقارن أنجرس بين الدين والعلم قائلا: إن لكليهما نظام معرفي خاص به، ويتوفر على مجموعة من الممارسات المرتبطة بمعارفه: فالدين يقدّمها في شكل عقيدة أي معرفة من وحي إله أو رسول، غير قابلة للتحقق أو التمحيص، إلاّ عن طريق قناعة شخصية داخلية، وهذه العقيدة معرفة كحقيقة مسلّم بها. أمّا المعرفة العلمية فهي مجموعة من الأفكار المتبناة يمكن قبولها أو رفضها، بعد التحقق منها (المرجع السابق، ص. 49).

2 - أنجرس موريس: نفس المرجع، ص 46- 47.

وينجم هذا الحسّ المشترك عما يسمى «المعرفة الحسيّة» وهي ما ينتج من ملاحظة الظواهر، ملاحظة بسيطة، غير مقصودة، بما تراه العين وما تسمعه الأذن وما تلمسه اليد، كملاحظة الشخص العادي لتعاقب الليل والنهار وبزوغ الشمس وغروبها، دون أن تتجه أنظاره إلى إدراك العلاقات القائمة بين تلك الظواهر وأسبابها[1].

ويحاول الإنسان في بعض هذه المعارف الانطلاق إلى أبعد مما تدركه الحواس من التفكير والتأمل في الأسباب البعيدة – فيما وراء الطبيعة- عن الموت والحياة وإثبات وجود الله وغير ذلك، وهذا النوع من المعرفة، الذي يتعذر حسمه بالتجربة المباشرة، يسمى «المعرفة الفلسفية التأملية»[2].

وفي مرحلة متأخرة تمكن الإنسان من تجاوز المرحلتين السابقتين : الحسية والفلسفية، إلى ما عُرف «بالمعرفة التجريبية»[3] وهي التي تعتمد على دراسة الظواهر التي يتم إدراكها عن طريق الحواس، من سَمْعٍ ولمس وشمّ ورُؤية وذوق، ولأنّه يتعذر على هذه الحواس، أحيانا كثيرة، أن تُلاحظ تلك الظواهر، بصفة مباشرة، لأنها لا تَقْوى على ذلك، أصبح من الضروري الاعتماد على أدوات ووسائل، تساعدها وتزيد كثيرا من قدرتها على الملاحظة[4].

وقد لا تكون رؤية بعض الظواهر ولا يكون إدراكها إلاّ من خلال أعراضها وآثارها مثلما يحدث لنشاط القلب الكهربائي الذي

1 - بدر أحمد : المرجع السابق، ص 13.
2 - نفس المرجع، ص 13.
3 - نفس المرجع، ص.13.
4 - أنجرس موريس : المرجع السابق، ص 47.

لا يمكن معرفته إلاّ عن طريق الرسم الذي يُحدثه مخططه الكهربائي (électrocardiogramme)[1].

فالمعرفة العلمية التجريبية تقوم، إذاً، على أساس الملاحظة المنظمة المقصودة لأحداث ووقائع، أو لأعراض وآثار يمكن إدراكها ثم تتم دراستها على أساس وضع الفروض الملائمة والتحقق منها بالتجربة وتجميع البيانات وتحليلها، مما يعني أن المعرفة العلمية تتطلب حُجَجا وبراهين[2].

وتتميز المعرفة العلمية بتطوّرها الدّائم، وتهدف إلى زيادة الاكتشافات حول الظوّاهر، باستمرار، بحيث يؤدي كل اكتشاف فيها إلى اكتشاف آخر، وهذا ما يُعرف بتراكم المعارف الذي لا ينتهي، أو ما يُسمى تتابع ثورات المعرفة التي ينطلق فيها الباحث من النظريات والاكتشافات السابقة[3].

وفي رأي بعض الباحثين الإبستمولوجيين (الذين يقومون بدراسة نقدية لتكوّن العلوم وقيمتها وأهميتها) أن المعرفة العلمية ناشئة أصلا عن التجربة، أي عن ملاحظة الواقع، وبالتالي فالعلم اَستقرائّي بحيث يمكن التنبؤ، انطلاقا من تأكيد سابق ومتكرر لظاهرة ما، بحدوثها في مكان آخر، إذا توفرت لها نفس الشروط، كالقول : إن بلوغ مؤشر سوسيو - اقتصادي درجة معينة، يمكن أن ينجم عنه تولّي السلطة فيه حكومة غير ديمقراطية، وهذا الافتراض هو «استقراء» إذ تَمنحُ أطروحةُ الاستقراء الأولويّة لجمع الملاحظات، عن الظواهر، لغرض الاستنتاج الممكن للافتراضات العامة المؤدية إلى بعض

1 - نفس المرجع، ص 47- 48.
2 - قارن نفس المرجع، ص 48 ؛ أحمد بدر: المرجع السابق، ص 14 ؛ عبيدات محمد وآخرون: المرجع السابق، ص 6.
3 - أنظر. أنجرس موريس: نفس المرجع، ص 48.

الانسجام، انطلاقا من اعتبار أن كل ملاحظ دقيق، يمكنه، إلى حدّ ما، القيام بالنشاط العلمي، ومع ذلك، فإنّ ملاحظة الظواهر لا تضمن تطوّر المعرفة العلميّة إلاّ إذا كان في استطاعة الملاحظ استشفاف إمكانية تنظيمها أو أيّ تدبير نظريّ خاص بها. فالاستقراء العلمي، إذا، هو استدلال مستمد من ملاحظة وقائع خاصة بهدف استخلاص افتراضات عامة[1].

ويرى البعض الآخر من الإبستمولوجيين أن العلاقات الممكنة بين الظواهر ليست إلاّ بناءات فكرية يمكن التحقق منها، على الواقع، لاحقا : بحيث ينبغي الانطلاق من افتراض تجريدي[*] للوصول إلى استنباط مجموعة من التأكيدات التي يتم التحقق منها، عن طريق الدراسات الواقعية، في أماكن أخرى. فالاستنباط العلمي هو، إذاً، استدلال مستمّد من افتراضات عامة بغية التحقق من صحتها في الواقع[2].

علما أنه يصعب الفصل الدّقيق بين الاستقراء والاستنباط، إلى حدّ يدفع إلى الشك في كونهما نوعين متميزين من الاستدلال، بحيث تتداخل محاولة التفسير الناتجة عن الاستدلالات السابقة، في عملية الاستقراء، في حين يدخل الاستدلال الذي أقيم في الملاحظات السابقة، دون أي شك، أي الاستقراء فيما يمكن القيام به من استنباط، فالاستنباط والاستقراء يبدوان وكأنهما يقومان بأدوار أساسية متكاملة في الممارسة العلمية[3].

1 - أنظر. أنجرس موريس: نفس المرجع، ص 50.

* - والإفتراض عرض يعبر عن علاقة قائمة بين عنصرين أو أكثر بواسطة كلمات أو رموز (أنجرس: نفس المرجع، ص 51).

2 - نفس المرجع، ص 50- 51.

3 - نفس المرجع، ص 51- 52.

ويهدف العلم أوّلاً إلى معرفة الواقع بتعمقه أكثر فأكثر في المواضيع، متجاوزا في ذلك سطحيتها ومظاهرها الخارجية، وهو مطالب بالتمسك بالسؤال الدّائم في مواجهة الحس المشترك الذي يمثل، عادة، عائقا في فهم الظواهر، وفي كل الأحوال تتبغي المحافظة على ذهن متفتح وناقد، أمام وجهات النظر الأكثر انتشارا ، في وقت معيّن مما يتيح إمكانية اختبار معمق للواقع.

ومن أهداف العلم «وصف الواقع»، أي إنتاج جرد صادق حول خصائص الموضوع أو الظاهرة محل الدراسة، والبحث هنا يحاول التدقيق في مختلف عناصر الموضوع بتمثيل مفصل وصادق لموضوع أو ظاهرة ما.

ومن أهدافه أيضا تصنيف المواضيع أو الظواهر وترتيبها، باختزالها في بعض الفئات من العناصر وتجميعها وفق مقياس معيّن أو عدة مقاييس والنظر في مدى ملاءمتها، ذلك أن بعضها يتميّز بالتقارب أو التشابه مثل نماذج المجتمعات.

ولعلّ أهم هذه الأهداف، كلها، هو "تفسير الظواهر" : فالتفسير هو قلب البحث العلمي النابض، لأن العلم يريد اكتشاف العلاقة القائمة بين الظواهر، عن طريق الملاحظة وخاصة منها العلاقة السببية التي تجعل إحدى الظواهر سببا في وجود ظاهرة أخرى، أو عاملا رئيسيا في ظهورها.

وقد يضاف "الفهم" إلى الأهداف السابقة عندما يتعلق الأمر بدراسة الأشخاص، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الواقع المُعاش لهؤلاء الأشخاص، موضوع البحث، مثلما يعبرون عنه، مما يفترض توضيح الظاهرة أكثر،

بمحاولة معرفة كيف يعيشها ويدركها المعنيون، عوض البحث عن أسباب تصرفاتهم خارجها : فظاهرة الطلاق ستُوضَّح أكثر بفحص إدراك كل شريك لدوره، بدل اختبار التقلبات الاقتصادية والسياسية في المجتمع ككل. وقد يؤخذ على هذه الطريقة افتقارها إلى الانسجام، ما دام التظاهر بصرامة النتائج المتحصل عليها غير ممكن[1].

للعلم مجالان رئيسيان، هما : مجال الطبيعة، وهو في الأساس موجّه إلى دراستها، ويشمل مصطلحها العالم الفيزيائي وعالم الأحياء، أي كل ما هو موجود أو منتوج دون تدخل من الإنسان. وقد وُضعت فروع الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا أصلا لدراسة هذه الطبيعة، وأُطلقت عليها تسميات العلوم أو العلوم الطبيعية أو الصحيحة أو الدقيقة وقد شملتها في آخر المطاف تسمية علوم الطبيعة، وهناك فروع متصلة بها، ومنها الفلك والجيولوجيا، وأخرى جديدة تكوّنت عن طريق ما يعرف بالتوأمة، مثل الفيزياء الفلكية والكيمياء العضوية، فعلوم الطبيعة، إذًا، اتخذت من المجالات الفيزيائية والحيوية موضوعا للدراسة[2].

أمّا المجال الثاني فهو مجال الإنسان الذي يعتبر موضوع دراسة لها خصائصها ومميزاتها العلمية لغرض معرفته وفهمه، وفهم دلالة أفعاله، وقد أطلقت على هذه العلوم، في السابق تسمية علوم الإنسان

1 - عن أهداف العلم. راجع أنجرس: نفس المرجع، ص 56 فما بعدها.
2 - نفس المرجع، ص 58.

ثم سُميت بالعلوم الاجتماعية، وتشمل فروعا عديدة تدرس الإنسان، من جوانب مختلفة، يُركز فيها علم النفس على ظواهره النفسية، ويركز علم الاجتماع على تفسير الظواهر الاجتماعية، ويهتم التاريخ بدراسة الأحداث والوقائع الماضية، وعلم السياسة بدراسة العلاقات السياسية إلخ.... وباختصار فإن العلوم الإنسانية تتخذ من الكائن البشري موضوعا للدراسة[1].

مع الإشارة هنا إلى أنه من الصعب بمكان وضع قائمة تامة ودقيقة لكل الفروع التي يمكن إدراجها تحت اسم العلوم الإنسانية، إضافة إلى أنه لا يوجد تعريف واضح مقبول عالميا للإطار الذي يشمل العلوم الاجتماعية، كما ينبغي الاحتراس من اعتبار كل مواضيع الدراسة الخاصة بالكائن البشري، والتي يتم تناولها بكيفية علمية، فروعا للعلوم الإنسانية التي يمكن الإقرار أنها تشمل الأنتروبولوجيا وعلم الإجرام والديموغرافيا والاقتصاد، والجغرافيا والتاريخ والحضارات القديمة وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي والإبداع الفنّي والعلاقات الصناعية وعلم السياسة والعلوم الإدارية وعلوم اللغة والعلوم القانونية وعلم الاجتماع[2].

بقي التنبيه إلى أن العلم، مهما كان، يسعى لتفسير الواقع ومن أجل ذلك، فهو يقوم باستخدام الرموز والألفاظ التي تمكّنه من الاستقراء والاستنباط، مما يتطلب استخدام مفردات خاصة، قادرة على وصف العمل العلمي بدقة، وبما يمكّن من إعداد النظريات، فيما بعد، متجنبا استخدام المفردات الغامضة، إنه يختار كلمات

1 - أنجرس : المرجع السابق، ص 58.
2 - نفس المرجع، ص 60.

أحادية المعنى، تُؤوّل من طرف الجميع بكيفية واحدة. كما ينبغي أن تكون العلاقة القائمة بين الألفاظ المستعملة، أي التركيب بين الكلمات (Syntaxe)، ذات منطق بسيط وواضح : فمفهوم السببية مثلا يجب أن يكون واحدا للجميع ومعناه أن هناك ظاهرتين، على الأقل، تسببت إحداهما في ظهور الأخرى. إن لغة العلم تختلف عن لغة الشعر والأدب، فالأولى تأخذ معنى واحدا، في حين تأخذ الثانية معاني كثيرة. وتسعى الأولى للإقناع بالوضوح أمّا الشعر فيجذب عن طريق إيحاءاته ؛ وتخاطب الجملة في الأولى العقل لكن بيت الشعر في الأدب يتحدث إلى القلب، وتُختار الكلمات في الأولى لدقتها أما الثانية فلمعناها[1].

[1] - أنجرس نفس المرجع، ص 52 فما بعدها.

البحث العلمي

يتكون مفهوم البحث العلمي من كلمتين، هما : "البحث" الذي يعني التحرّي أو التقصي(*)، كما يعني السؤال أو الاستفسار عن شيء أو موضوع ما له أهمية معينة. والكلمة الثانية هي "العلمي" وتعني المعرفة الموثقة الشاملة حول موضوع محدّد، من خلال تحديد واضح لمختلف أبعادها وأركانها، وهي حقيقتها التي تدركها الجهات أو الأطراف ذات العلاقة بها[1].

وهناك تعريفات كثيرة للبحث العلمي، متقاربة في معناها وفي ألفاظها ويمكن تلخيص أغلبها بالقول : إنّ البحث العلمي هو التحرّي والفحص والاستعلام والاستقصاء الشامل والمنظم(*) والدقيق والنّاقد لكافة المتغيّرات، والأدلة المُرتبطة بالمشاكل أو الظواهر أو الموضوعات التي تَبرز وتؤرّق وتحيّر الأفراد ومجتمعاتهم ومؤسّساتهم[2].

والغرض من كل هذا هو الوصول إلى اكتشاف مَعارف جديدة وموثقة، بعد اختبارها علميا، أوالكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها ببعضها من أجل تطوير أو تعديل أو توضيح واقعها الممارس، أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، أو الوصول إلى إجابات

* - معنى التقصي أو الاستقصاء الدراسة المتعمقة والتبحر والغوص في الأفكار وتناول المعاني القريبة والبعيدة (أنظر. كشرود عمار الطيب: البحث العلمي ومناهجه في العلوم الإجتماعية والسلوكية، عمان –الأردن 1427هـ/2007م، ص 30).

[1] - أنظر عبيدات محمد وآخرون: المرجع السابق، ص 4.

* - يعني مفهوم التنظيم إتباع خطوات منظمة، وفق منهج أو مناهج علمية معينة سليمة وخالية من كل العيوب (أنظر. كشرود : المرجع السابق، ص 31).

[2] - قارن. عبيدات وآخرون: المرجع السابق، ص 4- 5 ؛ بدر أحمد : المرجع السابق، ص 15ـ16؛ كشرود : المرجع السابق ص 25 فما بعدها.

عن التساؤلات حول القضايا المطروحة للبحث، أو التفتيش عن حل ناجع لمشكلة أكاديمية معينة. علما أن الاكتشاف الجديد لا يعني بالضرورة اختراعا أو ابتكارا، لم يسبق إليه الباحثَ أحدٌ من قبل، بل قد يكون العمل العلمي متمثلا في تنظيم مادة مبعثرة أو تصحيح فكرة أو نظرية[1].

وللبحث العلمي نشاطات كثيرة، تشمل التجريب وألوان المسح العلمي وتحليل الوثائق والدراسات التاريخية وتفسير الأفكار والتحرير وغير ذلك، وبالإمكان تلخيص هذه النشاطات : فيما يلي[2] :

1) البحث بمعنى التنقيب عن الحقائق : ويكون ذلك دون محاولة التعميم أو استخدام تلك الحقائق في حلّ مشكلة معينة، كالعالم الذي يتعلم، عن تجربة، مدى تأثير عقار ما على جراثيم معينة، لكن يبقى عليه قطع خطوات أخرى حتى يمكنه استخدام هذا الدواء في علاج مرض معين. والدّارس الذي يبحث تاريخ مؤسسة ما، إن لم يكن يسعى لتعميم نتائج بحثه فإن بحثه يتضمن، بصفة خاصة، التنقيب عن الحقائق والحصول عليها. وكذلك كتابة سيرة شخصية ما وتجميع بيبليوغرافي عن موضوع ما. وعندما يسعى الباحث إلى تعميم نتائج بحثه يكون قد انتقل إلى شكل آخر من أشكال البحوث.

2) البحث بمعنى التفسير والنقد : ويعتمد التدليل المنطقي (Raisonnement logique) بهدف الوصول إلى حلول للمشاكل، وعادة ما

1 - قارن. عبيدات وآخرون : نفس المرجع، ص 4 ؛ بدر أحمد : المرجع السابق، ص 15- 16 ؛ كشرود عمار الطيب : المرجع السابق، ص 25 فما بعدها.

2 - عن نشاطات البحث العلمي أو أنواع البحوث، أنظر. بدر أحمد : المرجع السابق، ص 17 فما بعدها.

تطبق هذه الطريقة عندما يتعلق الأمر بالأفكار (les idées) كما في الفلسفة والأدب، والبحث يمكن أن يتضمّن التفسير النقدي لتلك الأفكار باستخدام حدّ النظر والفطنة والخبرة والمنطق، وذلك بعد قراءة معظم ما كتب عن موضوع البحث ثم تصنيف وتحليل الآراء الخاصة به ثم التفسير النقدي لها مبينا، بطريقة منطقية، أوجه القوة والضعف فيها ؛ ويُكوّن في ذهنه، نتيجة ذلك، إجابة منطقية مقبولة عن المشكلة المدروسة ويمكنه التعبير عن رأيه في الموضوع، ويكون قد قام ببحث تضمن التفسير النقدي (interprétation critique)، وهو خطوة متقدمة عن مجرّد الحصول على الحقائق.

ويعتمد التفسير النقدي على ثلاثة جوانب هي :

2- 1- الاعتماد على مناقشة الحقائق والمبادئ المعروفة أو الاتفاق معها.

2- 2- تكون الحجج التي يُقدمها الباحث منطقية، والخطوات التي اتبعها في تبريراته واضحة ويكون التدليل العقلي امينا وكاملا، وأن تعتمد النتائج التي يُتوصل إليها منطقيا وكذلك التعميمات، على الحقائق المعروفة.

2- 3- من المتوقع أن يؤدي التفسير النقدي إلى بعض التعميمات والنتائج، أي تكون نتيجته الرأي الراجح الذي يقدّمه الباحث لحل المشكلة المدروسة انطلاقا من الحقائق والمبادئ المتفق عليها والمؤيّدة بالمنطق والدليل المتوفّر.

3) البحث الكامل (recherche complète) : ويهدف إلى حلّ المشاكل، ووضع التعميمات بعد التنقيب الدقيق عن جميع الحقائق

المتعلقة بها، بالإضافة إلى تحليل جميع الأدلة التي يتم الحصول عليها وتصنيفها منطقيا، فضلا عن وضع الإطار المناسب اللاّزم لتأييد النتائج التي سيتم التوصل إليها. وحتى يكون البحث كاملا يجب أن تتوفر فيه العوامل الآية :

أ- أن تكون هناك مشكلة تستدعي الحل.

ب- وجود الدليل (Evidence)، وهو، عادة، ما يحتوي الحقائق التي تم إثباتها، كما يحتوي أحيانا رأي الخبراء.

ج- التحليل الدقيق للدليل وتصنيفه، لاختباره وتطبيقه على المشكلة.

د- استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج وإثباتات يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلة.

هـ- الحل المحدد: وهو الإجابة على السؤال أو المشكلة التي تواجه الباحث.

مع ملاحظة أن تصنيف أنواع البحوث يتميز بمرونة كبيرة، وهو يتم، عادة، بناء على هدف البحث الرئيسي وعلى مستوى المعلومات المتوفرة، وهناك من يصنف أنواع البحوث المتصلة بالعلاقات الاجتماعية، كما يلي :

1- **الدراسات الاستطلاعية (الكشفية أو الصياغة) : (formulative ou exploratrice)** وتكون بهدف التعرف على المشكلة، عندما يكون ميدان البحث جديدا أو مستوى المعلومات عن البحث قليلاً.

2- **الدراسات الوصفية والتشخيصية (descriptives et diagnostiques)** وتقوم على تحديد سمات وصفات وخصائص ظاهرة معينة تحديدا كيفيا وكميا، وذلك في حالة ما إذا كانت دراسات اجريت في مجالها.

3- **الدراسات التجريبية**، وتقوم على إختبار صحة بعض الفروض العلمية عن طريق التجربة.

وقد يحتوي كل نوع من هذه الأنواع على أكثر من منهج للبحث، إذ قد يدخل منهج المسح ومنهج دراسة الحالة في إطار البحوث الوصفية.

ويجعل موريس أنجرس أهداف البحث العلمي متطابقة مع "أهداف العلم"[1] ويحصرها... في بحث وصفي، يهدف إلى عرض خصوصيات الموضوع بكل تفاصيلها، وبحث تصنيفي يسعى إلى جمع وترتيب عدة ظواهر، وفقا لمقياس معيّن أو أكثر، وبحث تفسيري، يركز على إقامة علاقة بين الظواهر المرتبطة ببعضها. ومن أوجه هذا البحث يوجد البحث السببي الذي يهدف إلى إقامة العلاقة بين السبب والنتيجة في الظواهر ؛ والبحث الفهمي : ويقوم على إدراك أو فهم المعنى الذي يعطيه الأفراد لتصرفاتهم[2].

ويعتبر أنجرس "هدف البحث العلمي" واحدا من ثمانية مقاييس جوهرية يتميز بها كل بحث في العلوم الإنسانية ؛ أمّا المقاييس السبعة المتبقية فهي :

---

1 - أنظر ما قبل، ص 15- 16.

2 - أنجرس: المرجع السابق، ص. 56 فما بعدها.

1) نوايا الباحث أو قصده من البحث : فإنْ كان موضوعه يدور حول النظريات والمبادئ القاعدية ويهدف إلى تطوير المعارف الخاصة بمجال ما، دون مراعاة انعكاساته التطبيقية، فهو "بحث أساسي" أو بحث "نظري" ؛ وإن كان الباحث يهدف من بحثه إلى تقديم توضيحات حول مشكلة ما فهو "بحث تطبيقي"، ويمكن أن يُلحق به "بحث فعل" (recherche action) وهو الذي يكون فيه الباحث جزء من الوضعية، على غرار الأشخاص الآخرين المعنيين بعملية البحث.

2) نوع المعطيات المتحصل عليها: أي عناصر المعلومات المطلوب الحصول عليها : فالتي تتوفر فيها ميزة القياس وتسمح بإجراء العمليات الحسابية تُسمى "بحثا كميا" ؛ أمّا التي تكون معطياتها غير قابلة للقياس، مثل نمط الحياة والحب والإيمان، فيطلق عليها "بحث كيفي".

3) الفترة الزمنية المعتبرة، أي الوقت : فدراسة موضوع معين، في مدّة زمنية واحدة، تسمى "بحث متزامن" (Synchronique). ودراسة تطوّر موضوع معيّن خلال مدة زمنية متعاقبة (diachronique) هي "بحث متعاقب" ومنه "البحث الممتّد"، وهو الذي يُتابع ظاهرةً ما، مدّة زمنية معينة، ويمكن ممارسته، أكثر، على الوثائق عند توفرها ؛ ومنه أيضا "البحث المكرر" وفيه تتم ملاحظة الظاهرة على فترات زمنية مختلفة ؛ ومنه كذلك البحث العرضي (recherche transversal) وهو الذي يسمح بمعرفة تطور الأفراد في علاقتهم بالظاهرة موضوع الدراسة (علاقتهم بالمحيط).

4) المجال الجغرافي أو الرمزي المقصود : ففي المجال الجغرافي يمكن القيام ببحث محلي أو جهوي أو وطني أو دولي، يشمل أكثر من بلد وعالمي. ويوصف البحث بالرمزي عندما يهتم بالمقارنة بين الثقافات أو فئات اجتماعية معينة.

5) موقع جمع المعطيات : فالبحث الميداني هو الذي يتم جمع المعلومات فيه، عن طريق اتصال الباحث بالعناصر المعنية عن طريق الهاتف أو المراسلة واللقاءات أو القيام بملاحظتهم في حياتهم اليومية والبحث في مخبر هو الذي يجري في مكان مخصص لذلك ؛ والبحث الذي يجري على وثائق، أو يستمد معلوماته من وثائق.

6) العناصر المنتقاة : فالبحث الذي يهتم بدراسة كل أفراد مجتمع البحث هو بحث شامل، والذي يجري على جزء من مجتمع البحث هو بحث بالمعاينة، أمّا الذي يُجرى على وحدة معينة فقط من مجتمع البحث فهو بحث مونوغرافي.

7) ميدان التخصص : إن البحث الذي يجري في تخصص واحد فقط هو بحث تخصّصي، والبحث الذي يقوم به باحثون من تخصصين أو أكثر، حول نفس الموضوع، وبكيفيات منفصلة هو بحث متعدّد التخصصات (Pluridisciplinaire)، والبحث الذي يساهم فيه شخصان أو أكثر، بصفة مشتركة حول نفس الموضوع، هو بحث متداخل التخصصات (interdisciplinaire) والبحث الذي يهدف إلى خلق ممارسة ولغة مشتركة بين مختلف الفروع هو بحث عابر للتخصصات (transdisciplinaire).

وهناك مقاييس يمكن تحديدها لتمييز بحث ما، ومنها البحث الاستكشافي أو الريادي (recherche exploratrice ou pionnière)، عندما يتعلق الأمر بميدان جديد غير معروف وهناك البحث الانعزالي أو الفردي (solitaire ou individuelle) وهذا يتجه أكثر فأكثر نحو الزوال[1].

ولكي يكون البحث علميا لابد وأن يكون المنهج أو المناهج المتبعة فيه علمية وموضوعية، من أوّل خطوة إلى آخرها، بإتباع سلسلة من

1 - انجرس : نفس المرجع، ص 70 فما بعدها من عدة صفحات.

الخطوات، يتم تصميمها لكي تُتبع، بدءًا باختيار الطريقة المناسبة وتحديد الأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات أو المعلومات وتنظيمها ودراستها ووصولا إلى الاستنتاجات الممكنة[1] وتطبيقها[2].

ومن المفيد ملاحظة أن هناك فرقا بين بحث علمي، كهذا الذي تم التطرق إليه هنا، وبين بحث عن معلومات كالذي يبحث فيه صاحبه عن معلومات موجودة في أحد الكتب أو أكثر، وبما أن الإجابة على السؤال المطروح جاهزة فإنها لا تدخل في إطار البحث العلمي[3].

1 - قارن. عبيدات وآخرون : نفس المرجع، ص 4 ؛ بدر أحمد : نفس المرجع، ص 16 ؛ كشرود عمار الطيب : نفس المرجع، ص 25 فما بعدها.
2 - أنظر. كشرود المرجع السابق، ص 29.
3 - نفسه.

خصائص البحث العلمي

للبحث العلمي مجموعة مترابطة من الخصائص لا بد من توفرها حتى تتحقق أهدافه المرجوة، وهي على التوالي[1] :

1) **الموضوعية** : وتعني أن تُنفّذ كل خطوات البحث بشكل موضوعي، غير متحيّز، بحيث لا يُترك المجال للمشاعر كي تؤثر على النتائج، بعد تنفيذ مختلف الخطوات المقررة للبحث العلمي، فالباحث ينبغي أن يتصف دائما بالسلوك العلمي لمعرفة الحقيقة، بعيدا عن التزمت أو التشدّد وراء مشاعره الشخصية، مهما كانت النتائج التي يتم التوصل إليها لوصف الظاهرة، موضوع البحث، ومعالجتها. ثم إن وجود هدف محدد المعالم يساعد الباحث في تبني المنهجية العلمية السليمة المناسبة للموضوع، وصولا إلى الأسباب والنتائج والمضامين المعقولة للمشكلة المطروحة.

2) **الدقة وقابلية الإختبار**، وتكون ضرورة جمع ذلك الكم والنوعية من المعلومات الدقيقة التي يمكن أن يُوثق بها، والتي يمكن للباحث إختبارها إحصائيا، وتحليل نتائجها ومضامينها بطريقة علمية منطقية، كي يتأكد من مدى صحة الفرضيات أو الأبعاد التي وضعها للإختبار، بهدف التعرف على مختلف أبعاد أو أسباب مشكلة البحث الذي يجري تنفيذه، وصولا إلى بعض الإقتراحات أو التوصيات التي تساعد على حل المشكلة المدروسة.

1 - راجع عبيدات وآخرون : المرجع السابق، ص 7 فما بعدها.

3) **إمكانية تكرار النتائج**، أي الحصول على نفس النتائج، بإتباع نفس المنهجية العلمية ونفس الخطوات في البحث، تحت ظروف وشروط موضوعية وشكلية مشابهة، والحصول على نفس النتائج من شأنه تعميق الثقة في دقة الإجراءات التي تم اتخاذها لتحديد مشكلة البحث وأهدافه، وكذلك المنهجية المطبقة، وصحة البناء النظري والتطبيقي للبحث المدروس، ومشروعيته.

4) **التبسيط والإختصار** : والمقصود هو التبسيط المنطقي في المعالجة والتناول والتسلسل للأهم ثم للأقل أهمية، والإختصار في الإجراءات والمراحل، بما لا يؤثر على دقة نتائج البحث، وإمكانية تعميمها وتكرارها، وذلك بالتركيز على متغيرات محدودة متمثلة في أكثر العوامل تأثيرا وإرتباطا بالمشكلة، موضوع الدراسة، وبما يحقق الأهداف الموضوعية.

5) **أن يتناول البحث العلمي تحقيق غاية أو هدف**، يساعد في تسهيل خطوات البحث العلمي وإجراءاته، وفي سرعة الإنجاز والحصول على البيانات الملائمة، ويعزز النتائج التي يمكن الحصول عليها.

6) **التعميم والتنبؤ** : قد تمتد نتائج البحث إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات، قبل وقوعها، في المواقف المشابهة (الإرصاد - الكسوف والخسوف).

وهناك خصائص أخرى يتصف بها البحث العلمي أيضا[1] ومنها :

1) إنه نظريّ : يستعمل النظرية لصياغة فروضه، وهي بيان صريح يخضع للإختبار.

2) إنه إمبريقي (Empirical) : أي الذي يتم فيه اختبار الفرضيات من خلال الحقائق، مع ملاحظة أن البيانات التي لها مراجع تجريبية ليست فرضيات بحث.

3) إنه ديناميكي : وهو ما ينطوي على استبدال مستمر للمعرفة والمعلومات والبيانات القديمة بمثيلاتها الجديدة.

4) وهو منظم (systématique) : حيث أن إضافة المعرفة العلمية الجديدة إلى المعرفة القديمة تعتبر، في حد ذاتها، نشاط منظم ومخطط، ولم يبق للصدفة في المعرفة العلمية إلا حالات قليلة.

5) وعام (publique) : فالمعرفة لا تكون علمية إلا إذا كانت في متناول الجميع والتي يصر الفرد على عدم الكشف عنها، لا تُمكّن الآخرين من التأكد من صحتها علميا، في تكوّن المعرفة العلمية، في متناول كل شخص في شكلها المكتوب، كما ينبغي تحديد الظروف التي يتم فيها إنتاجها، لإتاحة الفرصة للغير كي ينتجها، مرة أخرى، في نفس الظروف.

6) وتفسيري : أي يستعمل في تفسير الظواهر التي تلاحظ يوميا من مختلف زواياها ومستوياتها، وهذه منظمة بواسطة مجموعات مترابطة من المفاهيم المسماة بالنظريات.

---

1 - عنها انظر. كشرود: المرجع السابق، ص 26 فما بعدها.

7) وإجتماعي : بحيث تؤثر جميع المؤسسات الإجتماعية وغيرها على مؤسسات المعرفة العلمية كما تؤثر هذه الأخيرة على المؤسسات الإجتماعية وغيرها.

البحث في العلوم الإجتماعية

إذا كانت هذه النقاط المشار إليها تشكل أهم خصائص البحث العلمي، بصفة عامة، فهل تلتزم غالبية الأبحاث في العلوم الإجتماعية بأهمها ؟

هناك من حاول الإجابة عن هذا السؤال تحت عنوان البحث في العلوم الإجتماعية [1]. وانتهى إلى القول : إن كلمة «بحث» أو «علم» تستعمل بشيء من الخفّة وبأكثر المعاني مطاطية، طالما كان من العسير جدًّا، حتى بالنسبة لباحث محترف أو مجرّب أن ينتج معرفة جديدة حقًّا، تؤدي إلى تقدّم الفرع العلمي الذي ينتسب إليه، فمن النادر أن يتعلق الأمر بأبحاث تُسهم في تقدم الأطر المفهومية للعلوم الإجتماعية وبِنَمَاذِجِها التحليلية، أو أجهزتها المنهجية. وكلّ ما في الأمر أن هناك دراسات وتحليلات واختبارات تجري بشكل يتناسب مع تدريب الباحث ومخيلته، وأن الباحث يحيط نفسه بإحتياطات حتى يصل بإستقصاءاته إلى الغاية المنشودة. ومثل هذا العمل يمكن أن يكون قيّما ولكن لا ينبغي أن نخصه بوضع غير مخصص له، وبمعنى آخر، لا ينبغي إعتباره بحثا علميا.

[1] - أنظر. ريمون كيفي ولوك ڤان كمبنهود: دليل الباحث في العلوم الإجتماعية، تعريب يوسف الجبّاعي، صيدا –بيروت 1417هـ/1997، ص 21 فما بعدها.

إن إستعمال عبارات «بحث» و«باحث» و«علوم اجتماعية»، للحديث عن أكثر الأعمال تواضعا أو عن أكثرها طموحا، إنما هو بدواعي السهولة، ولأنه لا توجد عبارات أخرى أَنْسب منها، حتى وإن كان استعمالها مفرطا.

ومهما يكن من أمر فإن للبحث العلمي أخلاقاً، على الباحث مراعاتها، أثناء عمله [1]، ومنها الإلتزام بعدد من الواجبات والمسؤوليات، فهو لا يستطيع القيام بكل ما يريد، كما يريد، سواء من تلقاء نفسه أو بطلب من أطراف أخرى، بل عليه أن يتفادى كل ما يؤدي إلى إنعكاسات سلبية، وعليه الإلتزام بالصدق والأمانة حتى لا تكون مصداقيته محل شك.

إن الباحث ملزم بإتباع القواعد التي تمثل الأخلاق العلمية، وهي مجموعة من المبادئ والواجبات الأخلاقية المرتبطة بسير نشاط البحث، وبالموازاة مع ذلك، فإن ما يعرف بلجان الأخلاقيات تتكاثر في الهيئات التي تجري فيها البحوث، وهي تسهر على رفض البحوث التي لا تحترم القواعد الأخلاقية المعمول بها، لغرض ضمان نزاهة أكثر في البحوث، وينبغي على الباحث أن يكشف لزملائه عما قام به، وكذلك للجمهور الذي ينتظر منه تقديم تقارير أو ملخصات عن نشاطه، وأن يتقبل الإنتقادات التي يتعرض لها، وعليه أن يبذل، بدوره، جهدا في نقد زملائه، وأن يحترم الأشخاص المشاركين في البحث واحترام نزاهتهم، أي عدم استغلالهم، واحترام حياتهم الخاصة. وذلك بعدم إفشاء أسرارهم وما قد يسببه ذلك من إحراج

[1] - عن أخلاق البحث العلمي، راجع. أنجرس: المرجع السابق، ص 87 فما بعدها.

لهم، بل يجب التفكير في التقليص من العيوب التي قد تسببها له مشاركتهم في البحث، وأن يعطي لهم ضمانات بأن هذه العيوب التي قد تسببها لهم مشاركتهم في البحث لا تتجاوز المزايا المنتظرة.

منهجية البحث العلمي

يرجع مصطلح المنهجية (Méthodologie) إلى أصل يوناني، هو كلمة Logos وتعني علم طريقة البحث، كما يرجع مصطلح منهج (Méthode) أيضا إلى أصل يوناني، هو كلمة Odos، وتعني الطريقة التي تحتوي مجموعة القواعد العلمية المؤدية إلى هدف البحث[1].

وقد تكوّنت فكرة المنهج بالمعنى الإصطلاحي المتعارف عليه اليوم، منذ القرن السابع عشر، على يد فرانسيس بيكون وبور ويال وغيرهم من العلماء الذين اهتموا بالمنهج التجريبي والمنهج الاستدلالي[*] واصبح معنى اصطلاح المنهج «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[2]. فعلم المنهج، إذا، هو الذي يبحث عن الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة[3].

وهناك تعريفات كثيرة للمنهج يمكن أن يُستنتج منها أن هناك خلطا واضحا بين المنهج كأسلوب للتفكير وللعمليات العقلية

---

1 - انظر. زرواتي رشيد : تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ط. 1423هـ/2002م، ص 118.

* - يعني الاستدلال البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلّم بها لينتقل إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، دون اللجوء إلى الملاحظة ثم الفرض وتحقيقه بواسطة التجربة فالوصول إلى القوانين التي تكشف عن الظواهر (بدر أحمد : المرجع السابق، 265، هامش *).

2 - بدر أحمد : المرجعالسابق، 26، نقلا عن عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة العربية 1963، ص 5.

3 - نفسه.

التي تدور في ذهن الباحث، وبين طرق البحث التي تستخدم في دراسة المشكلات أو الظواهر أو الموضوعات : فالمنهج يقدّم رؤيا للعمليات التي تحكم التفكير العلمي، في تصدّيه لحل المشكلات أو دراسة الموضوعات أو تفسير الظواهر، ويحتاج تنفيذه إلى طرق وأساليب متنوعة ومتناسبة مع طبيعته، كمنهج للتفكير، كما أن هذه الطرق والأساليب تحتاج بدورها إلى أدوات لجمع البيانات والمعلومات. وهذا ما يتسبّب في الخلط وعدم وضوح كلمة منهج (Méthode) التي تعني كل هذه الأمور مجتمعة بما لها من معاني إصطلاحية عديدة : فهي تعني إجراءًا وطريقة ومنهجا وخطة نظامية، لإحراز شيء أو تحقيق هدف[1]، أي أنها تعني كل هذه الإجراءات مجتمعة، كما قد تعني بعضها دون البعض الآخر.

وهناك فرق بين معنى مصطلح المنهجية ومعنى مصطلح المنهج، بحيث يُطلق الأول على مجموعة من المراحل المرشدة التي توّجه التحقيق والفحص العلمي، ويعني مجموعة المناهج والطرق التي توجه الباحث في عمله، وتشمل : جمع المعلومات وتصنيفها ثم ترتيبها وقياسها وتحليلها، بهدف استخلاص نتائجها والوقوف على ثوابت الظاهرة المدروسة.

أمّا الثاني، مصطلح المنهج، فيطلق على مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه[2]، وبمعنى آخر فإن مصطلح المنهجية يشمل مصطلح المنهج، أي أن المنهج يدخل في إطار المنهجية.

1 - كشرود: المرجع السابق، ص 216 فما بعدها ؛ قارن أنجرس: المرجع السابق، ص 98- 99.

2 - أنظر. زرواتي الرشيد: المرجع السابق، ص 118- 119.

والمهم أن كلمة منهج نفسها ليست مصطلحا أحادي المعنى في العلم، إذ أن استعمالها يكون عادة، مقرونا بنَعت يحدّد نوعها، وقد يكون كميا أو نوعيا أو علميا أو تجريبيا أو تاريخيا أو غير ذلك[1]. بحيث يحتاج كل موضوع إلى نوع معيّن ومختلف من المناهج العلمية المناسبة له، كما أن الاختلاف في المواضيع يؤدي إلى الاختلاف في الوسائل، التي تستخدم في البحث عن حقيقة الأشياء. فإذا كان الباحث في العلوم الطبيعية والفيزيائية يحتاج مثلا، إلى المجهر، لغرض تكبير الأجسام الدقيقة والتعرف على جزئياتها، فإن زميله في العلوم الاجتماعية يستخدم أسلوب الاستقراء والتأمل والتحليل لمعرفة دوافع تصرفات وغرائز الإنسان[2].

وباختصار يمكن القول إن المنهج جواب عن سؤال هو : كيف يتم الوصول إلى هدف أو أهداف البحث؟ في حين تشير التقنيات إلى الوسيلة أو الوسائل التي يتم استخدامها للوصول إلى تلك الأهداف. مع الإشارة هنا أن اختلاف الغايات والمناهج والوسائل، لا يعني أن العلوم الطبيعية منفصلة عن العلوم الإجتماعية والسلوكية، وأنه لا توجد عوامل مشتركة بين مجاليهما، بل إن هناك تكامل بين مناهجهما. ومن الأفضل استخدام مختلف المناهج العلمية في كل الحالات، مما قد يؤدي إلى إكتشافات جديدة أو تطوير علم قديم[3].

وما يُلفت الانتباه أن مصطلحات أخرى، تستخدم عادة في العلم، يمكن أن تتقاطع جزئيا مع معنى مصطلح المنهج. ومنها مصطلح "التناول" (approche) : فقد يقال عن باحث ما، إن له تناولا ماركسيا، أي أنه

1 - أنظر. انجرس: المرجع السابق، ص 98.

2 - أنظر. كشرود ، المرجع السابق، ص 218- 219.

3 - نفس المرجع، ص 219.

يستلهم أفكاره من كارل ماركس ومن أتباعه الذين عملوا على تطوير نظريته من بعده، وقد يقال عن باحث آخر إن له تناولا سلوكيا، نسبة إلى مدرسة السلوكات في علم النفس، وهذا يعني أن هذا وذاك يستقي من أحدهما أكثر مما يستقي من غيرها. وهناك مصطلح "النموذج النظري" (paradigme)، وهو يحدّد مجموع التصوّرات والممارسات التي يهتدي بها الباحثون، حسب تخصصاهم وحسب المدارس الفكرية السائدة في مرحلتهم. ويمكن اعتبار النموذج النظري، كنموذج أعلى أو مجموعة من المرجعيات النظرية والتطبيقية الخاصة بميدان معرفي معين، والنموذج النظري يمثل مجموعة من القناعات وطرق العمل المشتركة بين مجموعة من العلماء في مدّة زمنية معينة، مثل التطوّرية التي اعتُبرت نظرية عامة تُسلّم بالتقدّم الحتمي للبشرية[1].

وقد عارض بعض العلماء والفلاسفة استخدام المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية، انطلاقا من كونه يعتمد على الملاحظة والتجربة، وعلى تحديد المشكلة ووضع الفرض، ثم إختباره بالدليل الكافي المتعلق بالمشكلة، للوصول إلى نتائج أو تعميمات سليمة يعتمد عليها، وهذه إجراءات يصعب تطبيقها في العلوم الاجتماعية لأسباب كثيرة منها :

1/ عدم دقة مفاهيم هذه العلوم ومصطلحاتها، فهي لينة ومطاطة ومرنة، وليست مثل مصطلحات العلوم والتكنولوجيا التي توصف بالصلبة، للدلالة على دقتها، في المقارنة بين المفاهيم (concepts) وكيفية تحديد الأفكار والتعبير عنها بكلمات قليلة، كما أن استخدام مصطلحات معينة في علم من العلوم الاجتماعية لا يعني بالضرورة أنها تدل على نفس المفاهيم في علم آخر.

1 - راجع أنجس: المرجع السابق، ص 99- 100.

2/ تحتوي الدراسات الاجتماعية على بيانات ومعلومات تعتبر حقائق واضحة غير أن تفسيرها يخضع لآراء الباحثين وقد يطوّع لأغراض شخصية.

3/ هناك عوامل تدخل في المواقف الإجتماعية والسلوكية، وتشمل الجوانب الجغرافية والثقافية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية والبيولوجية وغيرها... وتتداخل مع بعضها، بحيث يصبح من العسير فصل أجزاء المواقف عن بعضها، وعزلها والتحكم فيها، وهي معقدة، ومن ثمّ فإن اكتشاف القوانين والتعميمات التي تنجم عنها تكون عسيرة.

4/ تعتبر الظواهر الاجتماعية فردية وفريدة من نوعها، وهي مرتبطة بزمان ومكان معينين وبالتالي فليس هناك مجال للوصول إلى القوانين العامة التي تؤثر في قيامها أو تطويرها.

5/ يدور البحث في العلوم الاجتماعية حول الإنسان والمجتمع، والباحث جزء من دائرة البحث، وبالتالي فهو لا يكون بالضرورة موضوعيا، يقف خارج التجربة التي يقوم بها، حيث يمكن لباحثين أجتماعيين أن يصلا إلى نتائج مختلفة انطلاقا من نفس البيانات.

لكن هذه الإعتراضات لا تشير في نظر البعض الآخر من العلماء إلى طبيعة العلوم الاجتماعية المختلفة، بقدر ما تشير إلى نقص البحث العلمي في مجالاتها، ويؤكد هؤلاء أن التجربة ليست مرادفة لإصطلاح المنهج العلمي، وأنها موجودة أيضا في العلوم الاجتماعية والسلوكية، إضافة إلى أن المنهج الوثائقي لازم للعلوم الطبيعية في كثير من مشاكلها. كما أن المزيد من السيطرة على تحديد المفاهيم والتعاريف والمصطلحات سيؤدي، لا محالة، إلى إتباع الأسلوب العلمي بفاعلية، ثم إن ما يؤكد عليه المنهج العلمي، من ضرورة التحلي بالموضوعية في تناول المعلومات، مُمكن إلى حد بعيد

في العلوم الاجتماعية. كما أن القول بصعوبة وتعقد المواقف الاجتماعية والسلوكية نتيجة تداخل عوامل عديدة، مع بعضها هو قول نسبي، لأنه يعكس درجة تطور الدراسات الاجتماعية والإنسانية ودرجة تطبيقها للمنهج العلمي، ولا شك أن المستقبل سيكشف قوانين كثيرة، تعتمد على الأسلوب العلمي الذي يجمع بين الإستقراء والإستدلال. ومع التسليم بإرتباط التجارب أو الظواهر الاجتماعية (ثورات مثلا) بزمان ومكان معينين، فإن العوامل التي تحكمت في ظهورها والتغيرات التي نتجت عنها، إذا ما تكررت في مجتمعات كثيرة، يمكن دراستها والوصول إلى القوانين التي تؤثر في قيامها وتطويرها. ويمكن القول أخيراً : إذا كانت الموضوعية المطلقة عسيرة التحقيق، في الدراسات الاجتماعية، فإن توفير الحرية للباحثين، ذوي التخصصات المختلفة، في علاج جوانب متعددة من مشكلة واحدة في إطار فريق البحث قد يؤدي إلى الحصول على قوانين اجتماعية وسلوكية. كما سيؤدي تطور وسائل القياس الكمي الدقيقة، مع النظرة الموضوعية السليمة، إلى نتائج مضبوطة في المجال الإجتماعي[1].

أنواع المناهج المستعملة في العلوم الإجتماعية

يرى موريس أنجرس أن العلماء اتفقوا، على مستوى الإجراءات في **العلوم الاجتماعية، أن يميزوا بين المناهج الكميّة، وهي التي تهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة، موضوع الدراسة، قياسا ترتيبياً** (ordinale) **(أكثر من، أو أقل من) وعدديا (باستعمال الحساب)، وبين المناهج الكيفية، وهي التي تهدف في الأساس إلى فهم موضوع الدراسة، إنطلاقاً** من حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها. ولهذا يركز الباحث أكثر على دراسة الحالة، أو دراسة عدد قليل من الأفراد (كمحاولة معرفة الأحداث التي طبعت عشرية معينة). والعلوم الإنسانية تشترك الآن في هاتين العمليتين المنهجيتين الكبيرتين.

والمقصود بالمنهج العلمي لدى الباحثين، في كل الميادين العلمية، بغض النظر عن خلافاتهم حول المناهج الخاصة التي يسعملونها، هو بلوغ نفس الهدف، أي التعمق أكثر في المعارف القائمة على الاستدلال، وعلى إجراءات معترف بها للتحقق من الواقع، وتصبح جزءاً من المنهج. ولذلك فإن تقديم مناهج نموذجية في العلوم الإنسانية (الإجتماعية)، من مجموع المناهج المتبعة، قد يكون اختياراً تعسفيا[1].

وقد يكون لعلم واحد، كعلم الاجتماع الذي تتشعب مواضيعه، مناهج كثيرة، كلٌّ منها يلائم طبيعة موضوع معيّن، ولذلك يمكن الحديث، مثلا، عن منهج الإثنولوجيا، كفرع من فروعه، ولكن لا يمكن الحديث عن منهج علم الاجتماع، بل عن مناهج علم الاجتماع.

وعلى العموم فإن هناك ثلاثة أنواع كبرى من المناهج، هي :

أ) المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي : وفيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج، وبين الأشياء وأسبابها، على أساس منطقي، انطلاقا من الكليات وانتهاء بالجزئيات.

ب) المنهج الاستقرائي : ويبدأ بالتحقيق عن طريق الملاحظة الخاضعة للتجريب والتحكم في المتغيّرات (الجزئيات) ليصل إلى نتائج تصاغ في شكل قوانين عامة تحكم الظاهرة (الكليات).

---

1 - أنظر. بدر أحمد: المرجع السابق، ص 249 فما بعدها.

1 - بدر أحمد، المرجع السابق، ص 100 فما بعدها.

ج) المنهج الاستردادي : وهو يعتمد على استرداد الماضي ليتحقق من صيغة حدوث الأشياء، حتى تُحلّل، على غرارها، الظواهر التي صاغت الحاضر.

ولا تخرج المناهج عموما عن أُطر هذه المناهج الكبرى ويمكن أن تُصنّف، حسب الأسلوب الإجرائي، كالتالي :

1) المنهج التجريبي.
2) منهج المسح.
3) منهج دراسة الحالة.
4) المنهج التاريخي[1].

ويلاحظ أحمد بدر أن المهتمين بمناهج البحث، لا يتفقون على تصنيفات محدّدة لها. وقد يرجع ذلك، في نظره، إلى تبني بعضهم لمناهج رئيسية، واعتبار الأخرى جزئية متفرّعة عنها، كما أن بعضهم الآخر قد يعتبر أن الكثير من تلك المناهج ليست سوى مجرّد أدوات أو أنواع للبحث وليست مناهج. وقد أورد نفس المؤلف عدة نماذج لباحثين غربيين ونماذج أخرى لباحثين عرب، ومن بين النماذج الأولى :

أ)- التصنيف المنسو ب إلى هويتني (whitney)[2] ويشمل :

1) المنهج الوصفي.
2) المنهج التاريخي.
3) المنهج التجريبي.

- [1] زرواتي رشيد: المرجع السابق، ص 119- 120.
- [2] في كتابه: the élements of research, 3 rd ed. New-York, prentice hall, 1950

4) البحث الفلسفي : وهو متكامل مع البحث العلمي لأن الحقائق العلمية يمكن أن تكون أساس النظريات الفلسفية، كما تخضع هذه بدورها للبحث العلمي.

5) البحث التّنبؤي : ويهدف إلى التنبؤ بالظواهر المستقبلية، سواء استخدم التاريخ في ذلك أم التجربة أم غيرها.

6) البحث الاجتماعي : ويختص بدراسة المجتمع ونظمه والعلاقات الدّاخلية فيه وكذلك مختلف الظواهر الاجتماعية.

7) البحث الإبداعي : ويهدف إلى التعرف على العوامل والأسباب المتصلة بعملية الخلق الإنساني في الأدب والفن والعلم.

ب)- التصنيف المنسوب إلى ماركيز (Marquis)[1] ويشمل :

1) المنهج الأنثروبولوجي : ويهدف إلى معرفة الأسباب المؤدية للتغيرات الثقافية لقبيلة معينة أو مجموعة من القبائل أو مجتمع مَا.

2) المنهج الفلسفي : ويهدف إلى صياغة الفروض من أجل الوصول إلى تعميمات نظرية.

3) منهج دراسة الحالة : ويعتمد على الملاحظة التمهيدية والإفادة من النظريات في مجال التطبيق.

4) المنهج التاريخي : وهو أقرب إلى تطبيق النظرية العلمية على أحداث الماضي.

5) منهج المسح : وفيه تفكير قليل في النظرية التي تقوم عليها صياغة الفروض، على الرغم من إمكانية الوصول إلى التعميمات في دراساته.

- [1] في كتابه: « Scientific méthodology in human relations » in Miller, James. Experiments in social process. N.Y. Graw-Hill Co., 1950.

5) المنهج التجريبي : وهو مثال طيّب لاختيار الفرض والتأكد من صحته أو خطئه، وهو محدود في الدراسات الاجتماعية، باستثناء علم النفس.

ج)- التصنيف المنسوب إلى جود وسكيتكس (Good and scates)[1] ويشمل :

1) المنهج التاريخي.

2) المنهج الوصفي، بما يتضمن من دراسات وصفية عامة ودراسات تحليلية مع التصنيف.

3) المسح الوصفي : ويشمل أساليب جمع البيانات ثم الاستبيان والمقابلة فالملاحظة وأساليب التقييم وتحليل المحتوى، ودراسة الجماعات الصغيرة.

4) المنهج التجريبي.

5) منهج دراسة الحالة والدراسات الإكلينيكية.

6) دراسة النمو والتطوّر والوراثة.

أما النماذج الثانية التي تمثل الإنتاج الفكري العربي، فمن بينها :

أ)- التصنيف المنسوب إلى محمد طلعت عيسى[2]، ويشمل :

1) منهج دراسة الحالة.

2) المسح الاجتماعي.

3) المنهج التاريخي.

1 - في كتاب : Méthod of research, éducational, psychological, sociological, New Yourk, Appleton- Century- Crofts, inc, 1954.

2 - في كتابه: البحث الاجتماعي، مبادئه ومناهجه، ط. 3، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة 1963.

4) المنهج الإحصائي.

5) المنهج التجريبي.

6) المنهج المقارن.

ب)- التصنيف المنسوب لعبد الرحمن بدوي[1] ويتضمن :

1) المنهج الاستدلالي.

2) المنهج التجريبي.

3) المنهج الاستردادي (التاريخي).

ج)- التصنيف المنسوب إلى محمود قاسم[2] ويحتوي :

1) منهج البحث في الرياضيات (بما فيه الاستدلال الرياضي وطرق التفكير الرياضي).

2) منهج البحث في العلوم الطبيعية.

3) منهج البحث في علم الاجتماع.

4) منهج البحث في التاريخ.

د)- التصنيف المنسوب إلى عبد الباسط محمد حسن[3] وفيه :

1) المسح.

2) دراسة الحالة.

3) المنهج التاريخي.

1 - في كتابه: مناهج البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة 1963.

2 - في كتابه : المنطق الحديث ومناهج البحث، ط. 3، مكتبة الأنجلو- المصرية، القاهرة.

3 - في كتابه : أصول البحث الاجتماعي، ط. الثالثة، القاهرة مكتبة الأنجلو- مصرية 1971.

4) المنهج التجريبي.

واللاّفت للانتباه أن صاحب هذه التصنيفات، أحمد بدر، يميل إلى الأخذ بالتصنيف الأخير، مع إدخال تعديل على تسمية المنهج التاريخي فيه بحيث يصبح : «البحث الوثائقي أو التاريخي» بحجة أن البحث الوثائقي يصلح لمجالات كثيرة، وليس للتاريخ وحده، كما أضاف إلى قائمته المنهج الإحصائي بحجة إمكانية اختبار الفروض الإحصائية بهدف "تعميم" النتائج[1].

واللاّفت أيضا أن هناك من يصنف تلك المناهج إلى قديمة وحديثة، فالقديمة تعود إلى بداية ظهورها حيث كان مرسوما بطريقة تأملية، «كاتجاه يحكم عملية التفكير المنظم» في إطار مصطلح المنهجية (Méthodologie) الذي استعمله Kant، بمعنى العلم الذي يبحث عن الطرق المستخدمة في العلوم للوصول إلى الحقيقة، وتنشق عنها المناهج الآية :

1- المنهج الإستردادي.
2- منهج الاستدلال.
3- منهج الاستدلال الاستقرائي.
4- منهج الاستدلال الرياضي.
5- منهج الاستدلال الاستقرائي القياسي.

أمّا المناهج الحديثة، الحالية، فقد أخذت مفهوم النهج الذي يسير على هديه الباحث في التّعامل مع المعلومات والبيانات : ملاحظة وتجريباً وتحليلاً وتفسيراً، وصولا إلى النتائج التي تكشف عن حقيقة موضوع البحث، وأصبحت كلمة المنهج تعني مجموعة من القواعد والإجراءات التي يجري بموجبها البحث، واتفق علماء المنهجية على تسمياتها «مناهج البحث العلمي»، وهي تختلف فيما بينها، في قواعدها، حسب المجال وحسب طبيعة البحث، وإجراءات

1 - نفس المرجع، ص 187- 188.

القيام به، والمجال العلمي الذي ينتمي إليه والهدف المراد تحقيقه، وعلى هذا الأساس وقع تصنيفها إلى :

المنهج الوصفي.
والمنهج التاريخي.
المنهج التجريبي.
ودراسة الحالة... إلخ[1].

1 - راجع. كشرود : المرجع السابق، ص 219- 220.

جدول تصنيفات مناهج البحث الواردة في هذه الدراسة

يمكن تلخيص تصنيفات المناهج السابقة في الجدول التالي :

التصنيف الأول	التصنيف الثاني	التصنيف الثالث	التصنيف الرابع	التصنيف الخامس
1) المنهج التجريبي 2) منهج المسح 3) دراسة الحالة 4) المنهج التاريخي	1) المنهج الوصفي 2) المنهج التاريخي 3) المنهج التجريبي 4) البحث الفلسفي 5) البحث الاجتماعي 6) البحث التنبؤي 7) البحث الإبداعي	1) المنهج الأنتروبولوجي 2) المنهج الفلسفي 3) منهج دراسة الحالة 4) المنهج التاريخي 5) المسح 6) المنهج التجريبي	1) المنهج التاريخي 2) المنهج الوصفي 3) المسح الوصفي 4) المنهج التجريبي 5) منهج دراسة الحالة 6) دراسة النمو والتّطوّر والوراثة	1) منهج دراسة الحالة 2) المسح الاجتماعي 3) المنهج التاريخي 4) المنهج الإحصائي 5) المنهج التجريبي 6) المنهج المقارن

التصنيف السادس	التصنيف السابع	التصنيف الثامن	التصنيف التاسع	التصنيف العاشر
1) المنهج الاستدلالي 2) المنهج التجريبي 3) المنهج الاستردادي (تاريخي)	1) منهج البحث في الرياضيات 2) منهج البحث في العلوم الطبيعية 3) م. البحث في علم الاجتماع 4) منهج البحث التاريخي	1) المسح 2) دراسة الحالة 3) المنهج التاريخي 4) المنهج التجريبي	1) البحث الوثائقي أو التاريخي 2) المسح 3) دراسة الحالة 4) المنهج التجريبي 5) المنهج الإحصائي	1) المنهج الوصفي 2) المنهج التاريخي 3) المنهج التجريبي 4) دراسة الحالة

يتبيّن من المقارنة بين مختلف التصنيفات المسجلة في هذا الجدول أن أكثر المناهج استخداما همًا المنهج التاريخي والمنهج التجريبي، فكلاهما موجود في التصنيفات العشرة الموضحة فيه ويليهما، على التوالي، منهج دراسة الحالة الذي سجل سبع (07) مرّات من عشر (10) تصنيفات، ثم منهج المسح الذي سُجّل خمس (05) مرات من عشر تصنيفات. فالمنهج الوصفي الذي سُجل ثلاث (03) مرّات من عشر تصنيفات. وعليه سيتم الاكتفاء بشرح هذه المناهج الخمسة، دون غيرها، من التي ذكرت مرّة او مرتين او التي لم تُذكر بالمرة في التصنيفات الواردة هنا وستكون البداية بالمنهج الوصفي ويليه منهج المسح فمنهج دراسة الحالة ثم المنهج التجريبي وأخيرا المنهج التاريخي.

المنهج الوصفي

- تعريفه

يعتني المنهج الوصفي بوصف ظاهرة أو موضوع محدّد، وصفا تفصيليا ودقيقا، على صورة نوعية أو كمية رقمية، وقد يقتصر على وضع قائم في فترة زمنية محدّدة أو يشمل تطورا حدث في فترات زمنية عديدة، وهو يرتبط بدراسة واقع الظاهرة أو موقف مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع، بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها، أي أنه يهتم بما هو كائن ويُفسره ويُحلّله من أجل الوصول إلى إستنتاجات مفيدة وقابلة للتعميم، لتصحيح ذلك الواقع أو تحديثه أو استكماله أو تطويره، وهو يمثل فهما للحاضر بهدف توجيه المستقبل[1].

- مجالات المنهج الوصفي

هناك مَن يُدخل في إطاره مناهج أخرى، منها : المسح ودراسة الحالة وتحليل الوظائف والنشاطات والوصف المستمر إلى مدى فترات طويلة (وهذه دراسة تتبعية لمراحل معينة في النمو أو التطوّر)، والبحث المكتبي أو الوثائقي (الذي يهدف إلى تقييم الحقائق المتعلقة بموضوع معين ومقارنتها وتفسيرها والوصول إلى تعميم بشأنها)[2]، ودراسة العلاقات المتبادلة، ودراسة ارتباط متغيّر بمتغير آخر (كدراسة متغير مستوى التعليم بقراءة صحف ومجلات معينة) واستخدامها واسع في مجالات العلوم الاجتماعية[3] لأنه من الصعب في بعض الحالات استخدام المنهج التجريبي فيها، فهو المنهج الوحيد الذي يمكن استخدامه في دراسة بعض المشاكل المتعلقة

1 - قارن. كشرود: المرجع السابق، ص 227 فما بعدها ؛ عبيدات وآخرون: المرجع السابق، ص 46.

2 - أنظر. بدر احمد: المرجع السابق، ص 182، نقلا عن Whitney. F.L.: The élements of research. 3 rd. éd. New york, prentice hall, 1950

3 - كشرود: المرجع السابق، ص 233.

بسلوك الأطفال المدمنين على المخدّرات، مثلا، أو سلوك الأطفال الذين حرموا، لظروف معينة، من العيش بسلام في أسر عادية، ففي مثل هذه الأحوال، لا خيار للباحث سوى انتقاء عينات من هؤلاء الأطفال بغية دراسة حالاتهم، باستخدام المنهج الوصفي، ويستخدم المنهج الوصفي في تعداد السكان وجمع المعلومات عن أعداد الطلاب الغائبين عن مدارسهم والعمال الغائبين عن أعمالهم إلخ...[1]

يحتاج الباحث المستخدم للمنهج الوصفي إلى الاستعانة بالأدوات المختلفة للحصول على البيانات والمعلومات، ومنها المقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة، الآلية منها والبشرية، واستمارات الإستبانة وتحليل الوثائق والسجلات، سواء بصورة منفردة أو بصورة مجمعة وغير ذلك[2].

خطواته

لا يختلف المنهج الوصفي عن البحث العلمي، في قواعده العامة وتتلخص خطواته في مرحلتين أساسيتين هما :

1) مرحلة الاستطلاع، وتهدف إلى تكوين أطر نظرية يمكن اختبارها، بعد تحديد واضح لمشكلة الدراسة، موضوع الاهتمام، ثم صياغة الفرضيات أو تسجيل الافتراضات التي تأسست عليها فروضهم وإجراءاتهم البحثية.

2) مرحلة التشخيص أو الوصف الموضوعي للظاهرة أو الموضوع، وتشمل : اختيار المبحوثين والمصادر الملائمة لجمع البيانات.

- تقنين أساليب جمع البيانات.
- القيام بملاحظات منهجية مختارة بطريقة منظمة.
- وصف النتائج المتوصل إليها وتحليلها وتفسيرها بعبارات محدّدة واضحة[3].

1 - نفس المرجع، ص 226.

2 - أنظر كشرود: المرجع السابق، ص 231 ؛ عبيدات (محمد) وآخرون: المرجع السابق، ص 47.

3 - قارن. كشرود: المرجع السابق، ص 230 ؛ عبيدات (محمد) وآخرون، ص 47.

منهج المسح

- **تعريفهُ**

أُخذ مصطلح المسح من مصطلح المساحة، ويعني تحديد مساحة من الأرض والكشف عن خصائصها الجيولوجية...إلخ ومنهج المسح هو أحد المناهج الأساسية في البحوث الوصفية، ويهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وقت إجراء الدراسة في زمان معين، لا يهتم بصفات الأفراد كأفراد ولكن يهتم بالإحصائيات العامة التي تنتج عندما تستخلص البيانات(1).

أهدافه

من أهم أهدافه : دراسة وفحص الظواهر المعاشة في الحاضر، مما قد يساعد الباحث في فهمها وإصدار أحكام خاصة بها وتعميمها، وغالبا ما يؤدي ذلك إلى فروض هامة أو نتائج تحل المشاكل الخطيرة الجارية، ويفيد في تقديم المعلومات للدراسات المقارنة، وفي تحديد الاتجاهات. ويمكن تكرار المسح الذي أُجري في الماضي بهدف تعلّم شيء جديد عن التغيّرات التي حدثت في الفترة التي تفصلهما، وإذا ما أمكن التعرف على سرعة هذه التغيّرات واتجاهها المحدد، أمكن التنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدث في المستقبل(2).

أنماط المسوح التي ترتكز على المنهج الوصفي

يختلف علماء المنهجية في تصنيفهم للمسوح، فمنهم من يصنّفها إلى عامة وخاصة، وتغطي العامة منها مجالات وجوانب واسعة لمجتمعات

[1] - بدر (أحمد): المرجع السابق، ص 227 ؛ كشرود (الطيب): المرجع السابق، ص 237 فما بعدها.
[2] - نفس المرجع، ص 224- 225 ؛ كشرود: نفس المرجع، ص 238.

معددة (كالحياة الاجتماعية لقرية) ؛ وتشمل الخاصة أو المتخصصة تلك التي تتعامل مع مجالات خاصة من الحياة الاجتماعية (التعليم أو الصحة) ؛ وتفيد بيانات المسوح العامة الخطط التي تُعنى بالتنمية العامة، في حين أن المسوح الخاصة مناسبة أكثر لمتطلبات العصر.

ومِن العلماء مَن يصنفها على أساس المسُوح الشاملة والمسوح بالعيّنة : وتستهدف الأولى دراسة كل مفردات المجتمع، دون استثناء، وتسمّى الحصر الشامل، وتخص المجتمع المعني أو المستهدف بالبحث ؛ أمّا المسح بالعينة فيتم فيه تحديد حجم مجتمع معين، بناء على اعتبارات منهجية معينة تمكّن الباحث من اختيار أنواع العينات، تقرّبا لاختيار تنخفض فيه نسبة الأخطاء والتحيز، قدر الإمكان. ويمكن تعميم نتائج المسح الشامل على بقية أفراد المجتمع الذي أخذت منه العينة ؛ أمّا العينة، فكلما زاد حجمها كلما كانت صفاتها قريبة من صفات المجتمع.

وهناك من يصنّف البحوث على أساس الوصف والتفسير : فإذا كان الهدف من المسح هو التركيز على وصف سلوك مفردات البحث، فقط، أو حتى قياسه بناء على متغيّرات الدراسة، فهو مسح وصفّي أي أنه يصف البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة محل الدراسة، دون تحليلها أو تفسيرها. وإذا تعدّت الدراسة إلى تصنيف البيانات الموجودة وتحليلها وتفسيرها تكون المسوح متعمقة(1).

ومن أنواع المسح ما يقوم على المجال الزمني للدراسة، ومنه : المسح القبْلي، ويهدف إلى التعرف على وجهات نظر الجمهور قبل وضع وتنفيذ البرامج الإعلامية أو التخطيط لها ؛ والمسح الدوري، وهو الذي يتم على

[1] - أنظر كشرود: نفس المرجع، ص 241 فما بعدها.

فترات منتظمة أثناء تنفيذ البرنامج الإعلامي أو في نهايته للتعرف على مدى نجاحه ؛ والمسح البَعْدي، ويتم بعد انتهاء المشروعات والحملات والبرامج الإعلامية للوقوف على نتائجها[1].

وهناك من يصنف البحوث المسحية على أساس الهدف من الدراسة : فمنها البحث الاجتماعي الذي قد يدرس الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفئة من المجتمع في بلد ما (الزنوج في أمريكا) أو السلوك الجنسي للذكور أو عادات المشاهدين الأطفال للتلفزيون إلخ..، ومنها كذلك المسح التعليمي وله مجالات متعددة كمقارنة التحصيل التعليمي في مدارس أو نظم أو بلدان مختلفة ؛ ومسح الرأي العام الهادف إلى التعرف على آراء الناس في الموضوعات السياسية والاجتماعية المفتوحة للمناقشة ؛ ومسح السوق ويهتم بقياس ردّ فعل الناس بالنسبة للمنتوجات الاستهلاكية أو على تقييم تأثير الإشهار على العادات الشرائية[2].

خطوات منهج المسح

وتتمثل في :

1- رسم خطة البحث : بدءاً بتصميم البحث الذي يَشمل تحديد الهدف وجوانبه الرئيسية والفرعية ومجالات المسح البشرية والمكانية والزمانية، والوسائل والأدوات البحثية التي تُستخدم في جمع البيانات وتحديد التكلفة المادية والبشرية، وإعداد خطة ميدانية، بما فيها تهيئة الأفراد الذين سيجمعون البيانات وإعداد المجتمع المستهدف للتعاون مع الباحثين.

1 - نفس المرجع، ص 239.
2 - بدر (أحمد): المرجع السابق، ص 228 فما بعدها.

2- الخطوة الميدانية الممثلة في جمع البيانات والمعلومات : ينزل الباحثون إلى الميدان لغرض الجمع ومع ضرورة أن يكون هناك اتصال مباشر بينهم وبين الهيأة المشرفة عليهم لغرض التعرّف الفوري على سير العمل وتلافي كل الأخطاء التي قد تحدث أثناء تلك العملية.

3- تحليل البيانات : ويتم بعد مراجعة ما جُمع والتأكد من أنه صحيح ومكتوب بصورة منظمة فيبوّب ويُصنف بتقسيمه إلى مجموعات متجانسة تمهيدا للتعامل معه إحصائيا.

4- عرض النتائج وكتابة التقرير، والمقصود : النتائج التي انتهت إليها المسوح، مع إيضاح ما إذا كانت الفروق التي انتهت إليها، والخاصة بمعدّلات الارتباط أو المتوسطات الحسابية أو النسب المئوية، ذات دلالة إحصائية أم لا. بعد ذلك يفسّر الباحث النتائج موضحا المدى الذي يمكن الذهاب إليه في تعميمها ثم يبيّن مدى تطابقها مع ما كان مستهدفا في خطة المسح. مع إظهار وجهة نظره، فيما يخصّ الانحرافات التي قد تظهرها النتائج المعروضة، مع توضيح إمكانية استثمار تلك النتائج وتوصياته في شأنها[1].

1 - كشرود : المرجع السابق، ص 240- 241 ؛ قارن. بدر : نفس المرجع، ص 233- 234.

منهج دراسة الحالة

تعريف دراسة الحالة :

يهتم منهج دراسة الحالة بجميع الجوانب المتعلقة بشيء أو موقف أو وحدة، فرداً كان أو مؤسسة أو نظاما إجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً ما، بحيث يتم التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها دراسة وصفية ترتكز على الحصول على بيانات ومعلومات وحقائق تفصيلية، بفحص واختبار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، لغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها أو العلاقات السببية بين أجزائها بطريقة علمية وموضوعية للحصول على نتائج محدّدة يمكن تعميمها واقتراح أساليب معالجتها على حالات أخرى مشابهة لها[1].

أهمية منهج دراسة الحالة

يتكامل هذا المنهج مع مناهج وأساليب وأدوات البحث الأخرى، فهو يتكامل مع المسح في معظم الأبحاث الاجتماعية والنفسية والسياسية، كما أن المتابعة الناجحة لتاريخ حياة أحد الأفراد أو عمليات تطوير إحدى الهيئات أو المجتمعات، تتطلب مصادر وقواعد البحث الوثائقي أو التاريخي، وقد يستخدم منهج دراسة الحالة وسائل جمع البيانات، كالاستبيان، كما أن الملاحظة المباشرة ضرورية له في معظم الأحيان، وقد لا يكفي الإحصاء، بصفة خاصة، لشرح وتفسير العوامل المؤثرة في الموقف الكلي، وعندئذ، تأتي أهمية دراسة الحالة لتعويض هذا النقص[2].

[1] - أنظر. بدر (أحمد) : المرجع السابق، ص 237 ؛ كشرود (عمار الطيب) : المرجع السابق، ص 280- 281 ؛ عبيدات وآخرون : المرجع السابق، ص 44.

[2] - أنظر. بدر: نفس المرجع، ص 239 فما بعدها.

وتفيد دراسة الحالة في دراسة السلوك، بغرض تحديد وتقويم درجة انحرافاته، والحالات التي فشل أو نجح فيها الأفراد للحياد عن الأول والتمسك بالثاني، ويساعد المجتمع على الاهتمام بأفراده وجماعاته بتطبيق الإصلاحات اللاّزمة المقترحة، ويمكّن المبحوث من التخلص من مخاوفه، خلال تقبله لحالته واستيعابه لعوامل الضعف التي ألمت به، بمعرفته إمكانية علاجها، ويساعده على التنفيس الوجداني الذي يجد الإخصائيين القادرين على تقبله واحترامه والتخفيف عنه[1].

مصادر دراسة الحالة ·

أول مصادر دراسة الحالة، هي الشهادة الشخصية للفرد، أو لأكثر من فرد، مثل الأسرة والرفاق أو الطبيب أو المدرّس أو المريض في المستشفى أو غير ذلك، وقد يكون جميع هؤلاء مصادر لمعلومات وبيانات الدراسة، خاصة إذا كانت الحالة سرقة، وأن السارق يقرأ ويعمل في آن واحد، وأن له قضية، وأن الباحث في حاجة إلى معرفة الانحرافات والإعاقات التي تعرض لها السارق، مما يستوجب المقابلات مع هؤلاء جميعا. وتعتبر المقابلة الشخصية أكثر الأساليب الشائعة في "دراسة الحالة" وهذا يعني الوصول إلى المعلومات بطريقة مباشرة والمذكرات والملاحظات يجب أن تدوّن خلال المقابلة، وإذا تعذّر ذلك فبعدها مباشرة، ومن الأفضل أن تكون بكلمات المتحدّث نفسه، مع ملاحظة الاستبيان أو التخطيط المعد مسبقا في "دراسة الحالة" قد يحول بين المتحدثين وحرية الحديث، لأن الإجابة المفيدة يمكن أن تكون طويلة. وتحتاج المعلومات التي يتم الحصول

[1] - قارن. كشرود: المرجع السابق، ص 282 ؛ عبيدات وآخرون: المرجع السابق، ص 44- 45.

عليها في المقابلة إلى التحقق منها بكل الوسائل، ومنها الخطابات والمفكرات والحسابات والسجلات الطبية والمدرسية وسجلات الخدمات الاجتماعية والصحف. وقد تكون هذه الوثائق من جهات رسمية، وبالتالي يستوجب اعتمادها أي المصادقة عليها حتى لا يحدث تزوير، وقد تكون شخصية وتقبل كما هي على أن تعرّض للنقد الداخلي والخارجي من أجل سلامة محتوياتها[1].

خطوات منهج دراسة الحالة

1- تحديد الظاهرة أو المشكلة أو نوع السلوك بدقة ووضوح.

2- تحديد المفاهيم والفروض العلمية والتأكد من توفّر البيانات المتعلقة بها : يقدم الباحث فيه تعريفا أدبيا لكل مفهوم يجري بحثه، ويليه التعريف الإجرائي لهذه المفاهيم ثم يضع الفرضيات العلمية التي تكون الأساس في توجيه دراسته، وهي مقترحات أو تخمينات معقولة للحل أو الحلول الممكنة للصعوبة التي أَحسَّ بها والتي يقوم البحث من أجلها.

3- إختيار العينة الممثلة للحالة التي يَقوم بدراستها : وذلك بجعل كل الصفات والخصائص الممثلة للمجتمع الأصلي متوفرة في تلك الحالة، بتطبيق إحدى الطرق العشوائية الملائمة لطبيعة المجتمع الأصلي ولنوع الاختبارات المستخدمة في القياس وللغرض من البحث وغير ذلك، والمعروف أن حجم العينة يكون صغيراً جداً، حسب طبيعة الحالة المراد دراستها.

[1] - قارن. بدر أحمد : المرجع السابق، ص 242 فما بعدها من عدة صفحات ؛ كشرود : المرجع السابق، ص 287.

4- تحديد وسائل جمع البيانات : تختلف تلك الوسائل باختلاف الظواهر أو الحالات التي يراد دراستها، فقد تكون المقابلة في بعض الحالات، وقد تكون الملاحظة في حالات أخرى، إذ يتوقف اختيار الوسيلة أو الوسائل، أحيانا، على عوامل عديدة ومتداخلة، ومنها هدف البحث ونوعية وطبيعة المشكلة، وموضوع البحث وطبيعة البيانات نفسها. وإذا كانت البيانات والمعلومات تتصل بالظواهر والأحداث والحالات الماضية، فإن الوثائق والسجلات هي التي تفيد الباحث، أمّا إذا كانت هناك ضرورة ملحة بمعرفة آراء الناس، عموما، فإن أنسب وسيلة هي المقابلة الشخصية.

5- تدريب جامعي البيانات على مختلف الوسائل.

6- تجميع البيانات وتسجيلها وتحليلها : ويكون الحرص على تدوين البيانات والمعلومات بصورة دقيقة ومنظمة لتمكّن الباحث من استخلاص الحقائق الخاصة بالحالة قيد الدراسة، ثم يتم تقسيمها وتصنيفها إلى فئات، على أساس أوجه الشبه البارزة بينها حتى يمكن تحليلها بدقة. وتأتي بعد ذلك مقارنة خصائص كل حالة، بالحالات الأخرى ووضعها مع المجموعة التي تشابهها في الخصائص.

7- استخلاص النتائج ووضع التعميمات.

8- المتابعة والاستمرار.

وتعتبر هذه الخطوة بمثابة اختبار لصدق التشخيص، وصحة البيانات المجموعة[1].

[1] - قارن. بدر (أحمد): نفس المرجع، ص 241 ؛ كشروود: نفس المرجع، ص 295 فما بعدها.

المنهج التجريبي

تعريف المنهج التجريبي

يتضمن المنهج التجريبي كافة الإجراءات والتدابير المحْكَمة التي يتدخّل فيها الباحث، عن قصد مسبق، في كافة الظروف المحيطة بظاهرة محدّدة. ويهدف إلى إقامة العلاقة التي تربط السبب بالنتيجة بين الظواهر أو المتغيرات، أي على قياس تأثير أحد المتغيّرات المستقلة أو أكثر على متغيّر تابع محدد، من خلال التحكم أو السيطرة على كافة العوامل المحيطة بالظاهرة، موضوع التجربة[1].

ويتم، خلال هذه التجربة، معالجة متغيّر أو أكثر بتغيير محتواه، عدّة مرّات، ويسمى "المتغيّر المستقل"، وتسمح هذه العملية بدراسة آثار هذا المتغير المستقل في المتغيّر الذي يتلقى تأثيره والذي يسمى "المتغيّر التابع" : إذ بالإمكان، مثلا، تغيير مستوى الضجيج (متغيّر مستقل) في مرأب من أجل دراسة تأثيراته على نجاعة العمل (متغيّر تابع) لدى الأشخاص الخاضعين لهذا الصخب.

وقد تتدخل عوامل أخرى، أو متغيرات خارجية، في التجربة الجارية وتضر بنتائجها، والمطلوب هو عزل تلك المتغيرات والحفاظ على ثباتها. ومن أجل تحكّم أفضل، في كل عناصر دراسة آثار الضجيج، يتوجب على المعنيين، مثلا، ضبط كثافة الإنارة ومنع حركة الذهاب والإياب، وكلّ ما من شأنه أن يشوه النتائج ويزيّفها.

1 - أنجرس : المرجع السابق، ص 102 ؛ عبيدات محمد وآخرون : المرجع السابق، ص 40.

ويسعى المنهج التجريبي، للتقليل من آثار العوامل الخارجية، إلى توزيع العناصر إلى مجموعتين متساويتين، على أساس مقاييس مختارة، كالسّن ودرجة التعليم والمهنة، والقيام بإدخال تغييرات، بعد ذلك، على المتغير المستقل لدى مجموعة واحدة، وهي التي تُسمى، عادة "المجموعة التجريبية"ثم القيام، بعد ذلك، بإجراء مقارنة بين نتائج هذه المجموعة ونتائج المجموعة الأخرى المسماة "مجموعة الشاهد" أو "مجموعة المراقبة" والتي لا يتم إدخال أي تغيير عليها[1].

ملاءمة المنهج التجريبي للدراسات الاجتماعية

يلاحظ أن المنهج التجريبي يعتبر نموذجيا بالنسبة لعلوم الطبيعة لكن استعماله في العلوم الإنسانية محدود، لأن ظواهرها لا تحتمل القياس دائما، ولأن الكائن البشري، موضوع الدراسة، لا يمكن إجراء التجارب عليه إراديا، إذ أن الأخلاقيات واحترام حقوق الأشخاص تتطلب رضى الشخص بالمشاركة في التجربة، ثم إن تعقّد بعض الظواهر الإنسانية لا يمكن إرجاعه إلى العلاقة البسيطة الرابطة بين السبب وبين أثره، والأمر كذلك بالنسبة لمعظم أحداث الماضي وبالنسبة للظواهر التي تهتم بالمجتمع كله.

لقد كان سائدا، ولمدة طويلة، أن هذا المنهج غير صالح، تماما، للاهتمام بالإنسان وبفضل العلوم المرتبطة به في الطب، بدأ يمتدّ تدريجيا إلى دراسة الأحياء، ثم صار الإنسان مجالا للدراسات الفيزيولوجية وعلم النفس، وأصبح يؤذن بإجراء تجارب عليه ولكن بتوفر شروط معينة[2].

1 - أنجرس: نفس المرجع، ص 102- 103.
2 - نفس المرجع، ص 104.

ويعد هذا المنهج أكثر المناهج العلمية دقّة، لتحليل الظواهر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية[1]، لكنه إذا كان يصلح لدراسة أثر درجة الضجيج على أداءات العمل، انطلاقا من إمكانية تكميم هذه المتغيّرات وقياسها، مثلا، فهو لن يكون ملائما لدراسة أسباب قيام ثورة ما[2].

خطواته :

1) التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها : يجب التعرف على مشكلة البحث وتصنيفها ثم تحليلها بدقة، وتحديد معالمها المتعدّدة، وبعد ذلك يتم وصفها وتعريفها وأخيرا صياغتها بكيفية تتيح قابليتها للمعالجة بالطرق التجريبية.

2) صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط ما يترتّب عليها : تكون صياغة الفرضيات بطريقة تتضمن متغيّرات وعلاقات فائقة، بين المتغيرات المستقلّة والمتغيرات التابعة، ويكون ذلك بالنظر إلى الفرض المستخلص على أنه قابل للتجريب، أي قابل للتحقق بالتجربة. وقد يولد الفرض عن طريق تنظيم بيانات الملاحظة والموازنة، بين الظواهر التي أدّت إليها الملاحظة والتجربة الاستطلاعية، لتقرير مَا هُوَ جوهري منها، وما هو غير جوهري، أي ما يؤثر فيها تأثيرا مباشرا وما يؤثر تأثيرا غير مباشر، لانتظام حدوثه وتكرار وقوعه، وما هو عرضي فقط، أي ليس له من الثبات والانتظام ما يجعله جديرا بالتأثير في الظاهرة المدروسة، بصورة مضطردة.

3) تحديد المتغيرات المستقلة : وبعد تحديدها يضع لها تعريفات إجرائية دقيقة ليصبح من الممكن اختبارها وقياسها.

1 - عبيدات وآخرون: المرجع السابق، ص 40.
2 - أنظر. أنجرس : ص 104.

4) وضع تصميم تجريبي يتضمن جميع النتائج وعلاقاتها والشروط الخاصة بها : وذلك قبل الشروع في التجربة الأساسية، لغرض تحديد أماكن الضعف في عمليات وإجراءات التجربة، ثم محاولة سدّ الثغرات المحتملة في أي عنصر من عناصرها. وقد يتطلب الأمر أن يقوم الباحث باختيار عينة من المفحوصين وتصنيفهم وأن يتعرف على العوامل أو المتغيّرات غير التجريبية، وضبطها، وأن يختار أو يصمّم الوسائل اللاّزمة لقياس نتائج التجرية والتأكد من صحتها، وأن يقوم باختبارات إستطلاعية لغرض استكمال نواحي القصور التي قد توجد في الوسائل أو في التصميم التجريبي، وأن يحدد مكان ووقت ومدّة التجربة.

5) الشروع في إجراء التجربة : والهدف من ذلك هو إقامة الدليل على علاقة السبب أو الأثر، عن طريق مقابلة الوقائع التي أدّت إليها التجربة لغرض استخلاص العوامل أو المسببات التي تحكم الظاهرة، محل الدراسة، وعلى الباحث التأكد من إتباع الخطوات التي تم تجريبها بدقة، في مرحلة الاختبار السابقة والالتزام بها، والتسجيل الصحيح للملاحظة أثناء التجربة، وثبات استخدام أدوات قياس الاختبارات القبلية والبعدية والمعادلات الإحصائية المتصلة بها.

6) تنظيم البيانات وتحديدها واختصارها : بصورة تؤدي إلى تقدير جيّد وغير متحيّز. يساعد تحليل البيانات وتصنيفها وترتيبها في إظهار العلاقات والارتباطات بين حقائق المجموعة، بصورة علمية، حتى يتسنى للباحث، بعد ذلك وضع تفسير لها، ويحوّل حقائق التجربة إلى أفكار في مستويات تجريدية معينة يتم على أساسها بناء نظرية، بعد ذلك.

7) تطبيق اختبار مناسب للدلالة الإحصائية لتحديد مدى الثقة في نتائج الدراسة التجريبية[1].

1 - قارن. كشرود: المرجع السابق، ص 270 فما بعدها ؛ عبيدات محمد وآخرون: المرجع السابق، ص 40- 41.

المنهج التاريخي أو الوثائقي أو الإسترجاعي أو الإستردادي

علاقة علم التاريخ بالمنهج التاريخي :

هناك علاقة وثيقة بين التاريخ كعلم، أو التاريخ كمجال من مجالات البحث العلمي وبين المنهج التاريخي، على اعتبار أنه لا يوجد علم التاريخ بدون وجود المنهج العلمي الذي يُتَّبَع ويُطبق في جمع بياناته وحقائقه وفحصها ونقدها وتحليلها وتفسيرها، وهذا المنهج العلمي، بالنسبة لعلم التاريخ والبحث التاريخي، هو المنهج التاريخي، ومن هنا تأتي ضرورة التعرّف على مفهومي علم التاريخ والمنهج التاريخي[1] :

أ) مفهوم التاريخ

يبدو أن كلمة التاريخ مشتقة من اللّفظ السامي الذي يعني القمر أو الشهر، وتُلفظ تأريخا (بإثبات الهمزة)، وتفيد مطلق التعريف بالوقت. وتلفظ تاريخا (بتسهيل الهمزة) وهي تقابل عادة كلمتي Histoire الفرنسية و History الإنجليزية : المأخوذتين من لفظ Historia اليوناني الذي يفيد الرؤية أو النظر أو المعنى، وقد يعني البحث لأن الذي رأى أو قام شاهداً يسمى Histor[2].

تعريف التاريخ

توجد تعريفات كثيرة، متكاملة ومتقاربة، للتاريخ يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - انظر. كشرود الطيب: المرجع السابق، ص 311.
2 - انظر. سعيدوني ناصر الدين: أساسيات منهجية التاريخ، دار القصبة للنشر، الجزائر 2000، ص 7.

التاريخ هو معرفة ماضي البشرية، وهو علمها بالدرجة الأولى بحيث يحيط إحاطة شاملة بحياة الإنسان، في كل أبعادها، بما في ذلك الحاضر والمستقبل، وهو علم عددي (كمي) بقدر ما هو علم كيفي، يرصد الفعل ورد الفعل الصادر عن إنسان، غير متغيّر أصلا، وعن بيئة غير متغيّرة أيضا، وهو الصورة الفكرية والحضارية التي تهدف إلى إعادة تمثيل البشرية، كما هي، وتتبع مراحل تطوّرها وتفاعلها كأحسن دليل على تجارب الأفراد والجماعات الماضية وتطلعاتها نحو المستقبل، وهو دراسة جهود الإنسان في الماضي، بمظاهرها المختلفة وما تركته من تأثيرات تطوّر الحضارة في الماضي وما يترتب عنها في الحاضر وينبئ بنتائجها في المستقبل[1].

والتاريخ هو وصف الحوادث أو الحقائق الماضية وكتابتها بروح البحث الناقد عن الحقيقة الكامنة، وهو واسع كاتساع الحياة نفسها، يضم الميدان الكلي الشامل للماضي البشري، والحقائق والبيانات التاريخية، وهي جزء لا يتجزأ من عملية النمو الاجتماعي والحياة الاجتماعية الشاملة التي كانت تحيط بها[2].

وقد وقع اختلاف، في الرأي، بين العلماء في نهاية القرن التاسع عشر حول نشاطات الباحث التاريخي، وما إذا كانت جهوده علمية أم لا ؟ وما إذا كان هناك شيء اسمه البحث التاريخي ؟ وما إذا كان التاريخ، في حد ذاته، علما ؟

إذ أنكر بعضهم صفة العلم عن التاريخ، وعن البحث التاريخي، بحجة أن من يقومون باسترجاع الأحداث التاريخية لتحليلها، لا يقومون بملاحظة الظواهر التي حدثت فعلا، حتى يتمكنوا من دراستها بموضوعية، لأنهم يعتمدون على السماع، أو

1 - انظر. نفس المرجع، ص 11 فما بعدها.
2 - كشرود : المرجع السابق، ص 311.

النقل عن الآخرين، أو بتجميع بعض الأوراق أو المقالات المنشورة، مما يستوجب الحذر والحيطة لتفادي الوقوع في الخطأ والتأويل غير الدقيق للظواهر التي حدثت في الماضي، وأنّ إلصاق كلمة العلم على أي حدث تاريخي لا يمكن إلاّ إذا استطاع الباحث أن يستنتج منه بعض الحقائق واستخدامها في التنبؤ المستقبلي للكشف عن بعض العلاقات أو القوانين أو القواعد التي يمكن تعميمها أو قبول طروحاتها تحت ظروف بيئية مختلفة[1]؛ وأن الموضوعية في البحث التاريخي أمر مشكوك فيه، وأن الباحث كثيرا ما يلجأ إلى ملء الفراغات التي تتركها المادة التاريخية باستنتاجاته الخاصة، وأن التاريخ لا يعمل في نظام مقفل، مثلما هو الأمر في معمل العلوم الطبيعية، وبالتالي فهو لا يستطيع التحكم في ظروف الملاحظة ولا التحكم في المتغيرات ذات الأهمية والدلالة[2]، أي أن مادة التاريخ غير ثابتة ولا هي قابلة للتحديد، وأن الاختبار والتجربة أمران غير ممكنين في الدراسات التاريخية[3].

لكن البعض الآخر، من العلماء، اعتبروا أن البحث التاريخي له بعض صفات البحث العلمي، بحجّة أن عالم التاريخ يحدّد، كغيره من الباحثين العلميين، مشكلة معينة للبحث، ويضع لها فروضا ويجمع ويحلل البيانات والمعلومات الأولية، ويختبر الفروض، حتى يثبت اتفاقه أو عدم اتفاقه مع الدليل، ثم يضع التعميمات والنتائج، فهو إذاً، علمٌ بهدفه وطرقه، يسعى كغيره من العلوم وراء الحقيقة، وله منهجه الذي لم يفتأ يتطوّر ويتكامل بتراكم المعرفة التاريخية يعتمد، مثل الجيولوجية، على الملاحظة غير المباشرة، ويبحث مثلها عن تجانس الظواهر ليستخلص ما هو مشترك بينها، وأسباب المشاركة في كل ظرف من ظروفها، وأن عالم التاريخ يعتمد على شهادة العديد من الشهود الذين حضروا الحدث، وهو

1 - عبيدات وآخرون: المرجع السابق، ص 36.
2 - بدر أحمد: المرجع السابق، ص 194- 195.
3 - سعيدوني: المرجع السابق، ص 9.

يُخضع دليله بشدة للتحليل النقدي للتعرف على أصالته ونقده؛ وأنه يستخدم، عندما يقرأ نتائجه، قواعد الاحتمالات المشابهة لتلك التي يستخدمها علماء العلوم الطبيعية؛ وأن عدم التحكم في المتغيرات بصفة مباشرة، ليس مقصورا على المنهج التاريخي بل على كل البحوث السلوكية، كعلم الاجتماع والسياسة وعلم النفس الاجتماعي والاقتصاد وغير ذلك[1].

ب) مفهوم المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي تعريفات متكاملة ومتقاربة، مثل علم التاريخ تماما، ويمكن تلخيصها فيما يلي: إنه الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وعرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، قصد فهم أحداث الماضي والمساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وتوجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، وبالتالي فهو أداة أو وسيلة علم التاريخ في تحقيق ذاته، وهو عبارة عن منهج وثائقي "غير مباشر" يعتمد على المصادر الأخرى، أي أن هذا "المنهج الإسترجاعي" يُستخدَم للحصول على أنواع من البيانات والمعلومات ذات الطابع المعرفي بهدف إعادة البناء التصوّري للماضي، حسب خطة مضبوطة يقوم فيها الباحثون بتحليل واستخلاص مضامين مادة الأحداث التاريخية الغنية التي تثري أفكارهم وخبراتهم وتساعد في تطوير المناهج العلمية التي يستخدمها الباحثون الآخرون وتعميقها[2].

1 - قارن. بدر أحمد: المرجع السابق، ص 194- 195؛ سعيدوني: نفس المرجع، ص. 10- 11
2 - كشرود عمار الطيب: نفس المرجع، ص 311- 312؛ سعيدوني (ناصر الدين): المرجع السابق، ص 29؛ عبيدات (محمد) وآخرون: المرجع السابق، ص 36؛ بدر (أحمد): المرجع السابق، ص 195.

خطوات المنهج التاريخي

أولا) مرحلة إختيار موضوع البحث، أي تحديد مشكلته

وينطلق الاختيار من فكرة مبدئية، غير دقيقة، في مجال معيّن من مجالات البحث التاريخي المختلفة، سياسية أو إقتصادية أو ثقافية أو حضارية، وفي إطار جغرافي محدّد، كالجزائر أو إحدى مناطقها أو بلاد المغرب أو العالم العربي أو إفريقيا إلى غير ذلك، وفي إطار تاريخي معيّن، كفترة من فترات ما قبل التاريخ، أو التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث أو المعاصر.

ومن المفيد أن يكون اختيار موضوع معين، أو ظاهرة معينة على أساس امتدادهما عبر التاريخ، لها خاصية الاستمرار والدوام النسبي، بحيث يمكن للباحث أن يتعقبها ويتتبع مراحل التطوّر التي مرت بها، والآثار أو النتائج التي ترتبت عليها، كنظام الزواج مثلا، والتغيرات التي خضع لها خلال العصور؛ وتطوّر وسائل الإنتاج وصلتها بالعلاقات والأنظمة الاجتماعية المترتبة على ظواهر التحضر والتصنيع في مخلف المجتمعات: ففي أيّة ظاهرة محل الدراسة، يجب على الباحث الرجوع إلى الماضي لتتبع الاتجاهات العامة التي مرّت بها الظاهرة، للكشف عن القوانين والأسس والمبادئ العامة التي تحكمها[1].

إن طريقة البحث الوثائقي، وهي الوحيدة في الدراسات التاريخية، تلعب دورا هاما في المجالات العلمية الأخرى، لأن كلّ مجال علمي له تاريخ يحتاج إلى دراسة علمية متعمقة، فهي تستخدم في مجالات الفن والجيولوجيا واللغات والأدب والموسيقى والفلسفة

[1] - انظر. كشرود (الطيب): المرجع السابق، ص 321.

والعلوم السياسية والكيمياء والاقتصاد والتعليم والجغرافيا والرياضيات والفيزياء وعلم النفس وعلم الاجتماع[1].

وقد تتولد رغبة الإنسان في أختيار موضوع أو مشكلة بَحثِه، من مطالعاته السابقة، ويكون من المفيد له، قبل أن يقرر خوض غمار البحث فيه، أن يعرضه على ذوي الخبرة، في ميدانه، وخاصة الأستاذ المشرف، ليأخذ رأيهم فيه، وليستفيد من إرشاداتهم العلمية والمنهجية. **وهنا ينبغي التوقّف لتقديم ملاحظة خطيرة جدًّا، وهي بمثابة سرطان يتفشى بسرعة كبيرة في جسم البحث العلمي ببلادنا، وهو شدة إقبال الطلبة المعنيين بهذا الأمر، على من يسهلون لهم مهمة الحصول على الشهادة، في وقت قياسي، لغرض استعمالها في الترشّح للتوظيف حتى ولو لم يفيدوهم بأي شيء. إن الخاسر الأكبر في مثل هذه الحالات هو التكوين، هو البحث العلمي، وإن كانت هذه الملاحظة تخص قسم التاريخ بجامعة الجزائر 2، إلا أنها، ولا شك، ظاهرة تعاني منها الجامعة بصفة عامة، وليس هناك من يحاول علاجها ويا للأسف الشديد!**

وإذا كانت للباحث رغبة التخصص في مجال تاريخي معيّن دون أن تكون له عليه فكرة واضحة تمكّنه من اختيار موضوع محدد فيه، فعليه بالشروع في مطالعة ما يمكن أن تقع عليه يده من مصادر ومراجع كتبت في ذلك المجال، ويستمر في المطالعة إلى أن يكتشف، بمهارته الخاصة، خللا فيه، يحتاج إلى معالجة علمية، كأن يكتشف موضوعا جديدا في حاجة إلى دراسة، أو موضوعا كانت دراسته ناقصة في شكلها أو في مضمونها: كأن لم يستخدم أصحابها فيها مصادر أساسية بإمكانها، إنْ استخدمت، أن تؤثر

[1] - أنظر. بدر (أحمد): المرجع السابق، ص 204- 205.

على نتائجها أو أن أصحابها لم يكونوا موضوعيين، في أغلب ما توصلوا إليه من آراء واستنتاجات وعندئذ يتوجّب عليه تركيز قراءاته حول ذلك الخلل أو الإشكالية التي عثر عليها ويستمر في قراءة كل ما كتب حولها في المراجع العامة، من كتب وموسوعات، أي دوائر المعارف، وفي المقالات المنشورة في الدوريات والمجلاّت العلمية، وعادة ما ترشده إليها فهارس المكتبات، ومواقع الإنترنت، وقوائم المصادر والمراجع (البيبليوغرافيات).

ولا ينبغي الخلط هنا بين المطالعة البحتة وبين جمع المادة : ففي هذه المرحلة يقتصر الأمر على القراءة، ولا تُجمع مادة الموضوع، بل يكتفي الباحث بوضع قائمة المصادر والمراجع، أي فتح قائمتين : يسجل في إحداهما المصادر التي يُقدّر أن لها علاقة بموضوعه، كليا أو جزئيا ؛ ويسجل في الأخرى المراجع. وعادة ما توجد هذه وتلك في البيبليوغرافيات (قوائم المصادر والمراجع) الموجودة في أواخر الكتب أو المقالات التي يطالعها أو في هوامشها. وتستمر عملية القراءة حول الموضوع، وجمع مصادره ومراجعه، إلى أن يقتنع الباحث أنه استوعبه، وبإمكانه تحديد مشكلة بحثه. وهنا يكون بإمكانه وضع العنوان المناسب له بالدقة المطلوبة.

وما يجب التنبيه والتحذير إليه، هو اعتماد الباحث على غيره في اختيار موضوع بحثه، وإن كان هذا الغير أستاذا، بهدف جذبه ليعمل تحت إشرافه، وهذه بمثابة هدية مسمومة تحرم متقبلها من التدريب على اختيار مواضيع بحثه في المستقبل، وهو أولى الخطوات المنهجية وأساسها، ومن شأنها أن تؤثر على بقية الخطوات.

وينبغي عند تحديد موضوع أو مشكلة البحث مراعاة عدة أمور، منها :

أ/ أهمية الموضوع والهدف من دراسته : هل هو جديد لم تسبق دراسته، وهل دُرس بطريقة تحتاج إلى تعديل أو تقويم أو تصحيح أو زيادة أو توضيح قضية غامضة.

ب/ مراعاة ما إذا كان للباحث الوقت الكافي لدراسته، إذ المفروض أن يكون حجم الدراسة متناسب مع الوقت المخصص لها، فمدّة سنة جامعية، مثلا، لا يمكن أن تُنجز فيها أكثر من مائة (100) صفحة في دراسة أكاديمية، وإلاّ كان الكمّ على حساب الكيف، كما يحدث كثيرا، ويا للأسف، في أيامنا هذه.

ج/ توفر المصادر والمراجع التي تتضمن المادة أو المعلومات التي تحتاجها الدراسة.

د/النظر فيما إذا كانت إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية، كاللّغات الحية أو الميتة، أو أي تكوين متخصص يحتاجه الموضوع، تسمح له بذلك.

هـ/النظر فيما إذا كانت الإمكانيات المادية، كتكاليف السفر الضروري مثلا، متاحة.

و/ النظر في توفّر المساعدين المطلوبين في إنجاز البحث، إن تطلّب الأمر ذلك.

بعد مراعاة هذه الشروط وصياغة الموضوع صياغة دقيقة، ينتقل الباحث إلى المرحلة الثانية. ألا، وهي :

ثانيا) مرحلة وضع الفروض

يضع الباحث في هذه المرحلة مجموعة من الفروض أو الفرضيات، أو التساؤلات، التي يسعى إلى التحقق منها أو الإجابة عليها، وتشكّل هذه الفرضيات أو التساؤلات ما يطلق عليه، عادة،

تصميم الموضوع أو خطته وهي التي يمكن تسميتها "خطة جمع المادة"، لتميزها عن خطط أخرى لاحقة تتضمنها خطوات المنهج التاريخي، وهي تمثل الأبعاد المختلفة للموضوع الذي يحدّد العنوانُ إطارَه العام، تاريخيا وجغرافيا، على أن تكون هذه الخطة مبدئية، قابلة للتعديل، من زيادة ونقصان، حسبما يتوفر في المصادر من معلومات. وتتشكل خطة البحث من عناصر عديدة، تمثل عناوين فرعية لعنوان الموضوع أو البحث، وعلى أساسها يتم جمع البيانات أو المعلومات التي يحتاجها العمل، من مختلف المصادر والمراجع، أو المصادر الأولية والمصادر الثانوية.

المصادر التاريخية

1- المصادر الأولية أو المصادر

وتتمثل في :

- الآثار المادية، أي البقايا الأثرية والجيولوجية : وهي الماضي الحي المشاهد، وتشمل جميع المخلفات المادية التي تعود إلى ماضي قريب أو بعيد، وتمثل شواهد أصلية للنشاط الإنساني، وتعتبر أصدق المصادر الوثائقية وأقربها من الحقيقة، لأنها تعكس الواقع المجرد عن ميول الباحث، ومنها : .

- **الفنون كالعمارة :** مثل المساجد والقلاع والقصور.

- **النقوش :** أي صور حروف الكلمات وأوضاعها وكيفية تركيبها، وتوجد عادة على الأحجار والقبور ولوحات البرونز وجدران المعابد وأعمدة الرخام والمقابر وقطع الخشب والزجاج والخزف والمعادن.

- **المسكوكات :** وهي تتمثل العُمْلات الرسمية للدول، وتُساعد على ضبط التواريخ والأسماء، وتلقي الضوء على التطوّر السياسي والديني[1]. ولكي يستفيد الباحث ، أكثر ما يمكن، من معلومات الآثار المادية، يتطلب الأمر أن يدعمها بالمصادر والمراجع (المصادر الأولية والثانوية) التي تُلقي مزيدا من الضوء عليها، كما أن البقايا الجيولوجية تؤدي نفس الغرض في البحث التاريخي : فهي تُدرس بنفس الطريقة التي تدرس بها البقايا الأثرية للكشف عن بيانات تستخدم في تكوين نتائج الفروض الخاصة بفترة ما قبل التاريخ وتفسّر المعلومات التي تضمنتها[2].

---

[1] - أنظر. ماجد (عبد المنعم): مقدّمة لدراسة التاريخ الإسلامي، ط. الثانية، القاهرة 1964، ص 21 فما بعدها من عدة صفحات.

[2] - أنظر. كشرود: المرجع السابق، ص 323.

2- الآثار المكتوبة أو القلمية

وأهمها على الإطلاق

- الوثائق : وتأتي في المقام الأول من مصادر التاريخ، لأنها تحوي على مادة تاريخية حيّة، غير قابلة للتغيير، إذ وضعت لذاتها، فلم تكتب لغرض أن تكون شاهدة على التاريخ، والمقصود بها : الأوراق الرسمية لمختلف الدول، كالتقارير السرية، وأوراق خاصة من قبيل المسودات وأوراق المعاهدات والمراسلات والتعليمات والتسجيلات والمذكرات والحوليات واليوميات والأوامر القضائية والمالية والأحكام والفتاوي وتقاليد الولاة والموظفين وما إلى ذلك... وعادة ما تتضمن هذا الصنفَ من المصادر، أو الدليلَ التّاريخيَ، دورُ المحفوظات أو الأرشيف.

- الكتابات التاريخية : وتشمل كُتُبا مخطوطة وأخرى مطبوعة ومنشورة، وتتقسم هذه وتلك إلى كتابات أصلية أو أولية، وهي الأهم، وتعني أن أصحابها نقلوا فيها حوادث معاصرة لهم، أو اعتمدوا في نقلها على مصادر معاصرة للحدث، وليس من السهل الرجوع إليها ؛ وكتابات فرعية أو ثانوية، وهي عبارة عن مؤلفات حديثة اعتمد أصحابها، في تأليفها، على المصادر الأولية الكتابية منها والأثرية.

بالإضافة إلى الكتابات التاريخية فبإمكان الباحث استخدام الدراسات العلمية التي تمت في وقت سابق، كالقيام بتجارب أو دراسات مسحية، لأن هذه الدراسات تصبح مصدرا وثائقيا للمعلومات، مع مرور الزمن.

- المذكرات والتراجم : وتكون مفيدة في مراجعة الحقائق المتوفرة فعلا عن حياة الشخص، وقد تفيد قصة حياة الشخص المعني في تتبع نمو وتأثير بعض الحركات أو الأفكار التاريخية.

- الكتابات الأدبية والفلسفية : وغالبا ما تفحص بالنسبة للأفكار التي تحتويها، وتشكل هذه الكتابات، في الدراسات الأدبية واللغوية، المصدر الضروري الوحيد عن المعلومات والبيانات.

- تقارير شهود العيان عن الأحداث : ويُقدّمها أحد الأشخاص الذين شهدوا تلك الأحداث، إمّا شفاهيا، في مقابلة الباحث للشاهد، أو كتابيا.

- المصادر الشخصية : ومنها الرسائل والمفكرات وتفيد، بصفة خاصة، في الدراسات البيوغرافية (تاريخ الأشخاص).

- ومن المصادر التي يمكن أن تفيد الكتابات التاريخية :
- السجلات الشفهية، كالأساطير والأمثال المتناقلة بين الناس، والحكايات الشعبية، وعبارات التحية والمجاملة والرقصات والأغاني الشعبية، وتعود أهميتها إلى التمكين من التعرف على طابع الحياة الاجتماعية والثقافية في مجتمع ما.

علما أن مجمل هذه المصادر لا تفيد كلها، في معالجة المواضيع التاريخية، في وقت واحد، بل ينطبق عليها المثل القائل : لكل مقام مقال، حيث يحتاج علاج كل موضوع إلى نوع معيّن أو عدّة أنواع منها دون الأنواع الأخرى[1].

ثالثا) مرحلة جمع المادة التاريخية

من المفيد، بل من الضروري، أن يعمد الباحث، قبل الشروع في عملية الجمع، إلى فصل المصادر عن المراجع، ثم على ترتيب كل

[1] - عن أنواع هذه المصادر وما تفيد به، قارن. ماجد (عبد المنعم): المرجع السابق، ص 17 فما بعدها من عدة صفحات ؛ بدر (أحمد): المرجع السابق، ص 196 فما بعدها ؛ سعيدوني (ناصر الدين): المرجع السابق، ص 38- 39 ؛ كشرود (عمار الطيب): المرجع السابق، ص 323 فما بعدها.

صنف منهما ترتيبا كرونولوجيا (الأقدم فالأحدث)، وهذه عملية شديدة الأهمية، لأنه إذا أتقنها، تسهّل عليه التمييز بين المعلومات الأصلية وبين المعلومات المنقولة عنها، حرفيا وبين المنقولة بتصرف، وتجعله يكتشف المعلومات الجديدة، إن وُجدت، بسهولة.

ولكي يتمكن من إنجاز عملية الترتيب بيُسر، عليه أن يحرس، عند وضع قائمتي المصادر والمراجع، على تسجيل تاريخ وفاة صاحب أيّ مصدر، أمام إسمه، أو على الأقل الفترة التي عاشها (قرن أو نصف قرن أو ربعه)، وتسجيل تاريخ طبع ونشر المراجع، وأن يوفر لنفسه عددا كافيا من الأوراق المتساوية الحجم، وهي تكون أنسب من جزازات الأوراق أو القصاصات أو البطاقات، عندما يتوقع أن تكون المادة التي يتطلبها الموضوع غزيرة.

يجعل كلّ عنصر من عناصر خطته المبدئية، أي خطة جمع المادة، عنوانا على إحدى ورقات الجمع ثم يشرع في الجمع، بدءاً بأقدم مصدر لديه حيث يطالع فيه ما يتعلّق بموضوعه ويسجل منه "حرفيا" ما يراه مفيدا وملائما لأي عنصر أو عنوان من العناوين المسجلة على أوراق الجمع.

ويحرص قبل الانتقال من ورقة إلى ورقة أخرى، على توثيق ما نقله، كما سيتبيّن لاحقا عند التعرض للتوثيق والتهميش. وبإمكان الباحث، عند جمع المعلومات أن يعلّق عليها أو يسجل الأفكار التي تظهر له في الموضوع، على نفس الورقة، مع التمييز بين أفكاره الخاصة وبين المعلومات المنقولة، بوضع الأفكار المنقولة بين شولتين وبإمكان الباحث حذف المعلومات التي يراها غير مفيدة لموضوعه، أثناء الجمع، وتعويضها بثلاث نقاط، إن كانت قصيرة، في حدود جملة واحدة، وبأكثر من أربع نقاط إن كانت أطول.

وبإمكانه أيضا أن ينقل أكثر من صفحة واحدة، من الكتاب، على ورقة واحدة، من ورقات الجمع، على أن يفصل بين الصفحات المنقولة برمز معين يكتبه على ورقة جمع المادة، كما يتضح من المثال التالي : ادخل الرجل ⌊⌉ الدار خائفا]، ومن الأفضل كتابة الإشارة بلون مميّز، أحمر مثلا، حتى يسهل عليه الإنتباه إليها، عندما يريد التوثيق من هذا النص أثناء عملية التحرير، بحيث يعرف بسهولة أن الكلام المكتوب قبلها منقول من الصفحة القبلية، صفحة 16 مثلا، أمّا الكلام الموجود بعدها فمنقول من الصفحة البعدية، صفحة 17 مثلا.

وعند امتلاء ورقة الجمع، التي تكتب من جهة واحدة فقط، يسجل عنوان نفس العنصر، على ورقة ثانية، يعطى لها رقم (02) وتستمر عملية الجمع فيها، بنفس الطريقة، وعند ملء الثانية، يُسجل نفس العنوان على ورقة أخرى، ويعطيها رقم (03) وهكذا الأمر بالنسبة لباقي الأوراق التي سجلت عليها بقية عناصر خطة الجمع. مع الحرص على تسجيل اسم المؤلف، وعنوان الكتاب ورقم الجزء، والصفحة، في أعلى أو أسفل كل صفحة تجمع فيها معلومات منه.

وبعد الانتهاء من نقل ما في المصدر، من بيانات تهم الموضوع، يتم الإنتقال إلى المصدر الذي يأتي بعده كرنولوجيا (زمنيا)، ويُتعامل معه بنفس الطريقة. ثم يأتي المصدر الذي بعده وهكذا... إلى أن ينتهي مسح جميع المصادر. مع ملاحظة أنه بالإمكان، بل من المحبّذ، عدم نقل المعلومات التي نقلتها المصادر الأحدث، حرفيا، عن المصادر الأقدم، وهذا ربحا لوقت الباحث.

ويأتي، بعد ذلك، دور المراجع، أي المصادر الثانوية، وينبغي على الباحث أن يتعامل معها بنفس الكيفية، كرونولوجيا، وينقل منها بنفس الطريقة، في نفس الأوراق، مع فرق واحد أساسي، في التعامل معها، وهو أن يقتصر الباحث على نقل استنتاجات وآراء وتحاليل ومقارنات وشروحات أصحابها، دون المعلومات التي نقلوها، مثله، من المصادر، وحتى يوفق في مسعاه هذا، ينبغي أن يكون مستوعبا للمادة التي جمعها من المصادر.

وعلى الباحث، قبل ترك المصدر أو المرجع الذي جمع منه، أن يدوّن في ورقة مستقلة، اسم الكتاب ومؤلفه بالكامل وتاريخ تأليفه وطبعته، وملخص محتوياته، وما أفاد به البحث، ورأيه الخاص، حتى تكون لديه، في نهاية الأمر، مادة كافية يستخدمها في تحرير الجزء الخاص بتقييم المصادر والمراجع في المقدّمة.

وقبل إنهاء الحديث عن عملية جمع المادة تنبغي الإشارة إلى أن الباحث يحتاج في مواضيع التاريخ المعاصر، بالذات، إلى استقاء معلوماته من نوع آخر من المصادر الأولية، ويتمثل في المقابلات الشخصية، وهذه المقابلات تكون بينه وبين صانعي الأحداث المعالجة والمشاركين فيها، أو المعاصرين لها، وهذا لا يعفيه، بطبيعة الحال، من استخدام مختلف الوثائق المكتوبة التي تكون محفوظة، عادة، في دور الأرشيف المختلفة. ويحتاج الباحث إلى القيام بعدة ترتيبات مع الذين ينوي مقابلتهم، وتختلف تلك الإجراءات من شخص لآخر، يكون الهدف منها الحصول على موعد معهم، في الوقت الذي يحاول فيه تحديد الأسئلة التي سيوجهها إليهم، تحديدا يتماشى مع عناصر خطّة جمع مادته. وعند حلول الموعد المحدّد، يحاول، قبل الشروع في عملية الاستجواب، أن يشرح للمعني هدفه من تلك

المقابلة، ويزيل عنه ما قد تكون له من شكوك ومخاوف ويطمئنه بأنه سيكون محل ثقته وأنه لن يفشي ما يمكن أن يُلحق به أيّ ضرر. وبعد ما يحس أن الجوّ أصبح مهيأ يشرع في توجيه أسئلته وتسجيل أجوبتها أوّلا بأول، بنفس الألفاظ والتعابير، والأفضل يكون التسجيل سمعيا-بصريا، أو على الأقل سمعيّ وقد يكون كتابيا، سواء من طرف المستجوِب أو المستجوَب. وإذا تعذرت المقابلة يمكن إرسال الأسئلة بريديا أو إلكترونيا إلى المعني ليجيب عنها ويردها إليه. وبالإمكان أيضا القيام بهذه العملية هاتفيا. وتُصنَّفُ المعلومات المتحصل عليها في الأماكن الملائمة لها، من عناصر خطة الجمع.

وعند الانتهاء من الجمع تأتي خطوة أخرى، هي خطوة التنظيم والتحرير.

رابعا) مرحلة تنظيم المادة المجموعة

على الباحث أن يعيد قراءة ما جمعه قصد التأكّد من سلامة خطته المبدئية، فمن شأن هذه القراءة أن تنبهه إلى أيّ نقص أو زيادة في عناصرها، أو إلى إعادة ترتيب هذه العناصر، بتقديم بعضها أو تأخير البعض الآخر، وبعد التأكد من سلامتها ينتقل إلى مرحلة تنظيم مادته. وهناك طريقتان تُنظم على أساسهما المادة :

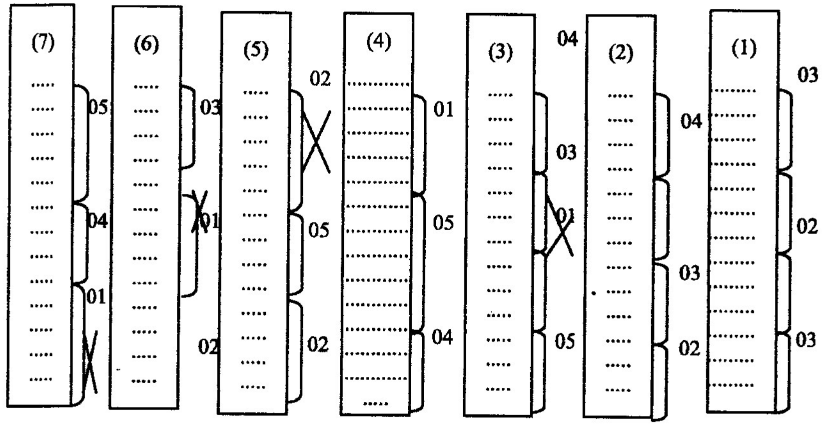
فإذا كانت شحيحة (قليلة) وجمعت في قصاصات (صغيرة الحجم)، وكانت كل قصاصة أو مجموعة صغيرة منها تتضمن فكرة معينة مختلفة عن بقية الأفكار الأخرى المسجلة في إطار نفس العنصر، من عناصر خطة الجمع، ففي هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يقرأ بإمعان كلّ ما جمعه من معلومات متعلقة به، ويعيد قراءتها، إذا تطلب الأمر ذلك، حتى يقتنع بأنه استوعبها وعندئذ،

يضع خطة لترتيبها أولا بأول، ويعيد ترقيم قصاصاته من جديد، على أساسها، قبل أن يشرع في تحريرها.

إمّا إن كانت المادة غزيرة (كثيرة) وجُمعت في أوراق كبيرة، فالأمر يختلف، بعض الشيء ؛ فهو يبدأ عمله بقراءة مادة العنصر الأول، ما يكفي من المرات لاستيعابها، كما في الطريقة الأولى، تماما.

بعد ذلك يرسم لها خطة، يمكن تسميتها خطة توزيع المادة وفرزها بحيث تشمل الأفكار الرئيسية للفصل، وهنا تتجلى قدرة الباحث على ترتيب أفكاره وربطها ببعضها، وتتكون من الأفكار الأساسية الواردة في إطار العنصر الأول من عناصر خطة الجمع. وهذه الأفكار الأساسية تسجل في شكل عناوين جزئية ثم تُرتب ترتيبا منطقيا ومرقما، بحيث يحمل عنصرها الأول رقم (1) ويحمل عنصرها الثاني رقم (2) والثالث رقم (3) ثم رقم (4) و(5) وهكذا... (شكل 1)

تعاد قراءة مادة هذا العنصر الأول، من عناصر خطة الجمع، لغرض توزيع أرقام خطة التوزيع عليها، بحيث يسجل رقم 01 أمام المعلومات المناسبة لعنصره أو التي تدخل في إطاره، وكذلك الحال بالنسبة لبقية الأرقام، بحيث يوضع كل رقم أمام المعلومة التي تناسبه والتي تحدَّد بدايتُها ونهايتُها بقوس معقوف، كما هو واضح في شكل 1.



شكل 1 :

(1) ، (2) ، (3) ، (4) ، (5) ، (6) ، (7) = أرقام صفحات خطة توزيع المادة

01 – 02- 03 – 04 – 05 = أرقام عناصر المادة المجموعة

] = بداية الفكرة ونهايتها.

× = دليل على استغلال هذه الأجزاء من المعلومات.

وبعدئذ يبدأ التعامل مع رقم 01، وهو مسجل في صفحات العناصر : (3) و(6) و(7)، بحيث يتم فرز هذه الصفحات وتُجمع لتَسهُل قراءة المعلومات المرقّمة بـ 01، فتقرأ إلى أن تستوعب ثم تُوضع لها خُطة لترتيبها، منطقيا، بوضع أسس مناسبة لترتيب كل رقم منها، كوضع 01 للمعلومة التي تنبغي معالجتها في المقام الأول 01[1] للمعلومة التي تنبغي معالجتها في المقام الثاني، وهكذا... ويُشرع حينها في تحرير مادته أولا بأوّل، وكلما حُرّر جزء منها وضعت أمامه علامة × في الهامش الأيمن، للدلالة على أن هذا الجزء من المعلومات تم استغلاله، أي تحريره.(شكل1)

وبعد إتمام استغلال معلومات العنصر 01 يُعاد ترتيب الأوراق، كما كانت قبل فرزها، ثم تُفرز الأوراق التي توجد في هوامشها اليُمنى رقم 02، على صفحات (1) و(2) و(6) ويُتعامل معها بنفس الطريقة، ثم تُعالج بقية الأرقام بنفس الكيفية، إلى أن يتم مسح جميع مادة العنصر الأول من عناصر خطة الجمع. إنّ هذه الخطوة، خطوة التنظيم، بالغة الأهمية : فهي التي تضمن تصنيف أفكار البحث وتسلسلها تسلسلا منطقيا، وبدونها ستبقى تلك الأفكار مُشتّتة ومتداخلة مع بعضها البعض.

خامسا) مرحلة تحرير البحث :

القصد من تحرير البحث هو تحويل المعلومات، المنقولة من مختلف المصادر والمراجع، أو من المصادر الأولية والثانوية، من مادة أولية إلى مادة مصنّعة، قابلة للاستهلاك، أي القراءة، وهذا يتطلب أن يَنظر الباحث، بإمعان، في معلوماته المصنفة والمرتبة، ليرى ما يتطلبه كل جزء فيها من علاج، وسيكتشف أن بعضها يحتاج أن يُلخص، وبعضها يحتاج أن يُشرح، وبعضها يحتاج إلى تعليق، وبعضها يحتاج إلى أن يُقارَن بغيره، وبعضها يحتاج إلى تغيير صياغته، وبعضها يحتاج إلى دليل ينفيه أو يثبت صحته وهكذا...

وعند القيام بكل ذلك ينبغي على الباحث أن يراعي أمورا كثيرة، منها :

- نقد المعلومات التاريخية المقتبسة من مصادر مخطوطة

ويكون ذلك بتوجيه نقد موضوعي لمصادر ومراجع المعلومات التي جمعت حول موضوع معيّن، ويُبنى أساسا على مبدأ الشك في صحة تلك المعلومات، ويمرّ ، بخطوتين رئيسيتين هما :

1) خطوة النقد الظاهري أو الخارجي، ويهدف إلى إثبات صحة الأصل، أي الوثيقة المعتمدة في البحث، والتأكّد من سلامته، من أي تحريف أو تزييف والتحقق من شخصية المؤلف، ومن مكان وزمان كتابته وتاريخ ميلاده، ودرجة تعلّمه وثقافته، وانتمائه الاجتماعي، ووضعه الاقتصادي واتجاهه الفكري والمذهبي، ووظائفه، وما إلى ذلك من الأمور التي من شأنها أن تؤثر على ما يكتبه.

2) خطوة النقد الباطني أو الداخلي : وهو ما يطلق عليه اسم التحليل، ويهدف إلى التأكّد من المعلومات التاريخية الواردة في الوثيقة، ومعرفة صلة صاحبها بالأحداث التي دار الحديث عنها، والغرض من تسجيلاته تلك، وما إذا كانت تلقائية أم وقعت تحت ضغوط معينة.

كما ينبغي على الباحث أيضا، أن يراعي أثناء تحرير موضوعه:

- سلاسة الأسلوب وسلامته وسهولته ووضوحه وخلوه من الأخطاء اللغوية، وأن تكون الحقائق، فيما يكتبه، متراصة : بعضها بجانب بعض، كالبنيان المرصوص، يشدّ بعضُها بعضا، إذا أُخرجَت منه كلمة تداعت من أجلها بقية الكلمات. وهذا القالب العلمي التاريخي، يعتمد، قبل كلّ شيء، على إبراز الفكرة بدقّة بحيث تكون لكلّ كلمة دلالتُها ومقصدُها، مع تفادي الأسلوب الأدبي الذي يعتمد على التورية والسجع والجناس والتشبيه، وما إلى ذلك... بل المطلوب هو الكتابة بأسلوب يتوافق مع إدراك أهل العصر، وعدم الإكثار من اقتباسات النصوص التاريخية حتى لا تطغى الصياغة القديمة، التي تتجافى مع ذوق القارئ الحديث، على أسلوبه ولا تزيد الفقرة المنقولة في النص عن سطرين أو ثلاثة أسطر،

لأن الباحث، لا يستحق الثناء أو التقدير من أجل النقل، أي **الاقتباسات الحرفية، ولا من أجل الترجمة.**

ويعني الاقتباس الاستشهاد بآراء وأقوال الباحثين الآخرين، **فيما يتعلق** بمناقشة أو طرح موضوع يتعرض له الباحث خلال بحثه، أو اطلاع القارئ عليها، وللتدعيم العلمي لوجهة نظره الخاصة، وتأكيد ما يقدمه من حجج، ولنقد بعض الأفكار والآراء التي يطرحها كتاب آخرون.

علما أن هناك قواعد قانونية تنظم الاقتباسات الفكرية، يُحدَّد بموجبها حجم المادة التي يمكن اقتباسها بدون ترخيص مسبق، من المؤلف أو الناشر، وهذا ما تدل عليه عبارة جميع حقوق النشر والاقتباس محفوظة للمؤلف أو الناشر، وهي عبارة مسجّلة في جميع المراجع والمصادر، لتعطي الحق لأصحابها بالمتابعة القانونية ضد كل من تجاوز الحد الأقصى من عدد الكلمات المسموح بها للاقتباس، وهو يتراوح، عادة، ما بين مائتي (200) وألف (1000) كلمة، حسب البلدان. وفي حالة تجاوز هذا الكم من الكلمات يحق للمؤلف أو الناشر أن يتابع، قضائيا الجهة أو الشخص المعني.

ويكون الاقتباس عن طريق النقل الحَرْفي لتلك المعلومات بين علامات التنصيص، أي شولتين أو قوسين صغيرين ("......"[1]) وإذا حُذف بعض هذه المعلومات المنقولة، وضعت مكانه ثلاث نقاط، داخل قوسين معقوفين [...] أو بدونهما، سواء كان ذلك، في بداية الكلام أو في وسطه أو في نهايته ؛ وإذا أُخذت كل الفكرة أو الفقرة، مع بعض التغييرات، في بعض المصطلحات، تكتب، في آخرها، عبارة [بتصرف] بين قوسين معقوفين، وإذا كان الكلام المحذوف يزيد عن الجملة، تكتب أكثر من ثلاث نقاط، هكذا [......] أو هكذا ......، وإذا ورد خطأ في الكلام المقتبس ينقل

الخطأ كما هو، مع وضع عبارة [كذا] بين قوسين معقوفين أمامه ؛ وإذا زاد الكلام المقتبس عن حوالي أربعة أسطر، يكتب خارج نص البحث، وسط الصفحة، وتكون كتابته مضغوطة، أي أن أسطرها قريبة من بعضها وتكون أرقام الأحرف التي تكتب بها، في الحاسوب، أصغر من أرقام كتابة بقية النص ومائلة (italics)، ولا يكتب داخل علامات التنصيص، وفي هذه الحالة، ينبغي على الباحث أن يحرص على وضوح فكرة النص (الطويل)، وقد يُترك سطر فارغ، قبل الشروع في نقل مثل هذا النص، وسطر آخر بعد الانتهاء من نقله. وبإمكان الباحث أن يُدخل في النص المقتبس كلمة أو جملة خاصة، يعارض فيها أو يؤيد وأو يُقيم دليلا على وجهة نظر لديه، شريطة وضعها بين قوسين هكذا (....) أو قوسين وشرطتين صغيرتين - (....)- ؛ وإذا قدّر الباحث أن النص الذي يريد اقتباسه يصعب إدماجه، في سياق كلامه، بإمكانه أن يكتبه في الهامش، مع توثيقه، داخل قوسين، بعد نهاية الكلام، وإذا كان النص طويلا يُدرج في الملاحق، مع الحرص على إحالة القارئ عليه.

ويجوز للباحث أن يقتبس أفكارا، من مرجع معين، ويعبّر عنها بأسلوبه، وبعد الانتهاء من ذلك يوثق كلامه، دون وضعه بين علامات التنصيص.

وإن كان لا مانع، من إدخال مسحة من روح الماضي عند ذكر التعابير الإصطلاحية التي كانت معروفة في الماضي. وينبغي الاهتمام بتسلسل أفكار البحث تسلسلا منطقيا، كما ينبغي التمييز بين الأفكار والآراء الشخصية والمعلومات المقتبسة.

يجب تفادي استخدام ضمير المتكلّم في الكتابة، لأن صيغة (الأنا) قد تُشعر القارئ أن الباحث متكبر أو معتز بنفسه، وتفادي استخدام الألقاب العلمية (كَدُكتور) والوظيفية (كَمُدير)،

والابتعاد عن التعابير أو الصيغ ذات الطابع القطعي. ولا داعي، لذكر صيغة الإجلال، كلّما ذكر أحد الأنبياء المرسلين، لأن المؤرخ قاض محايد ببراهينه، يحكم في كل شيء يتعلق بالإنسانية ووجودها. ثم إن عدم ذكر مثل هذه الصيغ لا ينقص من قيمة الاحترام لهم، ولا يُنقص من إيمان المؤرخ.

ومما ينبغي أن يحرص الباحث عليه، مراعاة قواعد الإملاء، ومنها على سبيل المثال : إثبات همزة القطع (أ) التي تظهر في أول الكلمة، وتَظهر في النطق، مثل إمام، وهمزة الوصل التي لا تظهر في أوّل الكلمة (ا)، ولا يظهر النطق بها مثل اسم. ويمكن التمييز بين الحالتين بوضع حرف (و) أو حرف (ف) قبل الكلمة المقصودة، فإذا لوحظ اختفاء الهمزة، عند نطق الكلمة، فهي همزة وصل، كما في واستطاع ؛ وإذا لوحظ أنها تظهر عند نطق الكلمة، مثل وأرى، فهي همزة قطع، وتثبت أيضا في الأسماء العجمية، مثل (أفلاطون)، وتسقط في وسط الكلام، مثل (يا رجل اجلس). ومنها أيضا : كتابة كلمة (بناءً)، ومحلها من الإعراب، مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أَبْني بناءً، بدون الألف التي تُحذف لوجود الألف الأولى، السابقة للهمزة. وتثبيت الشدّة (ّ)، هي تقوم مقام حرف محذوف، والمدّة (~)، وهي كناية عن ألف بعد همزة بصورة ألف، مثل آمن واصلها أأمن، وهي توضع عادة على الكلمات التي تدل على أنها مختصرة، مثل (عم) ومعناها عليه السلام، و(صلعم) ومعناها صلى الله عليه وسلم، و (رضه) ومعناها رضي الله عنه، (رحم) ومعناها رحمه الله، و(الخ) ومعناها إلى آخره، و(تع) ومعناها تعالى (الله).

والتمييز بين الياء العادية والألف المقصورة.

وتش0كيل الكلمات النادرة أو التي تحمل أكثر من معنى، والآيات القرآنية، والحديث، والأشعار، والأمثال والأعلام، والأسماء الأعجمية.

وعلى الباحث احترام أدوات القطع والفصل أو علامات الوقف أو علامات الترقيم (Ponctuation)، لكي يكون بحثه واضحا ودقيقا، لأن إهمالها سيؤدي إلى سوء فهم نقاط كثيرة في البحث :

وتستخدم النقطة أو الوقفة (.)، عند نهاية الجملة التي تم معناها جزئيا أو كليا، أو عند نهاية الكلام ؛ والفاصلة (،) عند استراحة النفس، والنقطة والفاصلة أو الفاضلة المنقوطة (؛) عند وجود جملة مستقلة يمكن ربطها بما سبق، أي بين الجمل إذا طال الكلام في معنى واحد، والنقطتان (:) عند موافقة المعنى لما سبق، والشَّرطة أو الوصلة أو المطة، وتكون بين العدد والمعدود وبين ركني الجملة، إذا طال الركن الأول بتوالي جمل كثيرة، عن طريق الوصف أو العطف والإضافة، كالفصل بين المبتدأ والخبر أو بين الشرط والجواب ؛ والشرطتان (- -) أو الفاصلتان (، ،) لإبراز الجمل الإعتراضية ؛ والشولتان أو علامتا التنصيص أو علامتا الاقتباس („")، لإبراز كلام الغير المنقول حرفيا ؛ والقوسان (( )) ويستعملان وسط الكلام لتفسير بعض معانيه، ولإبراز بعض العبارات (كالدعاء)، ولحصر الأرقام (1) وما يحل محلها (أ)، وسنوات الميلاد أو الوفاة أمام اسم علم كتب في المتن، أو للتذكير بأمر ؛ القوسان المعقوفان ([ ]) ويُكتب بينهما ما يضاف إلى النص المقتبس ؛ القوسان القرآنيان (﴿﴾) لكتابة نص قرآني ؛ والقوسان

الحاضنتان ({ }) لكتابة الأحاديث والأمثال ؛ وعلامة الحذف (...) وهي ثلاث نقاط متتالية فأكثر، وتدل على مكان الحذف من النص المقتبس ؛ وعلامة الاستفهام (؟) فعلامة التعجب (!).

وعند الاضطرار للرجوع إلى عصر سابق أو لاحق للكتابة حول حادثة، يجب مراعاة الاختصار التام، فإذا زاد الكلام عن سطرين يكتب في الهامش.

على الباحث أن يجتهد في تفسير الأماكن والمواضع في صلب البحث، بكلمة أو كلمتين، كأن يقول بلدة كذا القريبة من قسنطينة، مثلا، حتى لا يضطر، في كل مرة إلى كتابة عدة أسطر، في الهامش، منقولة من بعض كتب الجغرافيا، قليلة الفائدة؛ وعليه كذلك أن يحترم آراء المؤرخين الأعلام ويقدّر وجهات نظرهم، دون أن يصدّق كلّ ما يقولونه، ويكون تفنيده لما ذهبوا إليه، مما لا يتفق مع آرائه، برفق.

الحرص على عدم الخروج عن الموضوع الذي يبحث فيه، بالخوض في مسائل تاريخية بعيدة عنه، وعلى تفادي تفتيت السياق، وإحداث فجوات فيه، بوضع عناوين كثيرة، وإنما ينبغي الاقتصار، على التعليق على الحوادث بين الحين والآخر، حتى لا يكون ما يكتب عبارة عن سرد لنقاط معينة، دون إظهار الآراء الشخصية.

الحرص على أن تشمل كل فقرة فكرة واحدة، وعلى بدء الفقرات بالأفعال أو بالأسماء وموصوفاتها، وليس بكلمات مثل ولكن وغيرها.

يكون الشروع في كتابة الفصل بتقديم، لا يزيد عن أربعة أسطر ليدلّ القارئ على خطة الكتابة وتهيئة ذهنه لما سوف يقرؤه، وقد تؤجل كتابة هذا التقديم إلى ما بعد كتابة الفصل.

ويختم الفصل بفقرة تبيّن أهم النتائج المتوصل إليها، بجمع الحقائق المسرودة بدقة وباختصار مع ربطها بما سوف يتبعها من حقائق الفصل اللاّحق.

العمل على أن تكون مساواة في عدد أوراق الفُصول، قدر الإمكان، أو على الأقل، تفادي أن تكون هناك فوارق كبيرة بين أحجام فصولها، وبالإمكان تفادي الوقوع في هذا المشكل بوضع تصميم يوضّح نِسبَها، مع مراعاة أن تحتل المسائل الهامة مكانا أكبر من غيرها.

وأن تقرن، في كتابة التاريخ الإسلامي، كل سنة هجرية بنظيرتها الميلادية، لما كان عدد أيام السنة الهجرية 354 أو 355 يوما، وعدد السنة الميلادية 365 أو 366 يوماً، أي أن الأولى تنتهي قبل الثانية بعشرة (10) أيام أو بأحد عشر (11) يوماً، ولما كان أوّل (01) محرّم من السنة الهجرية يوافق الجمعة 16 يوليو (جويلية) 622م، فإنه من السهل القيام بعملية التحويل من السنة الهجرية إلى الميلادية، كما يلي (السنة الهجرية x $\frac{97}{100}$) + 622 ؛ كما تتحوّل السنة الميلادية إلى الهجرية كالآتي ($\frac{100}{97}$ × السنة الميلادية- 622). وقد وضعت في ذلك جداول كثيرة بمختلف اللغات، وتوجد تلك الجداول حتى في بعض الموسوعات والقواميس.

وعلى الباحث، عندما يشرع في تحرير بحثه، أن يقوم بكل هذه العمليات مجتمعة، مطبّقا قاعدة "لكل مقام مقال" مع الحرص كل الحرص، على موضوعية الصياغة، قدر الإمكان، وذلك بمحاولة التجرّد من ذاتيته ومن كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على تفكيره ومنطقه، عند محاولة بعث الماضي في صورته الحقيقية، بصرف النظر عن ميولاته الفكرية واتجاهاته العقائدية ومصالحه الشخصية ؛ كما ينبغي عليه أيضا الحرص على توثيق معلوماته المقتبسة، مهما كان شكل اقتباسها.

التوثيق والتهميش

يمثل التوثيق أحد عناصر الهوامش أو الحواشي، التي تعني كل ما يكتب في أسفل صفحات البحث التاريخي أو في آخر كل فصل، أو في آخر البحث، ويتمثل هذا العنصر، في إحالة القارئ على الوثيقة أو المصدر المعتمد، مهما كان نوعه، في علاج الفكرة، محل البحث، وفي إتاحة الفرصة له كي يميّز بين أفكار الباحث الشخصية، وبين الأفكار التي اقتبسها من غيره، وقصد تأييد حقائق البحث اعتمادا على أحسن مصادرها، وليس من مصادر فرعية، إلاّ إذا كان ما ذُكر في البحث يعبّر عما ورد في هذه الأخيرة، دون الأولى، ويقتضي هذا التّأكيدُ ذكرَ عدة مصادر أصلية عند توفرها، وإذا تعدّدت تلك المصادر قُدّم منها الأهم على المهم، والأقدم على الأحدث. ويستحسن استخدام أحدث طبعاتها، كما توضع الكتب المترجمة بعد الأصلية[1]، وإذا اتفق عدد من المؤرخين على ذكر حقيقة واحدة، يكفي أن يذكر في التوثيق اسم المصدر الأهم[2].

ويخصص التهميش أو الحواشي، بالإضافة إلى ذلك، لتقديم بعض الشروحات أو التعليقات أو المقارنات أو تفسير بعض المصطلحات أو التصحيحات القصيرة، لقضايا وردت في البحث، أو في تحقيق موضوع، إذا قدّر الباحث أن القيام بإحدى تلك العمليات

---

1 - ماجد (عبد المنعم): المرجع السابق، ص 78- 79.

2 - علي إبراهيم حسن: استخدام المصادر وطرق البحث، في التاريخ الإسلامي العام وفي التاريخ المصري الوسيط، ط. الثانية، القاهرة 1963، ص 47.

في المتن سيؤثر سلبا على أسلوبه، لأنها غير أساسية، ولأنها ستُؤدي إلى إطناب يضر بتسلسل أفكاره ؛ وعادة ما تُميّز هذه الشروحات أو التعليقات أو المقارنات أو المصطلحات أو التصحيحات بعلامة معينة مثل نجمة (*) أو علامة الجمع (+) أو علامة الضرب (×) أو مثلث (Δ) أو مربع (□) أو أي رمز آخر[1] ؛ كما أنها قد تكتب أمام أرقام متتالية، ضمن أرقام التوثيق ودون أي تمييز بين هذه وتلك.

ويخصص التهميش أيضا إلى إحالة القارئ على قضايا سبق أو تأخّر شرحها، أو التطرق إليها في نفس البحث، حتى لا يتسبب تناولها، مرة ثانية، في تكرارها، لأن تكرار معالجة الأفكار، مثله مثل تكرار الكلمات، ينبغي تفاديه ؛ وتستخدم في ذلك عبارة : أنظر ما قبل، ص. كذا... أو أنظر ما بعد، ص. كذا... ويخصص كذلك إلى إحالة القارئ، على الملاحق والخرائط والجداول والرسوم البيانية والصور الموجودة، عادة، في آخر البحث، ويشار إليها بعبارات : انظر الملحق رقم كذا، ص. كذا أو الخريطة رقم كذا، ص. كذا، أو الرسم أو الشكل رقم كذا، صفحة كذا، إلخ...

الأماكن الخاصة بالتوثيق والتهميش

تكون الأرقام التي تشير إلى التوثيق والتهميش (الحواشي)، مدوّنة في نهاية الشواهد أو الاقتباسات المكتوبة في المتن، فوق السطر بقليل، كلّما دعت الضرورة إلى ذلك، وترقّم تصاعديا، من بداية متن تلك الصفحة إلى نهايته. وفي أسفل نفس الصفحة تُكتب هوامش نفس الأرقام، على أن يُفصل بين المتن والهوامش بخط أفقي صغير، يكون على يمين الصفحة ويمتد على حوالي 6 سم، وأن تُضَيَّق المسافة بين

1 - راجع كشرود (الطيب): المرجع السابق، ص. 354 فما بعدها.

أسطر الحاشية. وتجدّد أرقام هذه الطريقة في متن وهوامش كل صفحة من صفحات البحث. ومن ميزات هذه الطريقة أنها تسهّل على القاريء معرفة المصدر الذي أُخذ منه الاقتباس، لحظة قراءته، دون أن يكون في حاجة للرجوع إلى آخر البحث.

وقد تكتب الحواشي أو الهوامش في نهاية كل فصل أو كل باب أو كل بحث، وفي هذه الحالة تعطى لها أرقام متسلسلة، من بداية الفصل أو الباب أو البحث إلى نهايته، غير أنه يؤخذ على هذه الطريقة أنها تبعد بين النص الذي تمّ الاقتباس منه وبين مصدره، بحيث يحتاج القاريء إلى تقليب صفحات البحث أو الفصل أو الباب من أجل الإطلاع على مصدر الإقتباس، في كل مرة.

وهناك طريقة ثالثة، مطبقة حديثا، في البلدان الأنجلو-سكسونية، وأخذت تنتشر، شيئا فشيئا، في غيرها، وتطبق خاصة على المجلات والدوريات ألاَ وهي وضع قائمة للمصادر والمراجع المستخدمة في الكتابة مرتبة هجائياً، في آخر الفصل أو البحث، ويكون التوثيق منها في المتن، بوضع لقب المؤلف، ثم سنة طبع كتابه، وصفحة أو صفحات النص المقتبس، بين قوسين، هكذا (بن عميرة. 1984، 14) وإذا كان للمؤلف أكثر من مرجع واحد في نفس البحث يكتب (لقب المؤلف، عنوان الكتاب، سنة الطبع، الصفحة.) مثل (بن عميرة، دور زناتة، 1984، 40) و(بن عميرة، تاريخ الفتح، 1988، 50) مع ملاحظة أنّ تاريخ طبع الكتاب ونشره يسجّل، في هذه الحالة، بعد لقب واسم المؤلف، وقبل عنوان الكتاب..

ويلاحظ أن الطريقة الأخيرة، طريقة التوثيق في المتن، تقتضي أن تكتب وتوثق الشروحات أو التعليقات أو المقارنات أو التصحيحات أو تعاريف المصطلحات، التي تتعذر كتابتها في المتن، في الهامش أو

الحاشية، مع تمييزها، في المتن والهامش، بإحدى الطريقتين : إمّا بالترقيم المتتالي، إن تعدّدت، أو بإحدى العلامات المشار إليها أدناه، وفي نهاية الكلام المقتبس يوثق بنفس الكيفية التي توثق بها المعلومات المقتبسة في المتن[1]. أمّا التوثيق في أسفل صفحات البحث أو في أواخر فصوله أو في آخره فيكون كما يلي :

التوثيق من كتاب

يكتب لقب واسم المؤلف (كما هو وارد في صفحة العنوان) ثم نقطتان عموديتان (:) أو فاصلة (،) ثم عنوان الكتاب، ثم مكان الطبع أو النشر وتاريخه ثم فاصلة (،) ثم رقم المجلد، إن وُجد، ثم فاصلة (،) ثم رقم الجزء، إن وجد، ثم فاصلة (،) ثم رقم الصفحة ثم (.) وقد يضاف رقم السطر للتدقيق ثم نقطة (.)

ويصنّف الكتاب العربي على أساس اسم الشهرة الذي يطلق على المؤلف.

وعند استخدام أكثر من مصدر، في هامش واحد، يُفصل ما بين المصدر والآخر بنقطة وفاصلة (؛).

- وإذا كان الكتاب محققا، تضاف ملاحظة تحقيق أو حققه فلان، مباشرة بعد عنوانه.

- وإذا كان مترجما تضاف ملاحظة ترجمه أو ترجمة فلان، بعد العنوان مباشرة أيضا.

---

[1] - عن الأماكن الخاصة بالهوامش، انظر عبيدات وآخرون: المرجع السابق، ص 172 ؛ زرواتي رشيد: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر 1423هـ/2002م، ص 34- 35 ؛ كشرود (عمار الطيب)، المرجع السابق، ص 355 فما بعدها.

- وإذا اشترك في تأليفه إثنان يسجل اسماها، كما هو وارد في صفحة العنوان.

- وإذا اشترك في تأليفه أكثر من مؤلفين يكتب اسم المؤلف الأول فقط ثم عبارة وآخرون (Et autres).

- وإذا كان الكتاب بغير اللغة العربية، يستحسن أن تسجل معلوماته بلغته الأصلية، وتطبق عليه نفس القاعدة المطبقة في كتابة الكتب العربية.

- وإذا كان الكتاب مخطوطا : يكتب لقب واسم مؤلفه : عنوانه، ثم يُشار إلى أنه مخطوط وإلى مكان وجوده (في مكتبة ما أو أنه مخطوط خاص) وإلى رقمه (في ذلك المكان) ثم إلى مجلده، إن وُجد، وإلى جزئه، إن وُجد أيضا، ثم إلى رقم الورقة (وليس الصفحة) التي تم اقتباس المعلومة منها.

- إذا كان الكتاب مفقودا وسَجّل معلوماته كتاب آخر، يوثق بإحدى الطريقتين الآتيتين :

أ) إمّا أن يكتب اسم مؤلفه ثم نقطتان عموديتان (:) ثم عنوانه ثم فاصلة (،) ثم كلمة (في) يليها لقب المؤلف الذي اقتبسه، وعنوان كتابه وتاريخ ومكان نشره ثم فاصلة (،) ومجلده ثم فاصلة (،) فجزؤه ثم فاصلة (،) فالصفحة التي اقتبستَ المعلومة منها، ثم نقطة (.)

ب) وإمّا أن توثق المعلومة، مباشرة، من المصدر الذي نُقلت منه توثيقا عاديا، وتضاف بعد رقم الصفحة ملاحظة نقلا عن ثم تسجل بعد ذلك المعلومات المعروفة عن الكتاب الضائع، وهي تقتصر، عادة، على اسم المؤلف أو لقبه وربما عنوان الكتاب.

إذا لم يكن اسم المؤلف مذكورا في كتاب، أصدرته هيئة أو منظّمة أو مركز ما :

يذكر اسم الهيئة أو المنظمة أو المركز الذي أصدره، ثم نقطتان (:) ثم عنوان المقالة أو البحث أو المراجع أو التقرير، ثم فاصلة (،)، ثم دار الطبع والنشر، الطبعة، المدينة، البلد، السنة، الصفحة.

- إذا كان بحثا لم ينشر :

يوثق منه كما يوثق من الكتاب العادي، وتذكر في النهاية عبارة بحث لم ينشر.

- إذا كان التوثيق من القرآن الكريم : يُذكر اسم السورة، رقم الآية.

واللاّفت للانتباه أن المؤلفين، في المنهجية، يختلف بعضهم عن بعض، في ترتيب معلومات المصادر، فيقدّم بعضهم ما يؤخره غيره ويؤخر ما يقدمه، مع أن المفروض ألا يحدث هذا، ما دام الباحث يوجه القارئ للبحث عنها في المكتبات العامة، فعلى الجميع أن يُرتّبوا معلوماتها مثلما هي مرتبة في فهارس المكتبات، حتى يسهّلوا على غيرهم العثور عليها، وهي مرتبة في المكتبات كما يلي :

لقب واسم المؤلف : عنوان الكتاب، اسم المحقق أو المترجم، إن وُجد، مكان وتاريخ النشر، المجلد، إن وجد، الجزء، إن وجد. وهذا الترتيب هو الأنسب، لما يمكن تسميته التوثيق الكلاسيكي سواء ما يتم منه على مستوى كل صفحة من صفحات البحث، والذي يفضِّل أغلبُ الباحثين العمل به، سواء ما يكون في آخر كل فصل أو باب أو بحث، والذي يعمل به القليل منهم. أمّا التوثيق الأحدث، الأنجلو-

سكسوني، وهو الذي يكون داخل متن البحث فإن ما يناسبه هو ترتيب سنة النشر، بعد لقب واسم المؤلف مباشرة، ثم تأتي بقية المعلومات كما هي مرتبة كلاسيكيا، وهذا يلائم أكثر طريقة التوثيق على مستوى المتن، والتي تعتمد على كتابة لقب واسم المؤلف، ثم تاريخ نشر كتابه فرقم الصفحة التي اقتُبست منها المعلومة.

ويختلف هؤلاء الباحثون أيضا، في استعمالهم لعلامات الفصل بين معلومة وأخرى، من معلومات المصدر الواحد، فبعضهم يستعمل النقطتين العموديتين (:)، وبعضهم يستعمل الشرطة (/)، وبعضهم يستعمل المطة (-)، وبعضهم يستعمل الفاصلة (،)، وبعضهم يستعمل النقطة (.) ؛ والمفروض هو توحيد هذه العلامات لكن غالبية المؤلفين يستخدمون النقطتين أو الفاصلة في فصل لقب واسم المؤلف عن عنوان كتابه ثم يفصلون بقية الأجزاء عن بعضها البعض بالفاصلة، ويفصلون بين مختلف المصادر بالنقطة والفاصلة (؛) ويضعون في نهاية الكلام نقطة.

التوثيق من مجلة

- لقب واسم المؤلف نقطتان(:) أو فاصلة (،) ثم عنوان المقالة، وقد يُوضع بين فارزتين ("") أو يوضع تحته خط، ثم فاصلة (،) ثم اسم المجلة بخط غامق ثم فاصلة(،)ثم رقم المجلد ثم فاصلة (،)، ثم رقم العدد ثم فاصلة (،)، ثم الجهة أو الهيأة التي أصدرتها ثم فاصلة (،)، ثم المدينة أو البلد الذي صدرت فيه ثم فاصلة (،)، ثم تاريخ الصدور ثم فاصلة (،)، ثم قم الصفحة ثم نقطة (.) أو نقطة وفاصلة (؛) لفصلها عن مصدر آخر إذا سجّل بعدها.

التوثيق من جريدة

لقب واسم صاحب المقالة : "عنوان المقالة"، في جريدة كذا... (وإذا كان جريدة رسمية يُذكر ذلك)، كما يذكر ما، إذا كانت يومية أو أسبوعية أو دورية، ثم العدد، ثم التاريخ (اليوم والشهر والسنة)، ثم البلد. ثم الصفحة.

التوثيق من رسالة جامعية غير منشورة

لقب واسم صاحب الرسالة : عنوانها (وقد يوضع بين فارزتين "" أو يوضع تحته خط)، توضيح طبيعة الرسالة (رسالة ماجستير أو دكتوراه)، غير منشورة، وقد يشار إلى المشرف (تحت إشراف فلان)، القسم والكلية أو المعهد، اسم الجامعة، تاريخ الصدور (وقد يُقدّم ترتيبه إلى ما بعد لقب واسم صاحب الرسالة، في حال العمل بالتوثيق في المتن)، ثم الصفحة.

التوثيق من كتاب قراءات

لقب واسم المؤلف : عنون المقالة، في (ذكر عنوان الكتاب، سلسلته، رقمه)، مكان وتاريخ صدوره، الهيئة التي أصدرته، الصفحة (وقد لا تذكر الصفحة).

التوثيق من كتاب سنوي :

اسم المؤسسة التي أصدرته، الكتاب السنوي رقم كذا، موضوعه، الصفحة.

التوثيق من بحث قُدّم في مؤتمر :

لقب واسم صاحب البحث : عنوان البحث، بحث مقدم في مؤتم كذا.. (ذكر المعلومات الخاصة بالمؤتمر)، مكان وتاريخ انعقاده، ومدّته (من كذا إلى كذا)، الصفحة. (مع تقديم سنة انعقاده إلى ما بعد اسم صاحب البحث، في حالة التوثيق في المتن).

التوثيق من محاضرة عامة

لقب واسم المحاضر : محاضرة بعنوان...، الهيئة المنظمة، مكان إلقائها، المدينة، البلد، التاريخ (اليوم والشهر والسنة).

التوثيق من محاضرة خاصة (من مقاييس السنة الجامعية)

لقب واسم المحاضر : محاضرة بعنوان، المقياس، المستوى الذي ألقيت فيه، القسم والكلية أو المعهد، الجامعة، المدينة، البلد، السنة الجامعية.

مع ملاحظة أن الرجوع إلى محاضرة عامة أو خاصة مرهون برتبة الأستاذ وسمعته العلمية بحيث ينبغي أن يكون محل ثقة.

- إذا كانت المحاضرة مسجلة، توضع ملاحظة (محاضرة مسجلة في شريط صوتي أو في شريط فيديو).

التوثيق من ندوة

ألقاب وأسماء المشاركين في الندوة : ندوة بعنوان...، الهيئة المنظمة لها، المكان الذي ألقيت فيه، المدينة، البلد، التاريخ (اليوم والشهر والسنة).

التوثيق من قانون أو نظام

اسم الدولة، اسم القانون أو نوعه (مرسوم أو أمر أو قرار)، رقمه ومضمونه، مكان وتاريخ صدوره، اسم الجريدة الرسمية، رقم العدد وتاريخ الصدور، الصفحة.

التوثيق من منشور حكومي

اسم الدولة التي صدر عنها المنشور، الوزارة أو الإدارة العامة التي نشرت الدراسة، عنوان الدراسة، (اسم الناشر، مكان وتاريخ النشر)، الصفحة.

التوثيق لمقابلة شخصية

مقابلة مع فلان (لقب واسم الشخص الذي جرت معه المقابلة)، وظيفته والمؤسسة التي يعمل فيها، المكان الذي تمت فيه المقابلة، تاريخ المقابلة.

التوثيق من حصة بثت في التلفزة أو في المذياع

اسم المصلحة، لقب المنشط، أسماء المشاركين في الحصة : عنوانها، القناة، البلد، التاريخ (اليوم والشهر والسنة).

التوثيق من فيلم

اسم المصلحة، لقب المخرج : فيلم بعنوان...، البلد، التاريخ (اليوم، الشهر، السنة).

التوثيق من شريط وثائقي :

اسم المصلحة، اسم المعلّق، شريط وثائقي بعنوان...، القناة، البلد، التاريخ (اليوم والشهر والسنة).

الهوامش أو الحواشي اللاّحقة

والمقصود بهذه العبارة هو التوثيق بمصادر أو مراجع سبق التوثيق بها في نفس البحث، ويكون ذلك مختلفا عن المرة الأولى بحيث أنه يختصر في المرة الثانية، بإحدى الكيفيات التالية :

- إذا جاء التوثيق الثاني مباشرة بعد الأول، ومن نفس صفحة الكتاب، وفي نفس صفحة البحث، يكفي ذكر مصطلح (نفسه)، بدون ذكر رقم الصفحة مرة ثانية.

- إذا جاء التوثيق الثاني، بعد الأول مباشرة ولكن من صفحة مختلفة، يذكر مصطلح نفس المرجع، أو نفس المصدر مع الإشارة إلى رقم الصفحة التي اقتُبست منها المعلومة.

- وإذا جاء التوثيق الثاني، من نفس صفحة الكتاب أو من صفحة أخرى، ولكن في صفحة ثانية من صفحات كتابة البحث، يذكر لقب واسم المؤلف : نفس المصدر أو نفس المرجع، أو أبرز كلمة من عنوان الكتاب ثم الجزء فالصفحة.

- إذا فُصل التوثيق الثاني عن التوثيق الأول، من نفس الكتاب، بمصدر أو مرجع آخر، تُكتب بعد لقب المؤلف في المرة الثانية : (عبارة المصدر أو المرجع السابق) ثم الصفحة ؛ أو يكتب لقب المؤلف : مع (أبرز كلمة من عنوان الكتاب)، ثم الصفحة (مثل : ابن خلدون : العبر، ج. 3، ص. 10)، ويُكتفى أحيانا بذكر أبرز كلمة من عنوان الكتاب (مثل : العبر، ج. 4، ص. 2)، وهذا في حال استخدام كتاب واحد لبن خلدون، أمّا في حالة ما إذا استخدم له أكثر من كتاب في البحث، فينبغي ذكر الكتاب المقصود، في كل مرّة، سواء بالإضافة إلى اللقب أو بدونه (مثل، ابن خلدون : العبر... أو ابن خلدون : المقدمة ؛ أو العبر.... أو المقدمة...

صيغة الإشارة إلى صفحة المصدر أو المرجع

- إذا كانت صفحة واحدة، يشار إليها كالتالي : ص نقطة (ص.) ثم رقم الصفحة، وإذا كانت في آخر الهامش توضع أمامها نقطة، أمّا إذا تلاها مصدر أو مرجع آخر فتفصل عنه بنقطة وفاصلة (؛).

- إذا كانت صفحتان : يشار إليهما بإحدى الكيفيات الآتية :

ص. 3- 4 أو ص. 3، 4 أو ص ص. 3، 4 أو ص ص. 3- 4.

- إذا كانت ثلاث صفحات : يشار إليها بذكر الصفحة الأولى وإضافة فما بعدها. (مثال : ص. 3 فما بعدها، أي ص. 3- 4- 5).

إذا كانت أكثر من ثلاث صفحات، يشار إليها بذكر الصفحة الأولى وإضافة عبارة فما بعدها بعدة صفحات (مثال : ص. 5 فما بعدها بعدة صفحات).

وهناك من يهمش لأكثر من صفحتين بذكر ص- ص. فرقم الصفحة الأولى- ثم رقم الصفحة الأخيرة، هكذا (ص. - ص. 1- 5) أي من صفحة 1 إلى صفحة 5) أو بذكر ص. ثم رقم الصفحة الأولى- ثم رقم الصفحة الأخيرة، هكذا (ص. 1- 5)

- إذا كانت الإشارة لصفحتين غير متتاليتين : تذكر الصفحة الأولى ثم فاصلة (،) ثم الصفحة الثانية (مثال : ص. 14، 16).

- إذا كانت الإشارة إلى صفحات غير متتالية : يشار إلى الصفحة الأولى، يليها مصطلح وهنا وهناك. (مثال : ص. 15. وهنا وهناك).

المصطلحات المستعملة في الهوامش

تعوّد الباحثون الغربيون على استخدام مصطلحات ومختصرات في كتابة هوامش أبحاثهم، وقد ترجمت كلها إلى العربية واستعملت فيها لنفس الغرض، وها هي مرتبة حسب الأحرف الهجائية الفرنسية.

anonyme = مجهول

anoté = تحق (تحقيق)

auteur anonyme = مؤلف مَجهول

art. (article) = مقالة

cf. (comparez) = قارن

éd. (édition) = ط. (طبعة)

éditeur = ناشر

enc. (encyclopédie) = موسوعة، دائرة المعارف

folio = ورقة

ibid ou même auteur = نفس المرجع أو نفس المصدر أو نفس المكان

id. ou idem = نفسه

i. e. = يعْني

infra = فَما بعد أو لاحقاً أو أدناه

loc. Cit. (Lococitato) = المكان السابق

ms. (manuscrit) = مخطوطة

mss. = مخطوطات

n. = ملاحظة

N. B. (note) = استدراك أو حاشية

op. cit. (opéro citato) = المصدر السابق أو المرجع السابق

p. (page) = ص. (صفحة)

p p. (deux pages succéssives) = ص. أو ص ص. (صفحتان متتاليتان)

p. pp. (page et pages suivantes) = ص. ص ص. (صفحة وصفحات متتالية)

Sic. = كذا (أعطي هكذا في الأصل)

supra = فما قبل (أي صفحة كذا فما قبل) أو أعلاه أو سابقاً

sq = فما بعدها (أي صفحة كذا فما بعدها(حتى الصفحة الثالثة بعدها)

sqq = فما بعدها من عدّة صفحات (أي صفحة كذا فما بعدها من عدة صفحات)

t. (tome) = ج. أو جـ. (جزء)

trad. (traduction) = تر. (ترجمة)

V. (voir) = أنظر أو راجع

vol (volume) ou vols (volumes) = مج. (أومجلد أو مجلدات)

الرموز المستخدمة في إدخال تعديلات على النصوص.

[] = للتغيير

] sic [= للكلمات التي أُتلفت

{} = لما يقترح حذفه

() أو <> = لما يقترح إضافته

مختصرات أو رموز تستخدم في المتن

إلخ... = إلى آخره.

أهـ. = انتهى

ت. = توفى

تح. = تحرير

ق. م. = قبل الميلاد

م. = ميلادي (التاريخ الميلادي)

هـ. = هجري (التاريخ الهجري)

شكل الفصول في البحث العلمي

يُعتبر الفصل، في البحث، وحدة مستقلة بذاتها، يُعالج فيه جانب من جوانب إشكالية البحث أو عنصر من عناصرها، ويمكن أن يتضمّن هذا الجانب ما خُصّص لمفهوم أو بُعد أو متغيّر، أو يخصص إلى جانب من جوانب التحقّق من الفرضية.

ويبدأ الفصل، عادة، بفقرة تقديمية لموضوعه، وتتضمّن تقديم خطة بحثه، التي سيتم التطرق إلى عناصرها ومعالجتها، وفق نظام يضمن برهنة منطقية تدريجية مُقنعة، بحيث يتم عرض ملاحظة الباحث حول أحد جوانب مشكلة البحث، في علاقتها بالفرضية أو هدف البحث.

وينتهي الفصل، دائما، بفقرة تكون بمثابة خلاصة تتضمن حوصلة لأهم ما يجب الاحتفاظ به منه، في علاقته بالبرهنة المتبناة، كما يتم فيها الإعلان عن مضمون الفصل الموالي بطريقة تضمن ربط المعلومات بعضها ببعض، السابق منها باللاّحق، كأن يتصور الباحث وضع جسر فكريّ يَعبُر من خلاله، من المقدّمة إلى الفصل الأول، ومن الفصل الأول إلى الثاني، وهكذا، ومن الفصل الأخير إلى الخاتمة، سواء كان ذلك الربط في شكل أسئلة تمهيدية، في نهاية الفصل كتمهيد للفصل الموالي، أو أن تكون جمل يمهّد بها الباحث لبداية الفصل الموالي، وقد توحي، أحيانا أخرى، طبيعة نهاية الفصل الأول، ضمنيا، بالانتقال إلى الفصل الموالي.

خاتمة البحث ومقدمته

أولا : خاتمة البحث

تأتي كتابة الخاتمة بعد إنهاء عملية التحرير، ولها ثلاث وظائف أساسية، هي :

- تقديم حوصلة لتحليل المعطيات وتأويل النتائج، أي استنتاج أهم ما يجب الاحتفاظ به في البحث، مما تم جمعه : فالأمر لا يقتصر على تلخيص التقرير ولكن يضبط جوهره، انطلاقا مما تم تحليله وتأويله وإعطاء التقييم النهائي للفرضية، مع توضيح الفروقات الدقيقة التي تنبغي الإشارة إليها فعلا.

- تسجيل المعارف الجديدة التي توصّل إليها البحث، مع إبراز الطريق المقطوع، مقارنة بالمعارف السابقة التي كانت معروفة حول موضوع الدراسة، أو حول المنهج المستعمل، وقد يشار فيه إلى اكتشاف نادر، أو تعديل في طريقة العمل، أو إلى جانب جديد ينبغي أخذه بعين الاعتبار، أو إلى طريقة مختلفة في تصوّر السؤال أو إلى موقع آخر تنبغي زيارته أو إلى كل اعتبار قد يأتي بإسهام إضافي في بناء المعارف.

- اقتراح آفاق للبحث على الذين يريدون التعمق أكثر، في المسألة وتزويدهم بما يمكّنهم من القيام باكتشافات أكثر عمقا في الموضوع. والخاتمة تضيف معلومات أساسية إلى البحث، تسمح بفهم مدى بعده وقيمته ؛ وفي حالة مشاركة فرقة في البحث، فإنّ إعدادها يتطلب مناقشة، ولا يمكن أن تترك مهمة تحريرها، إلى

واحد من الأعضاء فقط، لأن نظرته ستكون جزئية مبنية على أساس مساهمته الخاصة ولن تشمل مجموع التحليل، وبالتالي، فإن المحتوى سيعاني، ولا شك، من نقص النظرة الشاملة.

ثانيا : مقدّمة البحث العلمي

لا تُحرر مقدمة البحث بطريقة نهائية إلاّ بعد معرفة ما يحتويه البحث بدقة، أي بعد الانتهاء من تحرير أجزائه الأخرى، بما فيها الخاتمة، لأن الباحث سيدعو، بواسطتها، جمهور القرّاء لقراءة بحثه، بطريقة لا يكون فيها أي تضليل حول ما سيجدونه. وتتضمّن مقدمة البحث عدّ نقاط، هي :

- تقديم الموضوع أو المشكلة التي ستعالج، بإعطاء فكرة عامة عن البحث وأهميته والأدبيات أو النظريات التي لها علاقة به، وإعطاء فكرة عن الدراسات السابقة التي لها صلة به، وما تم التوصل إليه من نتائج، وبيان نقاط الضعف والقوة فيها، وبيان ما تختلف به الدراسة الحالية عن سابقاتها وما ستضيفه للمعرفة العلمية، وبالتالي إظهار مدى أهمية الموضوع التي ينبغي إشراك الآخرين فيها، وأين تكمن أهميته وفائدته.

- تقديم عناصر محتوى البحث أي خطته، بترقيم مختلف أجزائه وفصوله، مع التعرّض لأهم النقاط التي تم علاجها على مستوى كلّ فصل، والعمل على ربطها ببعضها البعض، بأسلوب علمي واضح، مع تبرير طبيعة نظام تسلسلها.

- عرض المنهج المتبع في البحث : وهذا إجراء يجب على الباحث أن يضعه محلّ تنفيذ ليقوم بعمله بكيفية جيّدة، فعلى ضوئه تحكم المجموعة العلمية عليه. إن المناهج الصارمة هي وحدها

الكفيلة بالوصول إلى النتائج الصادقة، ومن هنا تأتي أهمية عرض المنهج وتوضيحه في مقدّمة البحث وتقريره.

- تقييم المصادر المستعملة في البحث، بما فيها المصادر الأولية والثانوية، أو المصادر والمراجع، وذلك بالتركيز على أكثرها فائدة للبحث، انطلاقا من الأهم إلى المهم، ومن أهم المصادر إلى أهم المراجع، مع إبراز الجوانب التي أفاد فيها كل واحد منها وتبرير ذلك، قدر الإمكان، بالتعرض إلى بعض الجوانب من ترجمة صاحبه الشخصية، كتاريخ ومكان تأليفه وثقافة وإيديولوجية صاحبه، وما إلى ذلك... مع العلم أنه ليس المطلوب، في هذه النقطة ، نقد المصادر والمراجع، كما يحلو لبعض الباحثين أن يسموها، لأن عملية النقد أكثر تعقيدا من عملية التقييم البسيطة المقتصرة على «إبراز جوانب الفائدة».

- ذكر أهم الصعوبات التي تعرّض لها الباحث، أثناء إنجازه لبحثه، لكن لا ينبغي ذكر كل صغيرة وكبيرة، بل المطلوب هو الاقتصار على الصعوبات الفعلية التي قد تكون أثّرت سلبا على نتائج البحث، أو زادت من مدّة إنجازه، كصعوبة الوصول إلى الحصول على مصدر أو وثيقة مهمة للبحث، وإظهار المساعي الحثيثة والمجهودات الكبيرة التي بذلها الباحث والتي لم تثمر، في آخر المطاف، أو أثمرت بعد وقت طويل زاد من مدّة الإنجاز.

- تقديم الشكر والعرفان لكل من ساعد في إنجاز البحث، على كل المستويات، من المساعدة في اختيار موضوعه، إلى التزويد ببعض المصادر أو تسهيل الحصول عليها والمساعدة في القراءة، والتصحيح اللّغوي، أو توفير أي وسيلة من وسائل العمل، ويأتي على رأس كل هؤلاء، بطبيعة الحال، الأستاذ المشرف الذي يُفتَرض أن يكون قد تابع عمل طالبه، من أوّله إلى آخره، واستعمالُ فعل

"يُفترض" هنا مقصود وهادف، وعلى من يهمهم الأمر أن يتحملوا مسؤوليتهم في معالجة التدهور الخطير الحاصل في هذا الميدان، أين الضمائر الحية ؟ وأين الوصاية المسؤولة عن رعاية المصلحة العامة ؟

ملخص البحث

قد يقوم الباحث بتلخيص بحثه باللّغة العربية وبإحدى اللغات الحية، كالفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية وغيرها، ويبيّن في هذا الملّخص أهداف البحث وأهم المصادر المستخدمة فيه والمنهج المتبع وعناصره والنتائج التي توصل إليها فيه، وكل ذلك فيما لا يزيد عن صفحة واحدة.

ملاحق البحث

بعد تحرير خاتمة البحث، ثم مقدمته، وبعد تلخيصه، يأتي دور ملاحقه، وهي عبارة عن وثائق تاريخية تَعني البحث مباشرة، أي تدخل في صلب موضوعه، لكن كتابتها في المتن قد يشغل حيّزا كبيرا من الصفحة، وأحيانا أكثر من صفحة، مما يقطع على القارئ سلسلة تفكيره، ويؤثر سلبا على ربط الحوادث المتسلسلة، بعضها ببعض، وهذا ما يجعل الباحث يقتصر على تسجيل ما لا يؤثر على أسلوبه وعلى تسلسل أفكاره ويوثقه، ثم يحيل القارئ على ما يختاره له منها كاملا في الملاحق التي تدرج بعد الخاتمة.

وقد تشمل الملاحق، إضافةً إلى الوثائق والنصوص، جداولَ أو خرائط أو صورا أو لوحات أو رسوما بيانية. مع الحرص على تخصيص صفحة لكل جدول أو صورة أو لوحة أو رسم بياني وهذا، في حالة ما لم يزد عدد تلك الجداول أو الخرائط أو الصور أو غيرها عن إثنتين من كلّ صنف. أمّا ما زاد منها عن إثنتين فينبغي أن يخصص له عنوان

مستقل، تدرج في إطاره كلّ الجداول أو كل الخرائط أو كلّ الرسومات البيانية، مرقمة بطريقة تسلسلية، بحيث توجد الخريطة رقم 1، ثم الخريطة رقم 2 ثم الخريطة رقم 3 إلخ...، في إطار عنوان الخرائط، وكذلك الأمر بالنسبة للجداول وغيرها...

وقد تشمل الملاحقُ الملاحظاتِ أو التحاليلَ أو المقارناتِ أو التعاليق التي تتعذّر كتابتها في المتن، لتأثيرها سلبا في صياغته، ولا في الهامش لطولها، لكن الباحث يقدّر أنها مفيدة ومهمة بالنسبة للقارئ.

ويوضع عنوانٌ لكلّ ملحق، وقد يحتاج بعضها إلى تعريفات أو شروحات مختصرة، وإذا تعدّد النوع الواحد منها يرقم، مثل : ملحق رقم (01)، وملحق رقم (02)، إلخ... وجدول رقم (01)، وجدول رقم (02) وغير ذلك ؛ ويسجل مع هذه الأرقام، أرقام الصفحة، هي التي يشار إليها في متن البحث وهامشه (مثال : أنظر. خريطة 01، ص 320)، مع مراعاة توثيق كل هذه الملاحق في الهامش بالطريقة المتعارف عليها.

وعادة ما تكون الوثيقة مقتبسة من كتاب مخطوط أو من كتاب مطبوع يصعب الحصول عليه ؛ وفي حالة ورودها في كتب متداولة مطبوعة، يستحسن إحالة القارئ عليها، بعد إيضاح اسم المؤلف وعنوان الكتاب ورقم الطبعة وتاريخها ومكانها ثم الجزء والصفحة، وبمعنى آخر لا داعي لكتابة ملحق من كتاب مطبوع ومعروف.

يجب اقتباس وثيقة الملحق من مصدر واحد حتى لا يحدث اضطراب، عند نقلها، قد ينتج عن اختلاف عباراتها في المصادر ؛ وإذا وُجدت اختلافات جوهرية بوثيقة ما، في مصادر متعدّدة، تنبغي الإشارة إليها في الهامش، كما ينبغي تفسير الكلمات والعبارات الغامضة، في الهوامش أيضا، لمساعدة القارئ على فهمها.

قائمة المصادر والمراجع (بيبليوغرافيا)

توضع هذه القائمة مباشرة بعد الملاحق، لما قد تشمله هذه الأخيرة من وثائق أو كتب أو جداول أو خرائط أو رسوم بيانية، لمْ يوثّق لها في هوامش البحث، ولكن تمت الاستعانة بها في تلك الملاحق. وتشمل البيبليوغرافيا كل المصادر والمراجع التي تمت الإشارة إليها في الهوامش، إضافة إلى أخرى أُعتمَد عليها الباحث ولم يسجلها في هوامشه، لكن في هذه الحالة ينبغي الحرص على أن يكون قد رجع إليها فعلا وإلاّ كان ذلك انتحالاً وتضليلاً.

وإذا كان عدد المصادر والمراجع قليلاً، توضع له قائمة واحدة ترتب هجائياً، وليس أبجدياً، وعلى أساس اللقب (Nom) ثم الاسم (Prénom)، على عكس قاعدة كتابة المراجع في متن نص البحث (وليس في هامشه)، حيث يُذكر اسم المؤلف أوّلاً ثم لقبه، عندما يُتناول في أطراف الحديث (كالقول مثلا : ..وذكر عبد الرحمن بن خلدون...، وليس ...ابن خلدون عبد الرحمن...). وإذا كُتب المرجع بأحرف لاتينية، يكتب اللقب بأحرف كبيرة (Majuscule)، والاسم بأحرف صغيرة (Minuscule)، باستثناء حَرْفه الأول، فيكتب بالحرف الكبير. مع ملاحظة أن هناك مؤلفّين شرقيّين يفضلون كتابة اسم المؤلف أوّلاً ثم لقبه في قائمة المصادر العربية، التي يصعب التمييز فيها بين الألقاب والأسماء في كثير من الأحيان. وغالبا ما يُلجأ فيها إلى الترتيب على أساس اسم الشهرة أو على أساس أَميز اسم من الأسماء الكثيرة المتوالية.

وإذا كثُر عدد المصادر وتنوَّع، فهو يصنّف، عادة، في مجموعات ترتب كل واحدة منها حسب الأحرف الهجائية، وقد جرى العُرف على اعتماد التصنيف التالي :

أولا : قائمة المصادر، أو المصادر الأولية أو المراجع الأولية

وتشمل (بالنسبة إلينا نحن المسلمين) في مقدّمتها : القرآن الكريم فالأحاديث الشريفة وتليها بقية المصادر مصنفة هجائيا، حسب ألقاب مؤلفيها، وهي تشمل :

وثائق الأرشيف والمخطوطات والوثائق الأصلية والمصادر المادية الأصلية أو الأولية : أمّا غير المسلمين فهم غير ملزمين بوضع القرآن في أول قائمتهم ووضع الحديث بعدهُ مباشرة لكنهم ملزمون بالترتيب الهجائي لبقية المصادر.

ثانيا : قائمة المراجع أو المصادر الثانوية

ويمكن الاقتصار فيها على قائمة واحدة، إذا قَلَّ عدد الكتب التي تدخل في إطارها ؛ أمّا إذا كثُر عدد الكتب وتنوّع فيمكن تصنيفها إلى عدّة قوائم، حسب الضرورة، بحيث يمكن أن يكون بعضها خاصا بالكتب المطبوعة والبعض الآخر خاص بالرسائل الجامعية أو المجلات أو الجرائد أو القرارات واللوائح القانونية أو القواميس والمعاجم أو المناجد أو المحاضرات أو النّدوات أو الملتقيات أو الحصص المبثّة في التلفزة أو المذياع أو الأفلام أو الأشرطة الوثائقية وغير ذلك...

وتوضع أيضا قائمة للمراجع الأجنبية. وقد تكون مكتوبة بلغة واحدة كالفرنسية مثلاً، كما يمكن أن تكون مراجع متنوّعة ومكتوبة بأكثر من لغة، وفي هذه الحالة يمكن أن تصنّف، حسب لغة الكتابة، إلى مراجع فرنسية، مثلاً، ومراجع ألمانية وما إلى ذلك...، وهنا أيضاً ينبغي التنبيه إلى أن النزاهة العلمية تتطلب أن يكون الباحث قد اطلع فعلاً على المرجع المذكور واقْتَبَس منه بعض ما يفيد بحثه. وتُطبّق في تصنيف هذه المراجع نفس القاعدة التي تطبق على تصنيف المراجع المكتوبة باللغة العربية.

ويكون ترتيب كل قائمة من هذه القوائم أو كل صنف من أصنافها على أساس الأحرف الهجائية، بعد حذف (ال) التعريف أو (ابن)، التي تكثر في أسماء المؤلفين المسلمين، أي يكون ترتيب الأسماء التي تبدأ بالألف (أ) قبل التي تبدأ بالباء (ب)، والتي تبدأ بالباء قبل التي تبدأ بالتاء (ت) وهكذا ؛ وباللاّتينية يكون حرف (A) قبل حرف (B) وحرف (B) قبل حرف (C) إلخ ..وبالتالي فإن لقب البكري يُرتب قبل ابن تغرى بردي، مثلا، وبالأحرف اللاتينية فإن لقب Amrouche يرتب قبل لقب Brémond. مع العلم أنه لا يحذف في ترتيب الأحرف اللاتينية، ال، وابن، وأبو كما هو الحال في ترتيب الأحرف العربية.

وإذا تشابهت الألقاب، في حروفها الأولى، رتبت حسب حروفها الثانية، وإذا تشابهت في حروفها الثانية ترتب حسب الثالثة وهكذا... بحيث يرتب لقب إبراهيم مثلا قبل لقب أحمد، لأن الحرف الثاني في اللقب الأول (ب) قبل الحرف الثاني في اللقب الثاني (ح). كما يرتب

لقب حمود قبل لقب حميد، لأن الحرف الثالث من الأول (و) قبل الحرف الثالث من الثاني (ي). وما ينطبق على الترتيب بالأحرف العربية ينطبق على الأحرف اللّاتينية.

فهارس الموضوعات

تكون فهارس البحوث في آخرها، ويكون آخر البحوث دائما تقريبا، هو فهرس الموضوعات، لكنّ القليل من الباحثين يضعونه في أول أعمالهم. وتسجل فيه عناوين الأبواب والفصول ومتفرعاتها من المباحث أو عناوين فرعية، وقد تطلق على هذا الفهرس تسمية محتويات البحث وتُسجَّل فيه، على الجانب الأيمن من الصفحة، العناوين الرئيسية والفرعية، مرتبة عموديا، من أولها إلى آخرها، وفي مقابل كل عنوان، صغيرا كان أم كبيرا، وعلى الجانب الأيسر من الصفحة نفسها، تُسجّل أرقام الصفحات التي توجد بها تلك العناوين، والغرض من هذا العمل، كما هو واضح، هو تسهيل مهمّة القارئ في العثور على ما يَرغَب فيه من عناصر البحث.

فهارس أخرى

وقد توضع لنفس الغرض، أي لتسهيل مهمة القارئ أكثر، فهارس أخرى تخضع لطبيعة البحث أو الموضوع، بمعنى أن ما قد يكون ضروريا في بعضها لا يكون ملحا في بعضها الآخر. فإذا كان البحث ذا طبيعة دينية أو مذهبية، مثلا، ووَردت فيه آيات قرآنية وأحاديث شريفة وأسماء لفقهاء، سيكون من المفيد أن يخصص الباحث، على الأقل، ثلاثة فهارس هي : فهرس الآيات* وفهرس الأحاديث** وفهرس الفقهاء، يشار في الأول إلى كل الآيات المذكورة في البحث : واحدة واحدة، مرتبة هجائيا، على الجانب الأيمن من الصفحة وأمام كل آية صفحات البحث التي ورد فيها ذكرها، أولا بأول، وبين كل صفحة وصفحة فاصلة (،) وبعد آخر صفحة نقطة (.)، ثم الآية التي بعدها (هجائيا) وهكذا...

وبالمثل تعالج الأحاديث، في فهرس الحديث، وأسماء الفقهاء في فهرس أسماء الفقهاء. ويفيد مثل هذا العمل، بطبيعة الحال، في تيسير مهمة القارئ إلى أقصى درجة ممكنة، في حالة ما إذا كان يهتم بتفاصيل ما قيل من معلومات حول آية معينة أو حديث معين أو فقيه معين، فلا يَستدعي الأمر أن يقرأ كل البحث أو الموضوع، للإطلاع على تلك التفاصيل، بل تكفيه العودة إلى أحد الفهارس الثلاث والبحث فيها عمّا يريده، من آيات أو أحاديث أو أسماء للفقهاء، وبعد العثور عليها، يجد إلى جانبها كل الصفحات التي ورد

* - يُنظَمُ بإحدى الطريقتين الآتيتين : إما بكتابة الصفحة التي توجد بها الآية، ثم كتابة الآية ثم سورتها فرقم الصفحة؛ وإما بكتابة الآية ثم سورتها فرقمها فالصفحة

**- يسجّل الحديث ثم رقم الصفحة أو الصفحات التي يوجد بها.

ذكرها فيها، فيذهب مباشرة إلى تلك الصفحات ليطلع على كل ما كُتب حولها، في ذلك البحث، بأقل جهد ممكن.

وإذا كان للبحث طبيعة أخرى، سياسية مثلا، أو جغرافية أو فلسفية أو ما إلى ذلك، ينبغي أن تخصص له فهارس ملائمة للأمور المهمة المذكورة فيه بكثرة، والتي يقدّر الباحث أن القارئ قد يحتاج إلى الإطلاع على تفاصيل بعض مصطلحاتها، فيصنفها ويختار لها تسمية ثم يضع لها فهرسا. وقد يكون ذلك الفهرس خاصا بالأعلام أو بالقبائل أو بالشعوب أو بالمواضع أو بالمدن أو بالأنهار أو بالتيارات الفكرية أو ما إلى ذلك، مما قد يراه الباحث ضروريا.

ويراعى عند ترتيب أسماء الفهارس، إهمال الألف في لفظ ابن وكذلك أداة التعريف (ال)، كما يراعي تعدّد أسماء أو ألقاب الشخص الواحد أو المصطلح الواحد أو الشيء الواحد. فإذا كانت تسميات محمد بن أبي عامر والمنصور بن أبي عامر والحاجب المنصور عني شخصاً واحداً، مثلا، ينبغي أن يختار منها أبرزها فيرتب على أساسها وتكتب التسميتان الأخريان بين قوسين وفي مقابلها، على الجانب الآخر من الصفحة الأرقام التي وردت فيها على التوالي، ودون تمييز. مثل المنصور بن أبي عامر (محمد بن أبي عامر، الحاجب المنصور)... 4، 10، 16، 30، 65، 90، 100، 160، 340. ومعنى هذا أن القارئ يجد في كل صفحة من هذه الصفحات معلومات عن هذا الشخص المعروف بإحدى هذه التسميات.

الجانب الشكلي لكتابة البحث

الكتابة على الأوراق

يكتب البحث دائما على جهة واحدة من الورقة، أي في صفحة واحدة منها ولكي تكون قراءته سهلة، في أسطر مضاعفة بورق أبيض من حجم 27/21 سم، وترك هوامش من جهات الصفحة الأربعة، ويكون هامشها الأيمن أوسع، عرضه حوالي ثلاث (3) سنتمترات ويكون عرض الهوامش الأخرى أقل منه قليلا، حوالي سنتمترين (2) لكل منها. وتأخذ الإحتياطات من أجل ربط الرسالة وتغليفها، وإخراج البحث في صيغته النهائية التي تتضمن عدة أجزاء هي :

أولا : الصفحات التمهيدية، وتشمل

أ- **صفحة العنوان** : وهي تختلف حسب الجهة أو المؤسسة التي تم إجراء البحث من خلالها : ففي جامعة الجزائر، مثلا، يكتب في منتصف الربع الأول من الصفحة : اسم الجامعة يليه اسم الكلية ويليه اسم القسم. ويلي هذه المعلومات وفي أسفلها عنوان البحث كاملا، داخل إطار مستطيل. وفي أسفل الإطار المستطيل يسجل متطلب البحث أي الغاية من القيام به، وهي الحصول على درجة علمية معينة (ماجستير أو دكتوراه). ويسجل بعد هذا المتطلب في أسفله، من الجهة اليمنى اسم الباحث (ة) في عبارة : إعداد أو من إعداد الطالب (ة) أو الباحث (ة) فلان (ة)، وفي مقابلها من الجهة اليسرى عبارة بإشراف، مع ذكر لقب الأستاذ(ة) المشرف(ة) ثم اسمه (ها) ولقبه (ها)، وفي أسفل الصفحة، في منتصف الربع الأخير منها تسجل السنة الجامعية التي أُنجز فيها العمل بالتاريخين الهجري والميلادي، وتصمم ورقة الغلاف كما يوضحه الشكل التالي :

جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

عنوان البحث

مذكرة (أو أطروحة) لنيل شهادة كذا في تخصص كذا

إعداد الطالب (ة) إشراف:
فـلان : القب العلمي ثم الاسم واللقب

السنة الجامعية
السنة الجامعية الهجرية-السنة الجامعية الميلادية

ب- صفحة تتضمن قرار المناقشة

وهي شبيهة بصفحة العنوان، في تصميمها، إضافة إلى قائمة أعضاء لجنة المناقشة، تدرج بعد متطلب البحث، أي الغاية من القيام به، مباشرة وقبل اسم الطالب والأستاذ المشرف.

ج- صفحة الإهداء

قد يقوم الباحث، أحياناً، بإهداء عمله إلى شخص، له مكانة خاصة لديه أو إلى جهة اعتبارية كالوطن أو الجهة التي ينتمي إليها وما إلى ذلك. وفي هذه الحالة يَتطلب الأمر أن تخصص لهذه العملية صفحة مستقلة، علما أن هذه العملية اختيارية، وليست إلزامية.

د- صفحة الشكر

وتخصص، عادة، لتقديم الشكر، إلى بعض الجهات أو الأفراد الذين ساعدوا الباحث على إنجاز بحثه بتزويده بمساعدات مالية أو بيانات أو معلومات ضرورية للبحث، أو عملية الطباعة أو المراجعة اللغوية وغير ذلك... . وهناك من يُدمج هذه التشكرات، في مقدّمة البحث وفي تقريره، مع الشكر الذي يقدمه إلى الأستاذ الذي أشرف عليه أثناء القيام ببحثه.

ثانيا: مقدمة البحث

ويتم فيها تقديم الموضوع وعرض عناصره والمنهجية المتبعة فيه وتقْييم المصادر المستخدمة في كتابته والإشارة إلى أهم الصعوبات التي اعترضت طريق الباحث فتقديم الشكر والعرفان إلى كل من ساعدوه في إنجاز عمله.

ترقيم المقدمة

كان ترقيم أوراقها، فيما مضى، يتماشى مع عملية الرقن التقليدي، على الآلة الكاتبة، حيث كانت صفحات البحث ترقّم، شيئا فشيئا، منذ بداية الفصل الأول إلى نهاية الخاتمة، وبما أن كتابة المقدمة كانت ومازالت تؤجل إلى ما بعد كتابة الخاتمة، فكان لابّد من إيجاد حلّ لترقيم أوراقها، في المكان الخاص بها، وهو بداية البحث الذي سبق وأن كُتبت ورُقّمت كلّ صفحاته، ولم يكن من السهل إعادة ترقيمها، أي تغيير أرقامها بعد أخذ أرقام المقدمة بعين الاعتبار، فوُجد حلّ لهذه المُعضلة بتعويض أرقام صفحات المقدمة بالأحرف الأبجدية وترك بقية الترقيم على حاله.

ومع تعويض الحسوب للآلة الكاتبة، لم يعُد مشكل ترقيم صفحات البحث مطروحا، ما تقدم منها وما تأخر، وأصبح من السهل بمكان، إحداث أي تغيير عليه، دون أي مشكل، وبالتالي فإن سبب المشكل زال ولا داعي، إذا، لإبقاء حلّه التقليدي قائما مادام ترقيم البحث بكامله، بما فيه المقدمة، آخر ما يُكتب منه، ميسوراً. فلا داعي للبحث عن حلّ آخر، له ويبقى الحل الأنسب هو ترقيم كل الرسالة، من أوّلها إلى آخرها، بما فيها ما تسمّى الصفحات التمهيدية، وهي الصفحة الأولى التي تلي الغلاف، وتحمل معلوماته والصفحة المتضمنة لقرار المناقشة وصفحة الإهداء والشكر، إن وُجدتا، والصفحات التي تترك بيضاء أمام كل فصل، أحيانا، أو تكتب عليها محاور الفصول الرئيسيّة أحياناً أخرى، إضافة إلى عنوان الفصل. وتعدّ أرقام الصفحات البيضاء ضمن بقية أرقام البحث، حتى وإن تركت بيضاء.

ترقيم الأقسام والأقسام الفرعية في البحث

يوجد نظامان لترقيم الأقسام أو الفصول وفروعها في البحث، وهما : النظام العشري والنظام العادي.

ففي النظام العشري يُعطى رقم تسلسلي لكل جزء كبير أو لكل فصل، أي يعطى رقم 1 مثلاً للفصل الأول ورقم 2 للفصل الثاني وثلاثة للثالث وهكذا... . وإذا كانت في البحث أقسام فرعية تحتاج إلى ترقيم، كالأشكال التوضيحية والرسومات البيانية والجداول والأطر، لورودها في المتن، فإن ترقيمها يكون كالتالي :

في حالة ما إذا تضمّن الفصل الأول مثلا شكلاً توضيحياً واحداً فقط، يعطى له رقم 1، رقم الفصل الأول، أمّا إذا تضمّن شكلين فيعطى لأوّلهما رقم 1.1، ويمثل أولهما رقم الفصل وثانيهما رقم الشكل، ويعطى لثانيهما رقم 2.1، أي الشكل الثاني في الفصل الأول.

وإذا تضمّن الفصل الثاني شكلاً واحداً، يعطى له رقم 2، فقط، وإذا تضمّن ثلاثة أشكال، يعطى لأولها رقم الفصل 2 ثم رقم 1 (1.2) ولثانيها رقم الفصل 2 ثم رقم 2 (2.2) ولثالثها (3.2) وهكذا...، وبنفس الطريقة ترقّم أشكال بقية الفصول.

وبنفس الطريقة أيضا ترقم الأطر والرسومات البيانية والجداول وكل الأمور التي تتطلب الترقيم، في متن البحث. مع ملاحظة أنه في حالة ما إذا انقسم الشكل التوضيحي أو الإطار أو الرسم البياني أو الجدول إلى فروع فبالإمكان تزويدها بأرقام فرعية، هي الأخرى ؛ فعند تفرع شكلين توضيحيين عن الشكل الأول من الفصل الأول مثلا، يُعطى لأوّلهما رقم الفصل (1) ورقم القسم (1) ورقم الفرع (1) ويرقم بهذه الطريقة (1.1.1) ؛ ويعطى لثانيهما رقم الفصل (1) ورقم القسم (1) ورقم الفرع (2) فيكون (2.1.1)، وهكذا...

أمّا النظام العادي، فهو يجمع، بالتناوب، بين الأرقام والأحرف الأبجدية، بحيث ترقم الأجزاء الكبرى، أي الفصول، بالأرقام الرومانية (I، II، III، IV إلخ...) وتتبع، في نظام تنازلي بحرف هجائي وبرقم عربي، وهذا النظام لا يُستعمل في الكتابة العربية، لأنها لا تستخدم الأرقام الرومانية. ويبقى أفضل نظام يمكن تطبيقه في ترقيم الأقسام والأقسام الفرعية، في البحث، هو الترقيم العشري.

ثالثا : متن البحث

ويتكون، عادة، من فصل مدخلي أو تمهيدي، وهو الفصل الأول، وقد يتعلق الأمر، مثلا، بتحديد الإطار الجغرافي لمكان وقوع الحادثة محل الدراسة، ويحتاج هذا التمهيد أو المدخل ما تحتاجه بقية الفصول من العناية، سواء في تخطيطه أو في جمع مادته أو تحريرها ؛ ولا توجد له علاقة خاصة بمقدّمة البحث، فعلاقتها به لا تختلف عن علاقتها ببقية الفصول التي تأتي بعده، ويختلف عددها، من بحث إلى آخر، حسب الخطة أو الفرضيات أو الأسئلة المنبثقة عن الإشكالية موضوع البحث.

رابعا : خاتمة البحث

وتأتي بعد آخر فصل في البحث أو الرسالة.

خامسا : خلاصة البحث

وتكون باللّغة العربية، وبما يمكن من اللغات الحيّة.

سادسا : الملاحق

وتضاف إليها الخرائط والجداول والصوّر والرسوم البيانية، إن كانت قليلة ولكن إذا كثُر عدد أي نوع منها، يوضع له عنوان خاص به، كخرائط أو جداول أو صور إلخ...، ويُدرج في إطاره، مع ترقيم تلك الخرائط أو الجداول أو الصور ترقيماً تسلسلياً، مثل الملاحق تماما.

سابعا : قائمة المصادر والمراجع (بيبليوغرافيا)

ثامنا : الفهارس

وتكون مختلفة، حسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع، وفي كل الأحوال يكون فهرس الموضوعات هو آخرها، وإن كان بعض الباحثين يضعونه في بداية بحثهم.

شرح النص التاريخي أو تحليله أو نقده

تطلق مصطلحات شرح أو تحليل أو نقد على نفس العملية التي تتم فيها معالجة النّصوص التاريخية، بصفة شاملة : ظاهريا وباطنيا، ثم الوصول إلى تقييم معطياتها التاريخية وتشمل هذه العملية ما يلي :

النقد الظاهري للنّص

ويشمل النّقد الظاهري ثلاث خطوات هي :

1) إثبات صحة الأصل أو المصدر التاريخي، أي إثبات أنّه غير مزيّف، وهو ما يتطلب التّعرف على نواحي أخرى، ومنها : اسم المؤلف وشخصيته وعلاقته بالأحداث التي كتب عنها، ذلك أن قيمة المعلومات التي يوردها ترتبط كليا بشخصيته ومدى فهمه للحوادث التي كتب عنها، وبالظروف التي تحيط به فالمعلومات التي يسجلها الحاكم، مثلا، غير المعلومات التي يسجلها الأستاذ.

وكاتب الأصل التاريخي، سواء كان شاهد عيان أم اعتمد على غيره، من الرواة أو شهود عيان، يعتبر الواسطة التي يصل المؤرخ عن طريقها إلى الوقائع التاريخية، فكلما كان ثقة بعيدا عن الأهواء، كانت معلوماته أقرب إلى الصحة والعكس، ولذلك يجب معرفة أكبر قسط ممكن من المعلومات عن كاتب الأصل التاريخي.

في بعض الحالات لا يمكن التوصل لمعرفة كاتب الأصل التاريخي وشخصيته، وهذا لا يمنع من الاستفادة منه، وقد يكون هذا الكاتب المجهول هو المصدر الوحيد لما قدّمه من معلومات.

علما أنّ وضع اسم شخص ما على أصل تاريخي، لا يعني حتما أنّه هو كاتبه، كلّه أو بعضه، ويمكن التّعرف، في كثير من الأحيان، على كاتب الأصل التاريخي المخطوط بدراسة نوع الورق والخط والحبر واللغة والأسلوب والمصطلحات الخاصة بالعهد التاريخي المعيّن، وبدراسة المعلومات التاريخية الواردة بها.

2) معرفة الزمن الذي دُوّن فيه الأصل التاريخي : قد يكون الأصل التاريخي غير مزيّف، ويكون كاتبه من الأشخاص الذين يتحرون الصدق، ومع ذلك فقد ينقص من قيمته التاريخية بُعد الزمن، بين وقوع الحادث ورُؤيته وبين تدوين أخباره : **فالذاكرة** تخون الإنسان، وكلّما بَعُد بالكاتب العهدُ عن زمن وقوع الحادث، تعرّض لأن يفوته قليل أو كثير من التفاصيل الخاصة، **مهما كانت** رغبته في قول الصدق قوية. وإذا لم يحدّد الكاتب التاريخ الذي دوّن فيه مادّته فعلى الباحث وّضع حدّين لبدء الأصل التاريخي ولنهايته، بناء على دراسة محتوياته، أي أنّه يعين التاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله، والتاريخ الذي لا يمكن أن تكون قد وقعت بعده، والأصل التاريخي يُدوّن، دائما، بعد آخر حدث ورد به ولكن لا يعرف متى تمّ ذلك التدوين بالضبط، أبعد آخر حدث ورد به بزمن قصير أم طويل ؟

3) معرفة المكان الذي تم فيه تدوين الأصل التاريخي : فهل تمّ ذلك التّدوين في مكان وقوع الحادث أو بعيدا عنه؟ لأنّ الدّقة تقل كلما بَعُد مكان التدوين عن مكان وقوع الحادث.

النقد الباطني للنّص

ينقسم النّقد الباطني إلى إيجابي وسلبيّ : والأول عبارة عن تحليل الأصل التاريخي، قصد تفسيره وإدراك معناه، وذلك عن طريق عمليتين أساسيتين هما :

1) تفسير ظاهر النص وتحديد المعنى الحرفي له بالاستعانة بالقواميس والمعاجم المناسبة مع مراعاة أنّ :

أ) اللغة الواحدة تتغيّر من عصر لآخر، لأنّها كائن حيّ، دائم النموّ والتطوّر.

ب) قد تختلف معاني الكلمات، من مكان لآخر، ممّا يحتمّ معرفة اللّغة أو اللّهجة المحلية التي وُجدت في عهد كاتب النّص.

ج) الإلمام بلغة الكاتب وأسلوبه، لما تكون له من طريقة خاصة في التعبير.

د) ينبغي تفسير الكلمات والجمل في نطاق السياق العام للنصّ التاريخي ولا تفسّر بذاتها فحسب.

2) إدراك المعنى الحقيقي للنّص ومعرفة غرض المؤلف مما كتبه بالاستعانة بتحديد عدّة أمور منها :

طبيعة النّص من حيث كونه يعالج قضايا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها...، ويحدَّدُ أيضا موضوع النّص عن طريق استخراج فكرته العامة في شكل عنوان رئيسي له، ويلي ذلك استخراج أفكاره الجزئية، وتحديد بداية ونهاية كلّ واحدة منها ووضع عناوين فرعية لها، مع إعادة صياغتها، الواحدة بعد الأخرى بأسلوب حديث، يتمّ فيه تعويض التراكيب والصّيغ والكلمات القديمة بمثيلاتها الأحدث، حتى يتمكّن

القرّاء من فهمها دون كبير عناء. مع الحرص على صياغة كلّ فكرة في فقرة مستقلة عن غيرها من الفقرات.

أمّا الثاني : أي النّقد الباطني السلبي، فهو يتمّ عن طريق الإثبات العلمي لأيّة حقيقة تاريخية، لأنّ ذلك لا يتمّ عن طريق شهود عيان فقط، بل يجب أن تتوفر لدى الباحث في التاريخ الأدلّة التي تثبت صحة تلك المعلومة، على ضوء معرفته الشخصية وعن طريق مقارنة معلومة هذا المصدر بغيرها من معلومات مصدر أو مصادر أخرى، تكون معاصرة لوقوع الحادث المؤرخ له أو قريبة من عصره.

وكذلك استنتاجات المراجع التي كتبت في الموضوع.

ولا يجوز أن يُنقد الأصل التاريخي، في هذه المرحلة، كوحدة عامة بل ينبغي أن تنقد جزئياته وتفاصيله وحوادثه المفردة، واحدة واحدة.

يراعى، في النقد الباطني للنّص التاريخي، التمييز بين شيئين اثنين هما :

1) التثبت من صدق المؤلف وعدالته، لأنّه قد يكذب طمعا في نيل فائدة خاصة، فيسوق القارئ بأسلوب خاص، مخالفا بذلك الحقيقة مخالفة جزئية أو كلية. كما قد يكون كاتب الأصل التاريخي في مركز اضطره إلى الكذب أو في ظروف فوق طاقته أجبرته على ذلك.

وقد يميل أو يكره أسرة معينة أو حزبا أو طبقة اجتماعية خاصة أو شعبا أو دولة أو مدينة ما. وقد يكون من أنصار مذهب سياسي أو ديني أو فلسفي أو اقتصادي بعينه. وقد يكذب بسبب غروره الشخصي أو غرور الجماعة أو الناحية التي ينتمي إليها أو التي تهمه مصلحتها. وقد يقصد إرضاء الجمهور أو عدم إزعاج الرأي العام

فيورد أخبارا تناسب ذوق الجمهور حتى ولو لم يقتنع، هو نفسه بصحتها. وقد يكتب بأسلوب أدبي لإرضاء الناس، فيفسّر الوثائق ويكيّفها بما يناسب ذلك الأسلوب الأدبي، على حساب الحقيقة التاريخية فيعبث بالألفاظ، ويقدّم ويؤخّر، ويزيد ويبالغ ليكتب كتابة أدبية فنّية.

2) التثبت من صدق المعلومات التي أوردها كاتب الأصل التاريخي ومن مبلغ دقّتها، وما إذا كان المؤلف لم يخطئ ولم يُخدَع في شأنها، حيث ينبغي الكشف عن تلك الظروف بالنسبة للأصل التاريخي، كوحدة عامة، وبالنسبة لجزئياته لمعرفة ما إذا كان الرّاوي أو كاتب الأصل التاريخي يتمتّع بحواس سليمة وبعقل سليم تمكّن أن يعطي بواسطته معلومات صحيحة عمّا شهده أو سمعه بنفسه. وهل تمتّع بجميع الشروط الواجب توفّرها حتى تتحقّق له المشاهدة العلمية ؟

ومهما يكن فإنّ ما يتبيّن من مراعاة الشيئين سالفي الذكر : التثبت من صدق المؤلّف وعدالته، والتثبت من صدق المعلومات التي أوردها، هو ضرورة الإحاطة بجميع تفاصيل ترجمته الشخصية، لما لبعضها من علاقة وطيدة في تفسير كثير من الأمور والنقاط الواردة في نصّه. فلا ينبغي الاكتفاء، إذا، بترجمة مختصر للمؤلف، لأنّ ما قد يختصر منها قد تكون له أهمية خاصة في تفسير بعض ما كتبه.

تقييم النّص

ويتمثل في ذكر محاسن النّص ومساوئه من حيث دقة المعلومات الواردة فيه وموضوعيتها، في مجملها وفي تفاصيلها، ثم استخلاص الفائدة أو الفوائد التي أضافها هذا النّص إلى المعارف التاريخية.

أصول النّصوص التاريخية

يقصد بتحقيق النّص القديم، نصا قديما كتب بخط اليد، وهو ما يعتبر نصّا ثمينا في التاريخ، لاحتوائه على مادة أصلية تصلح للبحث التاريخي، وهو أهم من التأليف التاريخي، على اعتبار أنّه الأساس الذي يبنى عليه التاريخ[1].

وأهم تلك النّصوص : المخطوطات التي تحمل عنوان الكتاب واسم مؤلفه وجميع مادته على آخر صورة كتبها بها نفس المؤلف أو أشارَ بكتابتها أو أملاها أو أجازها، ويكون فيها ما يدلّ على اطلاعه عليها أو إقراره لها، وتسمّى مثل هذه النّسخ **«النّسخة الأم»**، علما أنّ بعض النّاسخين ينقل عبارة المؤلف في آخر كتابه مثل **«كتب فلان»** أي المؤلف، دون أن يُعقّب بما يُشعر أنّه نقل ذلك عن نسخة الأصل، فيظنّ القارئ أنّها نسخة المؤلف، مما يتطلب تفطّن المحقق لهذه المشكلة ومحاولة حلّها، اعتماداً على خبرته بالخط والتاريخ والورق[2].

وتلي النّسخة الأم، في الأهمية، النّسخة المأخوذة منها، ثمّ فرعها ثم فرع فرعها إلخ... وما يلاحظ أنّ ذكر سلسلة الأخذ، في الكتب الأدبية قليل، وهو ما يكون مدعاة للتحقيق لكي يؤدي النّص تأدية مقاربة، ويعتبر هذا النّوع من النصوص **«أصلاً ثانويا»**، إن

1- انظر ماجد: المرجع السابق، ص 53.
2- انظر هارون (عبد السلام محمد): تحقيق النّصوص ونشرها، ط 5، القاهرة، 1414هـ/ 1994م، ص 29.

وجد معه الأصل الأول، فإن لم يوجد هذا الأخير فإن أوثق تلك المخطوطات يرتقي إلى مرتبته، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقا[1].

وهناك أصول قديمة منقولة، في أثناء أصول أخرى، بكاملها أو في معظمها، وهذا النوع من **«الأصول المضمنة»** لا يُخرج كتابا محقّقا ولكن يمكن الاستعانة به في تحقيق النّص، ويُعدّ نشر هذه الأنواع من النصوص، ودعوى أنّها محقّقة، خطأ في فنّ التحقيق[2].

وهناك أيضا النّسخ المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها وعادة ما يُهملها الكثير من المحققين في حين يعتبرها بعضهم أصولا ثانوية في التحقيق، بحجة أنّ ما يؤدّى بالمطبعة هو ما يُؤدى بالقلم وهذا معقول، شريطة أن يتحقّق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة به، لكن الاعتماد على الطبعات التي لا يقوم عليها محقّق أمين يكون إخلالا بأمانة العلم والأداء[3].

وتقوم مصوّرات النّسخ مقام أصولها، بحيث تعتبر مصورة النسخة الأولى نسخة أولى، ومصورة الثانوية ثانوية، وهكذا.

وتعتبر المسودّات، أي النّسخ الأولى للمؤلف قبل تهذيبها وإخراجها مساوية للأصل الأول، إن ورد في نص تاريخي، أنّه لم يُخرج غيرها، وإن لم يرد في ذلك نص كانت في مرتبة النّصوص الأولى، ما لم تعارضها المبيّضة، وهي التي سُوِّيت وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للنّاس في أحسن تقويم.

1- نفس المرجع، ص 29، 30.
2- نفس المرجع، ص 30، 31.
3- هارون: المرجع السابق ، ص 32.

وتكون مبيّضة المؤلف هي الأصل الأوّل، وإن وجدت معها مسودّتها كانت المسودّة أصلا ثانويا، يُستأنس بها في تصحيح القراءة.

ولا يدلّ وجود نسخة للمؤلف دلالة قاطعة على أنّها هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، لأنّ بعض المؤلفين يؤلفون بعض كتبهم أكثر من مرة، شأنهم في ذلك شأن من يطبعون كتبهم أكثر من مرة، وعادة ما تكون النسخة الثانية أكثر من سابقتها، فنسخة المؤلف، إذا، قد تتكرّر ولا يمكن القطع بها ما لم ينص على ذلك ولا يكون وجود خطه عليها دليلا على أنّها النسخة الأم بصورة قطعية.

البحث عن النّص القديم :

يستعان في البحث عن النّصوص القديمة في فهارس المكتبات العامة وببعض المراجع مثل بروكلمان (Brokelmane) : تاريخ الأدب العربي (Geschichte der arabishen literatur)، ط.Weimar، 1898-1902، جزءان وملحقه، ط. Leyde، 1937- 1942، 3 أجزاء.

والفيكونت فيليب دى طرازي : خزائن الكتب العربية في الخافقين ؛ وجورجي زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية.

ويمكن البحث عن النص المخطوط أيضا في المجلات التاريخية الزمنية (Périodiques) التي تتقل أحيانا نبأ العثور على بعض الكتب الخطية غير المعروفة في فهارس المكتبات العامة، وفي المراجع التي اهتمت بالمخطوطات. وعادة ما يكون مثل هذا الاكتشاف ناتجا عن البحث في المكتبات الخاصة.

فحص نسخ النّص المخطوط

- يقوم محقّق النّص القديم، في بداية عمله، بالبحث عمّا إذا كان النّص نادرا أو في نسخ مكرّرة : ذلك أنّ هذه الأخيرة قد تكتب بأيادي كثيرة، وفي أزمنة مختلفة وبذلك تتفاوت قيمة كلّ نسخة ببعدها أو قربها من زمن التأليف أو بكمالها ونقصها. ومن هنا ينبغي بذل أقصى ما يمكن من الجهد في سبيل الحصول على جميع نسخ النّص الواحد، من أجل المقابلة بينهما والوصول إلى أكملها وأدقّها.

- تأتي بعد ذلك، عملية الفحص، بدءاً بدراسة ورقها بهدف تحديد عمرها، مع الإنتباه إلى أنّ ما أُثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيفة، وأن آثار العُث والأرَضة والبلى ليست دلالة على قدم النّسخة.

- دراسة الحبر (المداد) لغرض تحديد قرب عهده أو بعده.

- دراسة الخط ونظام الكتابة، قصد تحديد عصرها.

- فحص أطُر الخط ونظامه في النسخة للتّأكد من أن النسخة غير ملفقة.

- عنوان المخطوط وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات.

- البحث على قراءة بعض العلماء في ثنايا النسخة.

- النظر في أبواب الكتاب وأجزائه وفصوله للتّأكد من كماله وصحة ترتيبه.

- البحث، في خاتمة الكتاب، عن اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النّسخة.

- وقد يعثر المحقق على أمور تساعده على تقدير النسخة.

تنظيم نسخ النص وترقيمها

بعد جمع النسخ المختلفة للنص الواحد، تُقسّم إلى مجموعات وفصائل، على أساس القدم والكمال والنقص، ويستحسن تمييزها بأول حرف من اسم المكتبة التي وجدت فيها، مثل : (ج) للمكتبة الوطنية الجزائرية. وإذا تعدّدت نسخ النّص الواحد في مكتبة ما، يمكن تمييزها كما يلي : (ج)(أ) و(ج)(ب) ... وهكذا.

وإن لم تكن صفحات النسخ مرقّمه، تُرقم بقلم الرصاص، حتى لا يتأثّر شكل المخطوط الأصلي. ويقوم تحقيق النص على أساس استخدام أطول النسَخ وأكملها.

قراءة المخطوط

يحتاج المحقق، بعد تنظيم نُسخ نَصّه، إلى التمرّس على قراءتها، لما تتطلبه بعض الكتابات التي يضطرب فيها التنقيط والتشكيل والضبط، من خبرة خاصة. ومما لا شك فيه أنّ القراءة المتزامنة لمختلف نسخ المخطوط الواحد، ستساعده كثيرا في توضيح الكلمات الغامضة وتعويض المفقودة منها.

ويحتاج المحقق أيضا إلى التّعود على أسلوب الكاتب، بقراءة مخطوطه ما يكفي من المرات، قصد تعرّفه على خاصيته، ويستحسن أن يراجع المحقّق أكبر قدر ممكن من كتب المؤلف ليزداد خبرة بأسلوبه وليتمكّن من إيجاد ترابط بين عبارات بعض كتبه.

وعليه، كذلك، الإلمام بالموضوع الذي يتطرّق إليه الكتاب، بدراسة مؤلفات تعالج نفس الأفكار أو أفكارا قريبة منها، حتى يتمكّن من المقاربة، ويفهم النّص فهمًا سليما، ويكون بإمكانه،

عندئذ، التّمعّن فيما إذا كان النّص مرتبا ترتيبا جيّدا أم لا، بحيث يكون بإمكانه أن يتدخل في تهذيبه ببدء بعض فقراته من أوّل السطر.

ذلك أنّ القدماء لم يكونوا يعتنون بتنظيم فقرات كتاباتهم، إلاّ بقدر يسير، بحيث كان بعضهم يضع خطا فوق أوّل كلمة من الفقرة، وبعضهم يكتبها بمداد (حبر) مميّز، ويكتبها البعض الآخر بخط كبير. أمّا في عصرنا فقد توحّد تنظيم هذه العملية بحيث أصبحت كل فقرة تبدأ، كما هو معروف، بسطر جديد. يترك فراغ في بدايته تنبيها إلى انتقال الكلام لفكرة جديدة.

وبإمكان المحقّق أن يقسّمه أيضا في فصول وأبواب. وإذا كان مقسّما، من قبلُ يتركه على ما هو عليه، مع إمكانية إضافة عناوين جديدة إلى الأولى، بين قوسين()، قصد زيادة توضيح أبوابها وفصولها.

أمّا المسافات البيضاء التي تركت في الأصل فتستحسن أن تترك، كما هي إذا كانت قصيرة، وإذا كانت واسعة فينبغي الإعلان عنها بين قوسين، مثل (صفحة بيضاء).

جمع المصادر والمراجع اللاّزمة للتحقيق

وأهمها :

- كتب نفس المؤلف : مخطوطة ومطبوعة.
- الكتب التي لها علاقة بالمخطوط، من شروح ومختصرات ودراسات.

- الكتب التي اعتمدت، في تأليفها، اعتمادا كبيرا على المخطوط، وهي عادة ما تحتفظ بالنّص الأصلي للكتاب الأول.
- المصادر التي استخدمها المؤلف في تأليف مخطوطه.
- الكتب المعاصرة للمؤلف والتي عالجت نفس الموضوع أو موضوعا قريبا منه.
- المراجع اللّغوية : وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصعوبة الأولى في تحقيق المخطوط القديم تكمن في لغته : فهي كالكائن الحي، فمعاني كلماتها والأفكار التي تتضمنها عباراتها تتطوّر باستمرار، ضف إلى ذلك أنّ الكثير من النّصوص التاريخية القديمة ألّفها مستعربون، واستخدموا فيها كلمات وتعبيرات من لغاتهم الأصلية، لا علاقة لها بالعربية، مما يزيد من تعقيد لغة المخطوط، ويفرض الاستعانة بمعاجم اللغة وقواميسها ومنها :
- معاجم اللغة العربية : كالمصباح المنير، **لأحمد بن علي المقري** (ت. 770هـ/ 1887م) ؛ ولسان العرب، **لابن منظور المصري** (ت 771هـ/1369م) ؛ والقاموس المحيط **للفيروز** ؛ **أبادي الشيرازي** (ت. 817هـ/ 1415م) ؛ وتاج العروس **لأبي الفيض الزبيدي** (ت. 1305هـ/ 1887م).
- المعاجم الفنية والاصطلاحات الدّخيلة على اللغة العربية، ومنها : كتاب كشاف اصطلاحات الفنون للشيخ **التّهانوى** ؛ وكتاب المفردات، **لابن البيطار** (في المفردات الطبية) ؛ وكتاب مفاتيح العلوم، **للخوارزمي** (في المصطلحات العلمية) ؛ وكتاب **Supplément aux dictionnaires arabes** ، لـ Dozy ؛ وكتاب

Dictionnaire détaillé, noms des vêtements chez les arabes، لنفس المؤلف ؛ وكتاب **Addition aux dictionnaires arabes**، لـ Fagnan E. وكتاب **A dictionary of islam**، لـ Hughes.

- المراجع العلمية الخاصة التي يتطلبها الموضوع الذي يتم التطرق إليه والتي يهتدي إليها المحقق، حسب حذقه وسعة إطلاعه.

وبعد جمع المصادر والمراجع، يمكن الشروع في عملية التحقيق.

التحقيق :

القصد بتحقيق المخطوط هو بذل عناية خاصة به للتثبت من استيفائه لشروط معينة، منها : صحة عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وجعل متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها عليه مؤلفه.

أ) تحقيق العنوان

قد تكون بعض المخطوطات خالية من العنوان بسبب فقدان الورقة الأولى أو بسبب انطماسه. وقد يُثبّت عنوان واضح على مخطوط ما لكنه يكون مخالفا للموضوع المعالج، ممّا يدلّ على تعرّضه لتزييف مقصود، كتعويضه بعنوان كتاب آخر أهمّ منه ليلقى بذلك رواجا، أو يكون ذلك رغبة من أحد جمّاع الكتب، وقد يذهب الأمر بالمزيّف إلى حدّ المقاربة بين خطه ومداده وخط الأصل ومداده. كما قد يكون هناك تزييف غير مقصود، مردّه الجهل، بحيث يضع كاتبٌ، في صدر الكتب الأغفال، عناوين يُخيّل إليه أنّها الأصلية.

وعلى المحقّق، في مثل هذه الحالات، أن يرجع إلى كتب المؤلفات والتراجم، كابن النديم وابن خلكان، وقد تتاح له فرصة الظفر بمجموعة من ذلك الكتاب، مضمنه في كتاب آخر، يشير فيه صاحبه إلى عنوان الكتاب الذي اقتبسها منه. ومما يساعد كثيرا على التّحقق من العنوان الكامل "انطماسه الجزئي"، فإذا تمكن المحقق من معرفة ثبت مصنفات المؤلف، وموضوع كل منها، تيسّر له تعويض الجزء المنطمس منه.

وبإمكان المحقق، في بعض الحالات، أن يغيّر عنوان النص الأصلي إذا كان غير دقيق، ولا يدل على مضمونه : ففي مثل هذه الحالات، يُحتفظ بالعنوان الأصلي، ويضاف إليه عنوان دال على محتواه، يوضع بين قوسين، هكذا <....> أو هكذا [...].

ب) تحقيق اسم المؤلف

يحتاج الأمر إلى إجراء تحقيق علميّ، يطمئن به المحققُ الباحث بتأكيده له أن الكتاب صادق النسبة إلى مؤلفه : إنّ وجود اسم ما على ظاهر نُسخة أو نسخ كتاب لا يعني، بالضرورة، أن المخطوطة من مؤلفات صاحب هذا الاسم المثبت : ذلك أن أسماء المؤلفين تكون عرضة، هي الأخرى، لتزييف مقصود أو غير مقصود، مثل تزييف العنوان المشار إليه هنا، تماما، زيادة على إمكانية تعرّضها للتحريف والتّصحيف. بحيث يُكتب، مثلا، البصري بدل النّصري، والخرّاز بدل الجزّار.

وقد لا يكون اسم المؤلف موضوعا على الكتاب بالمرة. وتتطلب عملية التّحقيق في كلّ هذه الأمور، التوسع في المطالعة حول المشكل المطروح، خاصة في فهارس المكتبات، وكتب المؤلفات

والتراجم التي أخرجت إخراجا حديثا وفهرست فيها الكتب كالفهرست، لابن النّديم ومعجم الأدباء لياقوت الحموي وإنباه الرواة للقفطي وغيرها...، ويستعين المحقق في تأييد أو ترجيح أو وضع اسم ما بما يمكن أن يُعثر عليه، من الكتب المنسوبة إلى اسم مؤلف معين، ضمن قوائم المؤلفين المسجلة في تلك الكتب، أو بما قد يعثر عليه، في كتاب ما، من نصوص مقتبسة من كتاب آخر يشير فيه إلى عنوانه واسم صاحبه.

وينبغي الانتباه إلى أنّ مؤلفين كثيرين يضعون لكتبهم عناوين مشتركة مع عناوين كتب غيرهم، مما يتطلب من المحقق الحذر والتّأني، في إثبات اسم المؤلف المجهول، بمراعاة المادة العلمية لنسخته، وبمدى تطويعها لما يعرفه عن حياة المؤلف العلمية وعن أسلوبه وعصره، وغيرذلك....

جـ) تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

ليس الإيمان بنسبة أي كتاب إلى مؤلفه أمرا هيّنا، سيما بالنسبة للكتب الخاملة، التي لا شهرة لها. وقد يساعد القدر العلمي، لمؤلّف ما، على التحقق من نسبة الكتاب إليه، وإن كان بعضهم يتفاوت قدره ويختلف، باختلاف أعمارهم وباختلاف ما يعالجونه من موضوعات.

وممّا يمكن أن يقوم دليلا قاطعا على تزييف نسبة كتاب معيّن تعرضه لأخبار أحداث تاريخية تكون وقعت بعد عصر المؤلف الذي نُسِبت إليه.

د) تحقيق متن الكتاب

ويعني تحقيق متن النص أن يُؤدَّى أداء صادقا، كما وضعه مؤلفه، قدر المستطاع، دون أيّ تغيير في أسلوبه أو كلماته، بما فيها

الكلمات الخاطئة، سواء في نسبة الأشخاص أو الأخطاء النحوية، على سبيل المثال، ذلك أن تحقيق النّص ليس تحسينا أو تصحيحا وإنّما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ. وما على المحقق الذي فطن إلى شيء من ذلك إلاّ التنبيه إليه في الهامش بأسفل الصّفحة أو بآخر الكتاب. وتستثنى من ذلك الحالات التي أجاز فيها بعض المؤلفين لقرائهم من العلماء تصحيح كتبهم.

وقد اختلف في شان الشواهد من القرآن، بحيث يرى بعض المحققين وجوب إبقاء النّص القرآني المحرف في الصلب، مثلما هو عليه والتنبيه إلى ذلك في الهامش، ويرى البعض الآخر ضرورة وضعه في نصابه ودون الاكتفاء بالرجوع إلى المصحف المتداول، بل يتطلب الأمر الرجوع في ذلك إلى كتب القراءات السبع ثم العشر ثم الأربع عشرة، ثمّ كتب القراءات الشاذة وكتب التفسير، سيما منها تلك التي تُعنى عناية خاصة بالقراءات، كتفسير القرطبي، وأبي حيّان. وليس من الضروري أن يكمل المحقق آية بذكر حرف أو كلمة تركها المؤلف كإضافة "قل" لـ "جاء الحق" مثلا[1].

وينبغي اختبار نصوص الحديث اعتمادا على مراجعه، لقراءة نصّها وتخريجها إن أمكن ذلك. ويدفع تعدّد رواية الحديث إلى تحميل المؤلف أمانة روايته، عند الوصول إلى يقين بأنّه لم يُغيّرها وبالإمكان التعليق عن دليل ضعف الرواية أو قوتها، في الهامش.

وبنفس الطريقة يتم التعامل مع الأمثال والأشعار، إذ يُستعان بمراجعها في قراءة نصوصها ثم يتم تخريجها، إن أمكن ذلك أي

1- أنظر: هارون (عبد السلام)، المرجع السابق، ص 46 فما بعدها من عدة صفحات.

توثيقها، وفي النهاية يكون من الواجب احترام رواية المؤلف، خاصة عند التأكّد من أن ما في النسخة يعبّر عن قصده[1].

وقد جرت العادة أن توضع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال التي يتضمّنها النّص، بين ما يعرف بالقوسين القرآنيين ( ) لتفادي الالتباس مع بقية النّص.

وبعد إقفال النص الأخير يُوضع رقم الهامش يسجل بجانبه رقم السورة والآية، وهناك كُتُبٌ تُساعد الباحث على الوصول، بسهولة، إلى أرقام السّور والآيات بحيث يمكن الرجوع بأية كلمة، موجودة في الآية القرآنية، إلى جداول مرتبة أبجديا بها، ويستخرج منها اسم السورة ورقم الآية، ومنها : كتاب Flügel : Goncordantiae Corani Arabicae, Lipsiae, 1842 وكتاب فؤاد محمد عبد الباقي : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بحاشية المصحف الشريف، دار الجيل بيروت، 1408هـ/ 1988م[2].

كما توضع، بعد إقفال النّص القرآني أيضا، أرقامُ الهوامش التي يُسجل بجانبها، في الهامش، تخريجُ الأحاديث النبوية، بالاستعانة بالكتب الصحاح الستة وغيرها على أساس ذكر الكتاب الصحيح، فرقم المجلد، فاسم الكتاب داخل المجلد ثم الباب المتضمن للحديث، فرقم الصفحة.

1- هارون (عبد السلام)، المرجع السابق، ص 52.
2- ماجد عبد المنعم: المرجع السابق، ص 61، هامش 4 ؛ بشاري لطيفة بن عميرة، من الفتح الإسلامي إلى رحيل الفاطميين، ق 1- 4 هـ/ 7- 10م، إشراف أ.د. بوبة مجاني، 2007- 2008، ص 562.

وإذا كان المحقق في النّسخ العالمية، أي في أمهات النسخ، حريا أن يثبت ما ورد فيها، على علاّته، وأن ينبه، في الحواشي، إلى الأخطاء التي يستطيع اكتشافها حرصا منه على أمانة الأداء، فإن تعامله مع النّسخ الثانوية يختلف، لأنّها مكتوبة بأيادي كثيرة وفي أوقات مختلفة، مما يجعل بعضها تتفرد بزيادات لا توجد في البعض الآخر، وهذا ما يفرض عليه أن يجمع كل ّما استطاع منها، ويقارن بينها ثمّ يتمعّن العبارات الزائدة فيها، فإن اقتنع، بعد الفحص، أنّها أصلية ثبّتها، وإن تبيّن له، عكس ذلك، أنّها تكون ناتجة عن خطأ النّاسخ اعتبرها مرجوحة، أي ملغاة، ويعلّق عليها في الهامش بجانب عبارة (في الأصل) وبعدها الكلمة الخاطئة، كما وردت في المخطوط ؛ ويُستثنى، من ذلك، ذكر الأخطاء الإملائية والنحوية وضياع الهمزات والنقط، علمًا أنّ عبارة النّسخة التي لا تحمل الخطأ النّحوي أجدر بالتثبيت من مثيلتها المعتلة التي تحمل خطأ نحويا، والعبارات السليمة من الأخطاء اللغوية أو الإملائية أحق من التي تحملها، والعبارات الواضحة أحق من الغامضة.

وعلى المحقق، في كل الأحوال، أن يشير في هوامشه إلى النّصوص التي استعملها في بناء ما توصل إليه من صواب، دون إغفال الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التي قد يجد فيها القارئ، ما لم يجده هو من صواب ؛ ويكون من المفيد أن يسترشد بالمصادر والمراجع التي يراها ضرورية لتذليل ما قد تعترضه من صعوبات في مهمته هذه.

وقد جرت عادة المحقّقين على ترك الكلمات التي يقتنعون بسلامتها في المتن، والإعلان على الكلمات الخاطئة في الهامش،

بجانب عبارات : في ب كذا وفي جـ كذا...، بمعنى أنّ هذه الكلمة وردت، في نسخة المخطوط المسماة جـ بهذه الكيفية ؛ وإن أضاف المحقق معلومات مؤيدة لرأيه، من مصادر أو مراجع معينة، فعليه توثيقها، أي الإشارة إلى المصادر أو المراجع التي اقتبسها منها.

ومع أنّ القاعدة العامة تقول : إنّ النّسخة العالية من المخطوط، أي النّسخة الأم ينبغي أن تؤدى كما هي، دون زيادة أو نقص، ودون تغيير أو تبديل إلاّ أنّ ذلك لا ينطبق على بعض الحالات القليلة، وهي سقوط ما هو معلوم من المتن أو تَلفُه : ففي هذه الحالة يجدر بالمحقق، بعد التأكد من ذلك، بلا رجوع إلى المصادر الملائمة، ليلحق بها ما سقط وليُجدّد ما تلف، على أن يُميّز ما أضافه بوضعه بين قوسين معقوفين (...) أو علامة التكملة الحديثة [.....]، أو بين قوسين من هذا النوع <.....> : ففي حالة ما إذا وجد المحقق في نصه، مثلا، صيغة "بُنيَ الإسلام خمس" فمن واجبه أن يتدخل بإضافة "على" ليصبح التعبير هكذا بُنِيَ الإسلام [على] خمس أوبُنِيَ الإسلام <على> خمسٍ.

ويجوز للمحقق كذلك أن يحْذف ما هو ضروري متعيّن لإقامة النّص، فإذا وجد، على سبيل المثال، صيغة "بني الإسلام على على خمسٍ فإنّ عليه حذف أحد حرفي الجرّ "على" ليستقيم التعبير فيصير "بُني الإسلام على خمسٍ ويُنبّه قارئه في الهامش، إلى التعديل الذي أحدثه هكذا "في الأصل : بني الإسلام على على خمسٍ.

وإذا أراد المحقق إضافة زيادة خارجة عن النص، ليست من حقيقة صورته، لغرض إلقاء ضوء جانبي يساعد على توضيح النّص، فإن مكانها يكون الهامش أو الحاشية. ولا يجوز له إحداث أي تغيير

أو تبديل في نص المخطوط قصد تحديد الأسلوب أو تنميق العبارات أو رفع مستواها، في نظره، لأن ذلك يخرجه عن الأمانة العلمية ويُدخله في جناية علمية صارخة، إلاّ في حالة واحدة، وهي أن يكون المؤلف قد نصّ على إجازة إصلاح أخطائه، وهذا نادرٌ، ثم إن المطلوب ممن يفعل ذلك أن يُنبّه إلى صورة الأصل.

وعلى المحقق الاستعانة بما توفر لديه من مصادر ومراجع لتوضيح ما قد يكون في النص القديم من غموض حتى يجعل القارئ واثقا مما يقرأ ومطمئنا إلى الجهد الذي بذله ذلك المحقق في تفهمه وتقدير صحته، ومما ينبغي القيام به :

- ربط أجزاء النّص ببعضها، عن طريق إحالة القارئ على الصفحة التي توجد فيها لفظة سابقة أو لفظة لاحقة، يكون المؤلف قد أشار إليها في سياق كلامه، وتكون الإحالة عليهما باستخدام إحدى العبارتين : أنظر ما قبل، ص. كذا، بالنسبة للفظة سابقة ؛ وأنظر ما بعد، ص. كذا، بالنسبة للفظة اللاّحقة ؛ وهذا ما من شأنه أن يجلب إلى القارئ فائدة كبيرة، بما أضاء له، من طريق، جعله يقتصد وقتا كثيرا، من أجل توضيح فكرته.

- التعريف بالأعلام أو الكلمات اللّغوية الغامضة أو المتشابهة والمصطلحات الفنية وبالبلدان والأماكن التي تحتاج إلى تحقيق لفظي أو تحديد الإطار أو الموقع، وكذلك توضيح وشرح العبارات التاريخية والأدبية والدينية والفلسفية وغيرها، من العبارات التي يقدّر المحقق أن معرفتها ستستعصي على خاصة القراء، وأنّ ذلك سيؤثر سلبا على فهمهم للنص. تذكير المحقق بعدم إغفال توثيق المعلومات التي يستخدمها، في كلّ مرّة.

ومع التأكيد أيضا أن الغرض من كل الشروحات والتعليقات والمقارنات المطلوبة في النصوص، موضوع التحقيق، هو تخفيف ما بها من غموض، وليس حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوعه، وهذا من شأنه أن يُخرج المحقق عن الغرض العلمي المطلوب.

وإذا كان، في النص المحقق، شرح طويل، فإنّ مكانه يكون في نهايته، في ملحق يحال القارئ عليه، في هامش الصفحة التي يتطلبها ذلك الشرح، باستخدام عبارة أنظر الملحق رقم كذا، ص. كذا.

تنظيم الحواشي أو الهوامش

كانت للكتابات القديمة حواشي أو هوامش وتعليقات مسجلة بين أسطر الصفحات وفي جوانبها، بطريقة عشوائية لكن هذه الأمور الآن أصبحت منظمة بإحدى الكيفيات الثلاث :

وإحدى هذه الكيفيات أو الطرق، هي كتابة حواشي كلّ صفحة في أسفلها وتكون مفصولة عن المتن بسطر صغير على يمين الصفحة، ومكتوبة بحرف أصغر من حرف كتابة المتن، وهذه أكثر رواجا.

وتتمثل ثاني تلك الطرق في إدراج الإشارات إلى اختلاف الكلمات في النسخ، بنفس الكيفية، أي في أسفل الصفحات، وكتابة بقية الهوامش في آخر الكتاب.

أمّا الطريقة الثالثة والأخيرة فتتمّ فيها كتابة كل الحواشي، دون أي تمييز، في آخر الكتاب.

تسجيل أرقام صفحات المخطوط

وقد جرت عادة المحققين أن يسجّلوا أرقام صفحات نسخة المخطوطة الأصلية المعتمدة للتحقيق، عند نقل معلوماتها، في أحد

جوانب صفحاتهم المنقولة مع تحديد بداية كلّ صفحة من صفحات تلك المخطوطة بعلامة خاصة كخط مائل (/) أو عمودي (I) أو نجم (*) أو غير ذلك. والغاية من تلك العملية، هي تيسير مهمة القارئ الذي يرغب في الرجوع إليها، عند الحاجة.

وللتدقيق أكثر يعمد المحققون أيضا إلى تسجيل أرقام أسطر تلك الصفحات على الجانب المقابل للذي سجلت عليه أرقام الصفحات، وفق نظام خماسي :

يُكتب فيه رقم 5 بجانب الأسطر الخمسة الأولى ثم تُكتب رقم 10 بجانب الأسطر الخمسة التي تليها فرقم 15 بجانب الأسطر الخمسة التي تليها، وهكذا، إلى نهاية الصفحة، ثم تبدأ العملية من جديد في الصفحة الموالية.

ولا يقتصر نظام هذا الترقيم على صفحات وأسطر المخطوطات المحقّقة بل يمكن العمل به أيضا عند تحقيق كتب سبق نشرها.

وإن عثر المحقق على كلمة غير مفهومة في النص، ولم يجد لها تفسيرا فيما توفر لديه من مصادر، وكان وجودها ضروريا، مع ذلك، توضع بين قوسين إلى جانب علامة الضرب هكذا (×...) ؛ فإن عثر على أكثر من كلمة، غير مفهومة، وضعها بين قوسين وبين علامتي ضرب، هكذا (×...×).

ضبطُ النّص أي تشكيله

إذا وجد المحقق أن كلمات النّص القديم قُيِّدت بضبط خاص، فمن واجبه أن يؤديه، مثلما وجدهُ في النسخة الأم، دون أي تغيير أو تبديل، إلاّ ما مِن شأنه أن يُترجم التشكيل القديم بنظيره الحديث

كتحويل الشدّة والفتحة القديمة (ًّ) إلى مثيلتها الحديثة (َّ). وهكذا...

وقد تُضبط بعض الكلمات بطريقتين، فما على المحقق في هذه الحالة إلاّ أن يضبطها كما وجدها في النّسخة، وإذا تعذر عليه ذلك بالطباعة في المتن فليؤديها بالعبارة في الهامش ؛ وليضع نصب عينية أن بعض المؤلفين يتعمّد ضبط عبارة ما ضبطا خاطئا ليُنبّه، فيما بعد، إلى تصحيحها، فإن تسرّع المحقق وضبطها ضبطا صائبا، فهذا يعني أنّه أوقع نفسه في خطأ.

وإذا خلت بعض كلمات النّص من الضبط، وضبط بعضها الآخر، وأراد المحقق أن يضبط ما لم يُضبط منها، كان عليه أن يقتدي في ذلك بالمؤلف ويضبطها مثله، حتى وإن صحّ ضبط تلك الكلمة بطريقتين مختلفتين : إمّا بالفتحة وإمّا بالكسرة، مثلا، على أن يتمّ التنبيه، في الهامش، إلى الطريقة الأخرى.

علما أن أمر إقامة أي نص لا يحتاج إلى ضبط كل كلمة فيه بل المطلوب هو تشكيل ما يضمن وضوحه، ومن ذلك، إثبات الآتي :

- الهمزة (ء)، خاصة في الأسماء الأعجمية كـ(أفلاطون، وفي بعض الكلمات، مثل (أسماء وأبناء). وتسقط في وسط الكلام، مثل : يا رجل اجلس، .وفي (ال) التعريف، مثل الكتاب وفي مثل ابن وابنة وانسان وامرأة واثنان واثنتان.

- الشدّة (ّ) وهي تُرسم على حرف لتدلّ على أنّه حرفان، ممّا يعني أن عدم كتابتها يدلّ على عدم كتابة حرف من تلك الكلمة، وهذا خطأ.

- المَدّة (~) وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع، وقد تَرد في الكتابة القديمة، فيما ليس هو مألوفٌ اليوم، كما في كلمة (مآ) التي تكتب اليوم (ماء)، بدون مَدّة، وهي كناية عن ألف بعد همزة بصورة ألف، مثل آمن، وأصلها أامن، وهي توضع عادة على كلمات لتدلّ على أنّها مختصرة، مثل : عمٓ، وتعني عليه السلام، وصلّعم، وتعني صلى الله عليه وسلم ؛ ورضه وتعني رضي الله عنه ؛ ورحم وتعني رحمه الله ؛ والخٓ وتعني إلى آخره ؛ وتعٓ، وتعني تعالى (الله).

- التمييز بين الياء العادية مثل (أبي) وبيْن الألف المقصورة مثل ليلى.

- تشكيل الكلمات النادرة أو التي تحمل أكثر من معنى.

- تشكيل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والأشعار والأعلام والأسماء غير العربية.

مع ملاحظة أن الضبط يحتاج إلى الدّقة والتريث ولتحرّز من الانسياق إلى المألوف بحيث ينبغي أن لا يتسرّع المحقق، مثلا، بتشكيل كلمة "كَهْوَل"، وتعني بيت العنكبوت، هكذا "كُهُول"، وهذه جمع كَهْل أي التسمية التي تطلق على الإنسان في المرحلة الثالثة من عمره، مرحلة ما بين الشباب والشيخوخة.

وعلى المحقق أن يتريّث أكثر، في تشكيل أعلام النّاس، وأسماء القبائل والمدن، ويعود في ذلك إلى مصادر الضبط، ككتب الرجال والمعاجم اللّغوية والجغرافية، وكلّ ما من شانه أن يساعده على بلوغ هذه الغاية.

أو علامات الوقف أو علامات الوقف وأدوات القطع والفصل، هذه ترجمات مختلفة لكلمة Ponctuation، أي تنقيط النّصوص باللغة الفرنسية بمعنى إثراءها وتزويدها بالعلامات المطبعية الأوروبية الحديثة، التي تحدّد نهاية الجملة، وتفصل بين العبارات، وتميّز بين الاستفهام والتّعجب في القول، وما إلى ذلك ؛ ولم يكن هذا معروفا في النصوص العربية القديمة، وهذا ما يفسر اختلاف المؤلفين المحدّثين في تسميته، أو بالأخرى في ترجمته، من اللّغات الأوروبية الحديثة، إلى علامات الترقيم، أو علامات الوقف، أو علامات الوقف وأدوات القطع والفصل[1].

وللتنقيط أهمية كبيرة في تيسير فهم النصوص، وتحديد معانيها ؛ وقد يؤدي وضع علاماته في غير الأماكن المناسبة لها إلى فهم خاطئ، لما يقصده الكاتب من معاني لأفكاره. وهذه العلامات تتمثل في :

- النقطة أي الوقفة (.) وتستخدم عند الوقوف، أي عند نهاية الجملة التي تمّ معناها، كليا أو جزئيا، وعند نهاية الكلام.

- النّقطتان (:) وتستخدمان عند موافقة المعنى لما سبق، أي عندما يُقصد توضيح المعنى السابق لهما.

- النقطة والفصلة أو الفاصلة (؛) تُستعمل عند وجود جملة مستقلة يمكن ربطها بما سبق، أي بين الجمل إذا طال الكلام في معنى واحد.

- الفصلة أو الفاصلة (،) تستعمل عند استراحة نفس القارئ وبعد المنادى وبين أقسام الشيء الواحد ومع المعطوفات.

1- قارن ماجد عبد المنعم: المرجع السابق، ص 60 ؛ سعيدوني: المرجع السابق، ص 58؛ هارون: المرجع السابق، ص 84 زرواتي : المرجع السابق، ص 33.

- علامة التعجب (!) تستخدم في آخر الجملة التي تعبّر عن الانفعال أو التّعجّب أو التّأثّر أو الأسف أو الحسرة.

- علامة الاستفهام (؟) تستخدم في طرح التساؤلات أو الاستفسارات.

- الشرطة العرضية أو الوصلة (-) وتوضع بين العدد والمعدود وبين رُكني الجملة إذا طال ركنها الأول، بتوالي جمل كثيرة عن طريق الوصف أو العطف أوالإضافة.

- الشرطتان العرضيتان أو الوصلتان (- ... -) وتحصران الكلام المعترض وتعوّضان القوسين (....).

- القوسان (...) وتحصران الكلام المعترض كالشرطتين وكذلك الأرقام (1) وما يحلّ محلّها كالأحرف الأبجدية (ب) وسنوات الميلاد أو الوفاة التي تكتب بعد أسماء الأعلام (ت.) أو (م.)، وتستعملان أيضا في إبراز بعض الكلمات وإظهارها.

- الشولتان أو علامة التّنصيص أو علامة الاقتباس ("...") أو (...) ويحصران نصا مقتبسا حرفيا عن الغير.

- القوسان المعقوفان أو علامة الحصر أو علامة التكملة الحديثة [..]، وتوضع بين الزيادة في الكلمات، لتوضيح المعنى أو الزيادة في الأحرف المفقودة في الأصل ؛ علما أنّ هناك من يضع تلك الزيادة أو التكملة بين علامات أخرى، كالنجوم *..* أو بين قوسين هكذا (...) أو هكذا <..>.

- علامة الحذف ... وهي نقاط متتالية، لا تقل عن ثلاث، توضع مكان الحذف من الكلام المقتبس.

- القوسان القرآنيان ( ) وتحصران الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والأشعار.

مقدّمة النّص المحقق

تُزَوّد المخطوطات المحقّقة بمقدمة يتم فيها التعريف بالمؤلف وبعصره، قدر المستطاع، لما من علاقة وطيدة بين هذين الجانبين، وبين المعلومات المسجلة وما قد تكون أثّرت عليها من عوامل ذاتية أو اجتماعية أو تاريخية، يمكن للقارئ النّاقد أن يستشفّها أثناء اطّلاعه عليها، ويقوم بالتنبيه إلى الأخطاء العالقة بها أو بتصحيحها.

علما أنّ مخطوطات كثيرة تخلو من ذكر اسم المؤلف، أو النّاسخ وتاريخ النسخ ومكانه، وما على المحقق في مثل هذه الحالة سوى الاعتماد على ذكائه في استغلال كلّ ما يعرفه عن النص : بفحصه وتمحيصه ومقارنته بنصوص أخرى تعرّضت لنفس الحوادث، والوصول بكلّ ذلك إلى استخراج نتائج مفيدة للنّص.

ويمكن البحث عن تعاريف بعض المؤلفين أو ترجماتهم في نصوص بعض الكتب، وخاصة منها كتب التراجم والمؤلّفين، فيكون من المفيد أن يستعين بها المحقّقون، بعد التأكّد من العلاقة بينهم وبين العمل الخاضع للتّحقيق، مع ملاحظة أنّ بعض النّاشرين ينقلون تراجم المؤلّفين، وجدوها في كتب غيرهم، ونشروها في صفحات عناوين أو صفحات خواتم الكتب المنسوبة إليهم.

ويأتي، بعد ذلك، عرض لموضوع الكتاب وإظهار علاقته بغيره من الكتب التي تمّت له بصلة ما. وتليه دراسة فاحصة لنسخ المخطوط، يستنتج من خلالها أسباب اطمئنانه إلى المعلومات الواردة فيه ويُقدّم البراهين على صدقها، وينظر فيما إذا لم يكن به تزييف لغرض ما أو انتحال وسرقات من كتاب آخر أو عدم نقل أخبار بدقه أو إخفاء الحقيقة أو إظهار نوع من التّعصب وما إلى ذلك...

وعلى المحقّق وصف النسخة، التي اعتمد عليها في عمله، وصفا دقيقا : فيُبيّن كمالها ونقصها وعدد صفحاتها وخطّها ونوع ورقها وحجمها ولون مدادها، وجودة الخط ورداءته، وتاريخها، وما تحمله من إجازات وتمليكات، وما في صدر النّص وفي آخره أو في هوامشه من كتابات، وذكر أبعادها ونوع جلدها والطريقة التي اتبعت تحقيقها.

ويأتي في الأخير، ذكر فائدة المعلومات الواردة في النص، والجدة فيها ومدى ما يُقدّمه من إضافات في الدراسات التاريخية. ويحتاج إبراز النقاط الهامة في النص، إلى نظر وفحص واطّلاع واسع.

وقد جرت العادة أن يتضمّن الكتاب المحقق، في بدايته، صورة من وجه المخطوط أو بعض صفحاته، وخاصة صفحتاه : الأولى والأخيرة، للتعبير عن تقدير المخطوط.

فهارس الكتاب المحقق

توضع للكتاب المحقق، كما توضع لأي بحث علمي فهارس وجداول وملاحق وخرائط وأسماء الأعلام والمصطلحات والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار وما إلى ذلك : حسب طبيعة موضوعه وما يتطلّبه من توضيحات وما يطغى عليه من مصطلحات. مع الحرص على تنظيم كلّ هذه الفهارس منطقيا وترتيب كلّ واحد منها هجائيا.

قائمة المصادر والمراجع

وتسجل فيها قائمة المصادر والمراجع التي تمّ استخدامها في إنجاز عملية التحقيق، مرتّبة، كما جرت عادة كتابة كل البيبليوغرافيات، هجائيا.

فهرس الموضوعات

وتكتب فيه العناوين الرّئيسية لموضوعات الكتاب، من أبواب وفصول، إضافة إلى عناوينه الجزئية، وفي مقابل كلّ عنوان رقم الصفحة التي ورد فيها، الكتاب المطبوع.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا العمل

1- أحمد بدر : أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت1977.

2- أسد رستم : مصطلح التاريخ، صيدا- بيروت، ط .الثالثة.

3- أنجرس موريس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة صحراوي بوزيد وآخرون، إشراف ومراجعة ماضي مصطفى، الجزائر.

4- ريمون كيفي ولوك قان كمبنهود : دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، تعريب الجباعي يوسف، بيروت1417هـ/1997م.

5- زرواتي رشيد : تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر، 1423هـ/ 2002م.

6- سعيدوني نصر الدين : أساسيـــات منهجية التـــاريخ، الجزائر، 2000.

7- عبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ط.الخامسة، القاهرة 1414هـ/ 1994م.

8- عبيدات محمد وآخرون : منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999.

9- علي ابراهيم حسن : استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ الاسلامي العام، الطبعة الثانية، القاهرة، 1963.

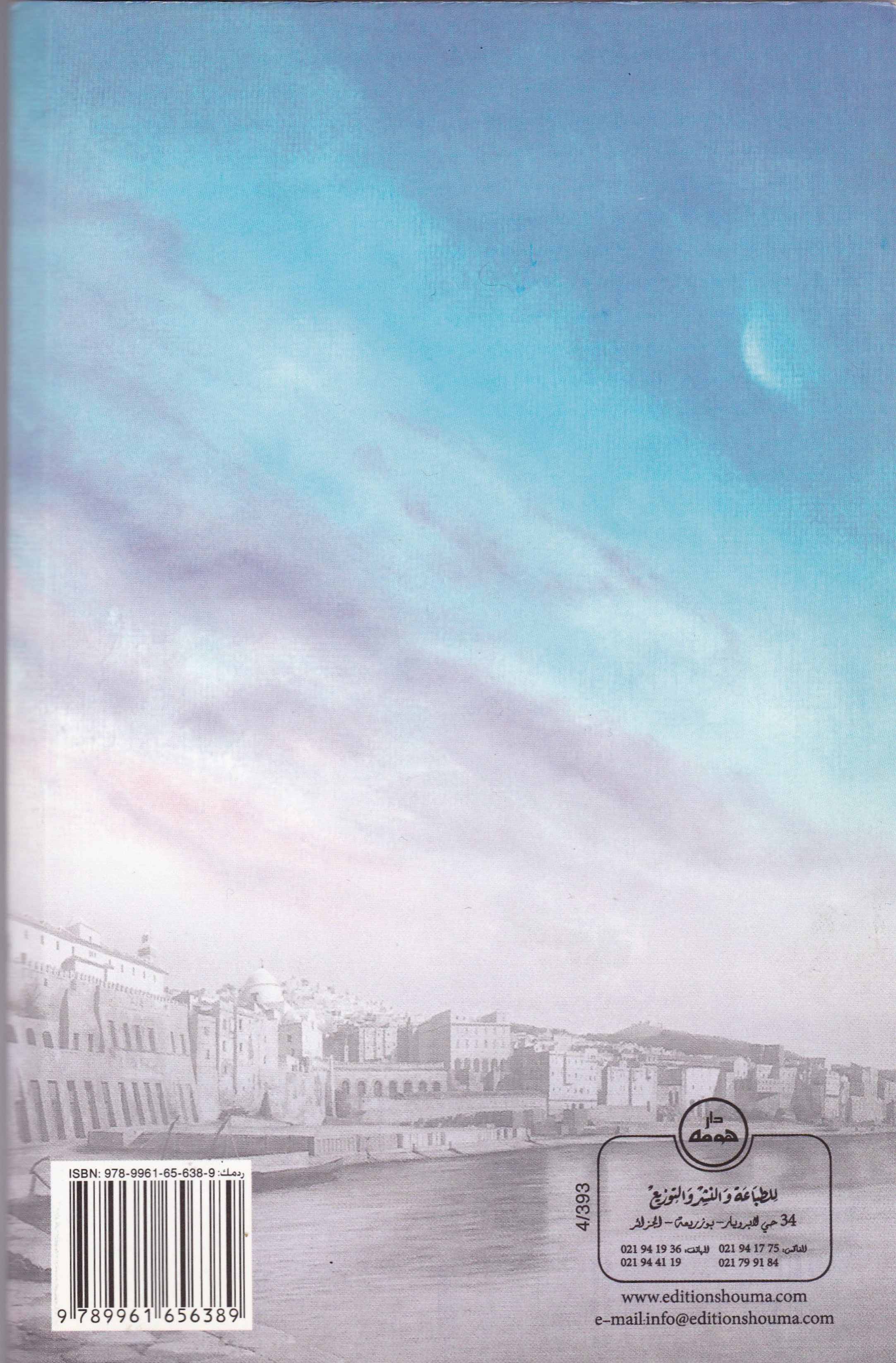
10- كشرود (عمار الطيب) : البحث العلمي ومناهجه في الاعلوم الاجتماعية والسلوكية عمّان- الأردن1427هـ/2007م.

11- ماجد عبد المنعم : مقدّمة لدراسة التاريخ الإسلامي، القاهرة، 1964.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة

طبع بمطبعة دار هومه – الجزائر 2014
34، حي لابروبار – بوزريعة – الجزائر
الهاتف: 021.94.41.19/ 021.94.19.36
الفاكس: 021.94.17.75/ 021.79.91.84
www.editionshouma.com
email : Info@editionshouma.com



ISBN: 978-9961-65-638-9 :ردمك

4/393

دار هومة

للطباعة والنشر والتوزيع

34 حي لابرويار – بوزريعة – الجزائر

الفاكس: 75 17 94 021 الهاتف: 36 19 94 021

84 91 79 021 19 41 94 021

www.editionshouma.com

e-mail:info@editionshouma.com